حوار الفكر
27
HIWAR ALFIKR
كانون الثاني 2014
السنة العاشرة - العدد ٢٧- ربيع الاول ١٤٣٥ هـ - كانون الثاني ٢٠١٤ م

محددات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

الإطارالدستوري لإدارة ثروة النفط والغاز في العراق

قراءة في العهد العارفي في العراق

قراءة في النظام الانتخابي في العراق ودوره في التحول الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣

العراق في وثائق وزارة الخارجية الأمريكية ١٩٥٥-١٩٥٧

طبيعة ومنهجيات الجماعات الإرهابية

أثر حوكمة الشركات على تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي

الجهود الدولية لمواجهة الإرهاب

EARTHLINK

الراعي الرسمي لـ

المعهد العراقي للحوار

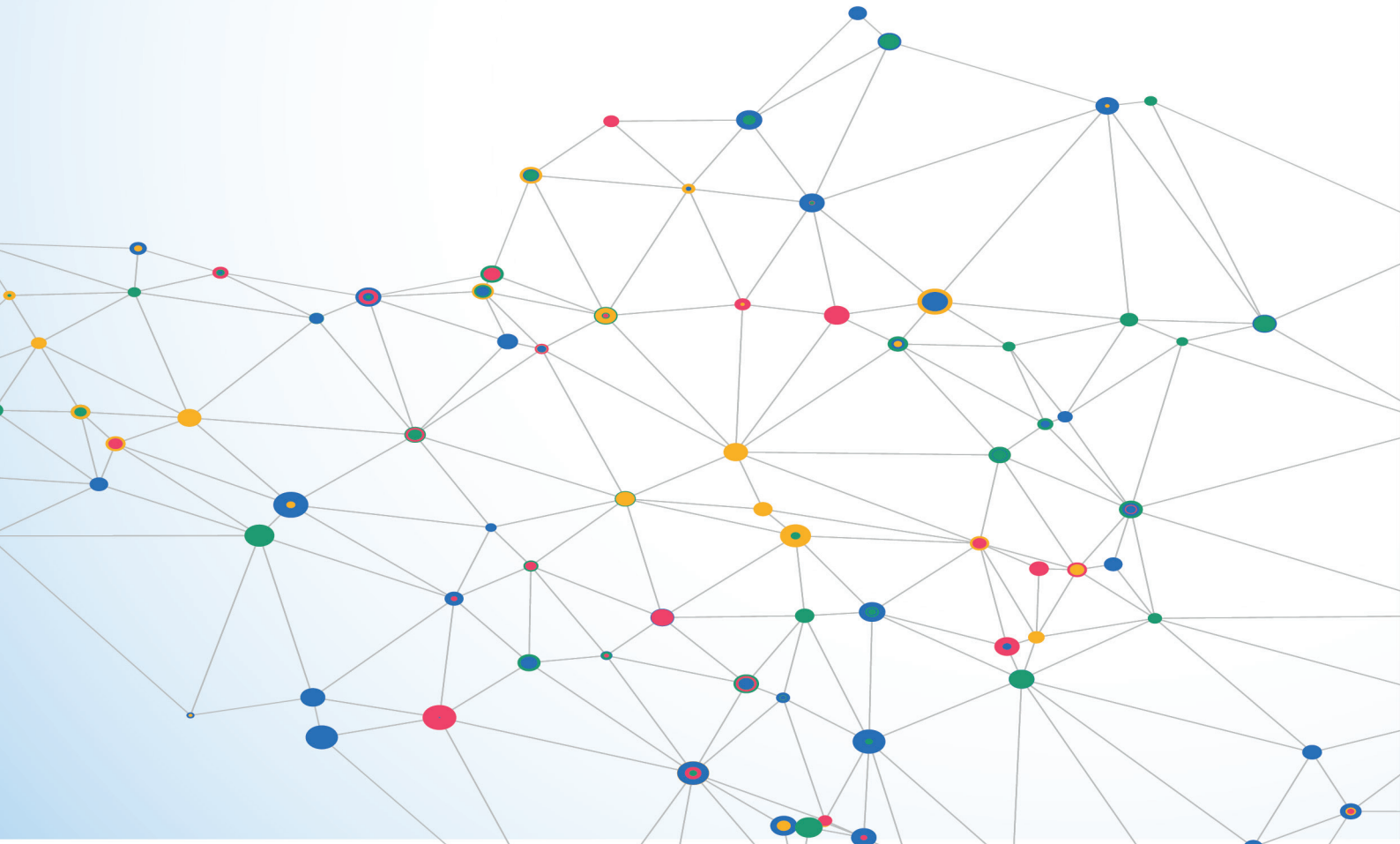

خاص جداً

لاساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا

الان صار بامكانك
اقتناء كل اعداد
مجلة حوار الفكر
وجميع اصدارات
المعهد العراقي
للحوار

hewariraq.iq

07905400123

المعهد العراقي للحوار

حوار الفكر

مجلة فصلية فكرية تصدر عن المعهد العراقي للحوار

المشرف العام
الشيخ د. همام باقر حمودي

رئيس التحرير
د. غسان حسين الدايني

مدير التحرير
عباس راضي العامري

الهيئة الاستشارية

أ. اكرم هادي الحكيم — أ. د حامد الباهلي
أ. د جابر حبيب جابر — د. عبد الهادي الحكيم
أ. د كامل الكناني

الهيئة الاستشارية

د. علي عبد الامير آل جعفر — المحامي جمال ناصر الزيداوي
عبد الكريم الطويل — مصطفى محمد راضي

الترجمة
قسم الترجمة في المعهد العراقي للحوار

الاشراف اللغوي
منتظر ناصر

07905400123
head@hewarirq.com
hewarelfikr@gmail.com

تنويه تم اعادة تصميم الاعداد 2021

- رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ١٠٦١
- معتمدة في نقابة الصحفيين العراقيين تحت الرقم ٤٥٦

- جميع الحقوق محفوظة
- لايحق إعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون استئذان إدارتها
- لا يحق الاقتباس من المواد المنشورة في المجلة دون ذكر المصدر
- الافكار الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد او مجلة حوار الفكر

كلمة العدد 6

المشرف العام

محددات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣: 8

أ.م.د. محمد ياس خضير

الإطار الدستوري لإدارة ثروة النفط والغاز في العراق 22

د. حسين علاوي خليفة

العهد العارفي في العراق 30

أ.م.د. علياء محمد حسين الزبيدي

قراءة في النظام الانتخابي في العراق ودوره في التحول الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣* 36

د. عبد الكريم محمد علوان آل مريان

أثر السيرة النبوية على المفكرين والقادة الغربيين 42

د. صباح نعاس

طبيعة ومنهجيات الجماعات الإرهابية* 46

عادل الجبوري

20

29

124

أثر حوكمة الشركات على تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي* 56

حيدر علي فارس

الجهود الدولية لمواجهة الإرهاب 74

زيد محمد حسين الزبيدي

التباين المكاني لظاهرة الطلاق في العراق للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٢ 82

أ.م.د.علي عبد الامير الكعبي – الباحث علي سعدي عبود

العراق في مسرح الأحداث الدولية 92

بقلم جين كنينموت، غاريث ستانسفيلد وعمر سري

ملاحظات حول خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ 110

أ.د. كامل الكناني

العراق في وثائق وزارة الخارجية الأمريكية ١٩٥٥-١٩٥٧ 114

ترجمة/ أحمد صادق

مؤتمرات في طريق البناء 122

هيأة التحرير

قراءة في كتب وصلت مكتبة المجلة 126

هيأة التحرير

كلمة العدد

كلمة سواء

المشرف العام

في نهاية عام واستقبال عام جديد، لا بد من وقفة للمراجعة، وفيها إعادة قراءة للاحداث وتقييم للتحليلات واعادة الاهداف والاولويات.

ومسارات الاحداث الكبيرة لا يمكن تقييمها عبر سنة او سنتين وانما نحتاج الى رؤية تتجاوز حدود الاوضاع الفعلية.

وفي مسار وضعنا العراقي، يمكن قراءة ثلاثة مسارات تحتاج الى تمعن وتفحص لتحديد ملامح مسار الاوضاع في العراق.

المسار الاول .. ما هي التسوية المطلوبة بين مكونات المجتمع الثلاثة، وما هي الكلمة السواء التي سوف تحسم هذا التدافع بينهم تحت عنوان التوازن وحفظ الهوية وحفظ المصالح؟ صحيح ان الدستور وضع اسساً وخريطة طريق، لكن آلية وقواعد تفعيله وتطبيقه تحتاج الى رؤية مطمأن لها ومعرفة مَنْ الرجال التاريخيون الذين سينجحون في هذه المهمة.

المسار الثاني.. الوضع الاقتصادي واقامة التسوية وتزايد مردودات النفط والخيبة في الخطط وشيوع الفساد المالي والاحباط في تحقيق الخدمات بلون مترابط ومتكامل من الجوانب الاقتصادية والمالية والخدمية.

فهل يستطيع رجال العراق الخروج منه، ام ننجر فيه؟

المسار الثالث .. موقع العراق الجغرافي عامل خير وبلاء عليه فهو ربط بين حضارات عتيدة وقوى كبيرة، ومواطن خطيرة، هل سيخرج من بينها محافظاً على نفسه مستفيداً منه ام سيكون تَبعاً او متردداً او ساحة لصراع، هذا ايضاً تحدٍ يتطلب من رجال العراق رؤية واضحة .

اما على المسار الاقليمي والمنطقة، فهي تشهد صراعاً سياسياً وامنياً وفكرياً، وما زالت المنطقة في مخاض غير واضح الاتجاه، فهي في صراع ما بين القديم المتمثل بالانظمة العلمانية القومية الفاسدة والمتخلفة، والجديد الاسلامي المتطور المشوه غير واضح الافق وبين قوى مكتملة مالياً ومتحجرة تريد اقتياد المنطقة وفق توازناتها التي تجمعها ومستعدة لصرف المليارات وقتل الالوف وتدمير المدن لانها معركة حياة او موت لها، ولعل استعمال الحروب الطائفية والاثنية، وتأجيج الاحقاد هي احدى رسائلها .

وما يجري في سوريا من تحولها من ثورة شعبية الى صراع مع قوى تخلف شاهد على ذلك والدول الكبرى في المنطقة غير مستقرة على رأي فيما بينها ، ايران وتركيا والسعودية، وكذلك ليس هناك كلمة سواء فيها مشتركات وتوافقات.

كما ان دخول امريكا وروسيا مرة اخرى في تنافس في المنطقة وفي مواضيعها الحساسة الاقتصادية والامنية والسياسية جعل المنطقة اكثر تعقيداً ولعل الكلمة السواء اذا ابتدت من الكبار يمكن ان تجمع الاخرين للوصول اليها .

محددات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣:

رؤية في المحدد التركي

> ان كثيرا من النظريات التي عالجت موضوع السياسة الخارجية وقفت عند حدود العوامل والمتغيرات التي تؤثر في السياسات الخارجية للدول والتي تعددت واختلفت باختلاف الدول، ولان فاعلية السياسة الخارجية لاية دولة تتوقف على طبيعة ودرجة هذه المحددات، فالدولة في سلوكها الخارجي تسعى بالضرورة الى تحقيق مصالحها الخارجية معتمدة على مقومات ذاتية وغير ذاتية تتعلق بالجانب السياسي والاقتصادي والعسكري، فاذا ما توفرت هذه المقومات فان ذلك سينعكس بالإيجاب على سياسة الدولة الخارجية والعملية بالعكس.

أ.م.د.محمد ياس خضير

جامعة النهرين ـ كلية العلوم السياسية.

لهذا سعت الدول في تعاملها الخارجي وعلى مر التاريخ الى التحرك حيال الوحدات الدولية الأخرى من خلال ادراك طبيعة مقومات الأداء الذاتي وغير الذاتي، وسواء كانت هذه الدولة صغيرة او كبيرة، فضلا عن ذلك تعمل الدول على ادراك طبيعة المصالح مع الوحدة الدولية المستهدفة، وهل ان هذه المصالح ذات قيمة ام انها غير مجدية؟، وسواء كانت هذه المصالح مجدية ام غير مجدية فان الدول لا تستطيع ان تتجاهل في سياساتها دول الجوار الإقليمي، ولان الجوار الإقليمي عامل حاكم وحاسم فان الدولة لا تمتلك خيارات كثيرة في تعاملاتها مع هذا الجوار، فالحاجة تفرض على الدول التحرك حيال دول الجوار الإقليمي، وهذا التعامل او السلوك قد يختلف في أحيان كثيرة عندما تحاول دولة من الدول رسم سياساتها الخارجية حيال البيئة الدولية، فبعض الدول في هذه البيئة قد لا تؤثر على مصالح الدولة بشكل مباشر.

لهذا فان السلوك السياسي الخارجي لاية دولة حيال دول الجوار الإقليمي يتحدد بادراك مفاده ان دول الجوار مهمة ومؤثرة في سياسات وعلاقات دول المنطقة.

وعلى مر التاريخ يعد العراق من اكثر الدول تاثرا بالسياسات الإقليمية لدول الجوار الإقليمي، ليس بسبب محدودية الإمكانات وانما لوجود فاعلين اقليمين مؤثرين في السياسة الإقليمية والدولية، امكاناتهم تفوق إمكانات العراق في كثير من الأحيان، فضلا عن ان العراق مثل لهذه الدول مصلحة حيوية. وهذا الامر توضح بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣.

ـ هدف البحث: يحاول البحث ان يبين طبيعة المحددات التي تؤثر في سياسة العراق الخارجية سواء اكانت ذاتية تتعلق بالامكانات والمقومات او غير ذاتية ترجع لطبيعة البيئة الإقليمية وقوة الأطراف الإقليمية. فضلا عن الطرق الكفيلة بإعادة تطويع هذه المحددات.

ـ إشكالية البحث: تاثرت السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بمجموعة من المحددات اثرت على فاعلية العراق الخارجية وتمثلت بضعف مقومات القوة والقدرة للدولة العراقية، والذي أتاح لاطراف إقليمية ودولية ممارسة سياسات خارجية اثرت في فاعلية السياسة الخارجية.

ـ فرضية البحث: ان فاعلية اية سياسة خارجية يتحدد بتوافر القدرات الذاتية وغير الذاتية، فاذا كانت هذه القدرات والإمكانات ضعيفة شكلت تحديات تؤثر في السياسة الخارجية، بمعنى انه طالما كانت السياسة الخارجية انعكاس للأوضاع الداخلية، فانه كلما كانت هذه الأوضاع غير مستقرة فان فاعلية السياسة الخارجية تكون ضعيفة يقابلها زيادة ملحوظة في الفعل الخارجي للأطراف الإقليمية والدولية والتي سوف تتحول بشكل او بأخر في اغلب اتجاهاتها الى أفعال مقيدة ومحدد للسلوك

السياسي للدولة الضعيفة غير المستقرة والعملية بالعكس، ولهذا فاعلية السياسة الخارجية العراقية وقفت ومازالت امامها مجموعة من المحددات اثرت في فاعلية السياسة الخارجية للعراق بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة للانعكاس الملحوظ للأوضاع الداخلية على سياسة العراق الخارجية، مما أتاح للفاعلين الاقليمين أداء دور عد محددا في بعض جوانبه.

وقد قسم البحث الى اربعة محاور الاول: في مفهوم السياسة الخارجية والسياسة الخارجية الإقليمية، اما الثاني فقد تناول مقومات القوة في العراق اما المحور الثالث فقد اهتم بمحددات السلوك السياسي الخارجي العراقي اما المحور الرابع فقد اهتم بموضوع تركيا كمحدد للسياسة الخارجية.

أولا: في مفهوم السياسة الخارجية والسياسة الخارجية الإقليمية: تفهم السياسة الخارجية بدلالة النوايا على أنها مجموعة النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك، أو أنها الخطة أو مجموعة الخطط للسياسة الخارجية أو القرارات السياسية الخارجية أو الغايات التي تطمح دولة إلى انجازها و الأساليب والاستراتيجيات التي تعتمدها لهذا الغرض أو النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى تغيير البيئة الخارجية لدولته(١).

وقد عرفها الدكتور مازن الرمضاني على انها تعبر عن «أنماط السلوك السياسي الخارجي الهادفة والمؤثرة التي تتحرك من خلالها الدولة حيال الوحدات الدولية الأخرى، منفردة أو مجتمعة «(٢).

أي أن القرارات الخارجية لأية دولة هي سلوك الدولة الخارجي الذي يهدف إلى تحقيق مصالحها في إطار التأثير والتأثر في الوحدات الدولية الأخرى ومن خلال مجموعة من الأدوات والتي أهمها الأداة الدبلوماسية.

اما السياسة الخارجية الإقليمية فتفهم على انها القرارات الخارجية او سلوك الدولة الخارجي حيال المحيط الاقليمي والقضايا الإقليمية الذي يهدف إلى تحقيق مصالحها مع دول الجوار الجغرافي في إطار التأثير والتأثر في الوحدات الدولية الاقليمية ومن خلال مجموعة من الأدوات والتي أهمها الأداة الدبلوماسية.

ثانيا: مقومات القوة في العراق: يتمتع العراق بمقومات مهمة والتي اذ ما وضفت بشكل صحيح فانها ستكون عامل مهم في زيادة فاعلية وقوة العراق، ولعل اهم هذه المقومات:

: الأهمية الجيو- إستراتيجية

يتمتع العراق بأهمية جيو-استراتيجية ناتجة من الموقع الجغرافي، فضلا عن التركيبة السكانية التي يتمتع بها هذا البلد والقدرات البشرية والعسكرية، وقد جاءت أهمية العراق من أهمية منطقة الخليج ذات الأهمية الإستراتيجية للقوى الكبرى بما تمتلكه من مؤهلات جيوبوليتيكية واقتصادية(٣). فهي تتمتع بأهمية خاصة في الاستراتيجيات الدولية، بسبب امتلاكها ثروات نفطية وموقعها الاستراتيجي المهم، فمنذ القدم ثمة دول كبرى عمدت الى السيطرة والنفوذ على هذه المنطقة الحيوية خدمة لمصالحها الحيوية(٤)، فموقع العراق أتاح له مجموعة من مقومات القوة والتي جعلت منه دولة حيوية فاعلة على مر التاريخ في منطقة استراتيجية تعد من اكثر مناطق العالم أهمية فضلا عن انها من اكثر المناطق التي تشهد ظروف عدم استقرار، فالعراق بمقوماته البشرية والحضارية والجغرافية كان عاملا حاسما في كثير من التوازنات الإقليمية.

الجانب الاقتصادي

يعد العراق من الدول التي تتمتع بأهمية استراتيجية كبرى بما يمتلكه من موارد اقتصادية طبيعية وفي مقدمتها النفط، والتي تعد السلعة الإستراتيجية الاولى بالنسبة للدول الصناعية، ولاسيما مع تنامي الطلب العالمي على النفط التي يقابلها نضوب مستمر في هذه السلعة في كثير من مناطق العالم، فقد أشار الى ذلك نائب الرئيس الأمريكي الاسبق (ديك تشيني) بقوله «من الواضح لنا جميعا بأن انتاج النفط آيل للنضوب، ولهذا يترتب استكشاف المزيد من الاحتياطيات النفطية وتطويرها كل عام، بما يعادل حجم الأنتاج في ذلك العالم، وذلك لتحقيق التعادل المطلوب، وهي لا تمس الشركات النفطية فحسب، بل تمس القطاع الاقتصادي على مستوى العالم بشكل عام «(٥) فضلا عن ذلك فأن ندرة هذه السلعة يؤدي إلى ارتفاع قيمتها وبالأخص في المناطق المتوترة مثل منطقة الشرق الأوسط، والتي يعدها تشيني «منطقة الجائزة الكبرى»، إذ يشير» في الوقت الذي توفر فيه بعض المناطق في العالم

فرصا حقيقية، يظل الشرق الأوسط، بما يمتلكه من ثلثي حجم الاحتياط العالمي من النفط، يشكل منطقة الجائزة الكبرى»(٦).كما إن النمو الاقتصادي المطرد، ممكن فقط مع التوصل إلى نفط وفير ورخيص، لذلك فأن احتياطيات النفط هي المفتاح لتحقيق التنمية والتي يمتلك الشرق الأوسط حوالي ٦٥٪ من احتياطيات العالم(٧).

وقد نشرت أدارة معلومات الطاقة في ابريل ٢٠٠٤ Energy Information Administration توقعاتها الخاصة بحجم إنتاج منطقة الشرق الأوسط من النفط للسنوات العشرين القادمة، وتوقعت ان العراق سوف يكون ثاني بلد في العالم من حيث الأنتاج بعد السعودية. (انظر شكل (١) انتاج واستهلاك وصادرات النفط في العراق).

شكل (١) انتاج واستهلاك وصادرات النفط في العراق

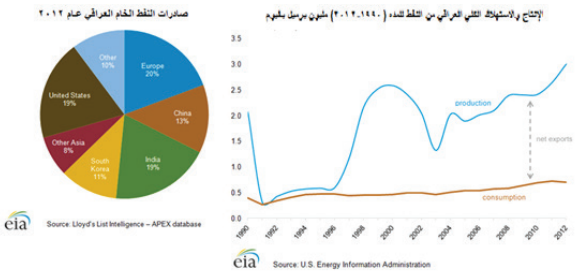

ثالثاً: محددات السلوك السياسي الخارجي للعراق

بالرغم من عناصر القوة التي يتمتع بها العراق الا ان المحددات كانت كبيرة وفرضت امام العراق عقبات كثيرة اثرت وبشكل كبير على سياسة العراق الخارجية ولعل اهم هذه التحديات هي:

١. البيئة الداخلية: تركت البيئة الداخلية بمجمل مكوناتها اثرا سلبيا على سياسة العراق الخارجية

أ. عدم الاستقرار الذي يرجع الى:

. الوضع السياسي بعد عام ٢٠٠٣

لا شك ان الوضع السياسي بعد عام ٢٠٠٣ كان اهم ما يميزه هو ظاهرة عدم الاستقرار، ظهر نتيجة التعارض الموجود بين الاطياف السياسية الممثلة لمكونات المجتمع العراقي، فبعد عام ٢٠٠٣ اختلفت الاتجاهات وتعارضت الى حد كبير بين الكثير من الاطراف في المجتمع العراقي، وما ادى الى تشكل هذه الظاهرة في الحقيقة هو مجموعة من العوامل والمتغيرات، تمثلت بالعنف الذي مارسته قوات الاحتلال الامريكي، وتغذيتها للنزاعات الطائفية، فضلا عن التدخلات الاقليمية، واستشراء الفساد والسرقة، وصولا الى العنف السياسي الذي اخذ اشكالا مختلفة، سواء الصراع بين الاحزاب السياسية، فضلا عن اعمال العنف المسلح غير المنظمة(٨).

. الاوضاع الاقتصادية والفساد في العراق:

ومن اهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي هي:

١. ارتفاع نسب التضخم: يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في الاسعار، اذ وصل في العراق الى نسب تزيد عن ١١ ٪ في عام ٢٠١٢(٩).

٢. الفقر والبطالة، هناك ٤ ملايين مواطن عراقي يعيشون تحت خط الفقر ومستوى دخل الفرد لم يتحسن» هذا ما اشار اليه عضو في لجنة العمل والشؤون الاجتماعية النيابية كاظم الشمري في اذار ٢٠١٣، وقد أشار ايضاً الصحفي الاسباني انيّيكو ساينث دي اوكارتي التابع لصحيفة الموندو الاسبانية، في تقرير اعده حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي في العراق في نفس المدة السابقة، الى أن ٢٣٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر في العراق، واشار الى ان هذه احصائيات رسمية ويمكن ان يكون الواقع اكثر بكثير. (١٠)

٣. الفساد الاداري والمالي: حصل العراق وحسب تقارير منظمة الشفافية العالمية حول موضوع مؤشرات الفساد لعام ٢٠١٣ في ان العراق احتل المرتبة ١٧١ وهو اختلف عن عام ٢٠١٢ الذي كان في المرتبة ١٦٩، وقد حصل على ١٦ نقطة وهو اقل مما حصل علية في العام الماضي والذي كان بحدود ١٨ نقطة، وارجعت الأسباب الى عدم الاستقرار السياسي الذي سمح للفساد بالانتشار ليس فقط في العراق وانما في دول أخرى كسوريا والسودان وليبيا(١١)، كما ان المؤشرات التي اعدتها هيئة النزاهة العراقية للعام ٢٠١٢، اوضحت ان مشكلة الفساد الاداري والمالي انها مازالت مستشرية، بالرغم من وجود بعض المؤشرات تؤكد تراجع البعض منها نتيجة للإجراءات التي اتبعتها هيئة النزاهة، ولكن هذا الامر في الحقيقة غير كاف لمواجهة مشكلة الفساد في العراق(١٢). وهذا ما

تشير اليه الكثير من التقارير الصادرة حول موضوع الفساد في العراق واخرها تقرير المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق الامريكي (ستيوارت بليو بوين جونيور) الذي رفعة الى الكونغرس الامريكي ووزيري الدفاع والخارجية والذي اشار في هذا التقرير إلى وجود عمليات فساد كبيرة في صرف المبالغ المخصصة لإعادة اعمار العراق، فقد اشار ستيوارت بوين في جلسة استماع امام اعضاء مجلس الشيوخ ان جهود اعادة اعمار العراق باءت بالفشل، مؤكدا ان المبالغ التي اُنفقت للنهوض بقوات الامن واصلاح شبكات الكهرباء وتوزيع المياه كانت اقل بكثير من الهدف المنشود، وان الادارة الاميركية انفقت منذ عام ٢٠٠٣ ستين مليار دولار دون التوصل إلى نتائج مرضية نتيجة الاستثمارات الفاشلة وعدم ادراك احتياجات العراق.. واوضح بوين ان عدم مراقبة الشركات المستفيدة من عقود الاستثمار تسبب في هدر اموال كبيرة وذكر خلال تقريره ان إحدى الشركات حصلت على مبلغ ثلاثمائة مليون دولار لشراء عوازل كهربائية لا يزيد سعرها على سبعة دولارات بينما تم جلبها إلى العراق بسعر تسعمائة دولار(١٣).

. العامل الخارجي

ان طبيعة المجتمع العراقي تعد معقدة الى حد ما، اذ اضفت هذه التقسيمة الفسيفسائية نوع من التميز للمجتمع العراقي ولكن في نفس الوقت القت بتحديات كبيرة على المجتمع العراقي وعلى الاتجاهات المستقبلية للتعايش السلمي في هذا المجتمع، فقد رأى الكثيرون بان هذا التنوع في فئات المجتمع العراقي هو اقرب ما يكون الى الانقسام من الاتحاد، وهذا ما روج له المفكرون الامريكان كجزء من تفتيت وحدة وتعايش مكونات هذا البلد اذ اشار (ادوارد بي جوزيف وميشيل أي اوهانلون) في موضوعهم التقسيم الناعم للعراق بقولهم « ... ان التقسيم الناعم يمكن ان يكون الوسيلة الوحيدة لتجنب تعزيز الحرب الاهلية والتهديد المتنامي في نشوب حريق اقليمي كبير»(١٤)، اذ خلصت هذه الدراسة الى ان «تقسيم العراق أفضل الخيارات المتاحة»(١٥)، أي بلقنة العراق بالرغم من صعوبة هذا الامر في الحقيقة. اذ عد هذا الامر هو الخطة (ب) للمشروع الذي جاء به جوزيف بايدن (نائب الرئيس الامريكي باراك اوباما) في وقت سابق حول تقسيم العراق الى ثلاث دول(١٦)عندما كان سيناتور للحزب الديمقراطي، الذي اشار الى « ان تقسيم العراق يحذو حذو البوسنة قبل عقد من الزمن عندما تم تقسيم ذلك البلد الذي مزقته الحرب الى اتحادات على أساس عرقي بموجب اتفاقات دايتون التي توسطت فيها الولايات المتحدة»(١٧). كما ان الكونغرس اصدر قرار بتقسيم العراق الى ثلاث دول في اكتوبر عام ٢٠٠٧، وان الأهمية الحقيقية لقرار الكونغرس، تكمُن في أنه بمثابة الوثيقة الرسمية الأولى، التي تصدر عن إحدى أبرز مؤسسات صُنع القرار في واشنطن وتتبنّى بوضوح مشروع تقسيم العراق، فقرار الكونغرس (ذي الصِّبغة الديمقراطية) بالمُوافقة على تقسيم العراق، هو بمثابة تكريس لرؤية اتِّجاه عريض من السياسيين والاستراتيجيين الأمريكيين، الذين نادَوا بضرورة تقسيم العراق إلى ثلاث فدراليات رئيسية، وفي مقدمة هؤلاء السياسيين، وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر وعدد من القياديين الديمقراطيين، مثل نائب الرئيس الامريكي جوزيف بايدن(١٨).

ولعل الكثير يرى ان هذه المشاريع لم تأت من فراغ بقدر ما جاءت من واقع يعيشه العراق بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة العنف المتزايد في العراق(١٩). يضاف الى ذلك أن الأطراف الإقليمية للعراق لها مصالح إستراتيجية في العراق لذلك أصبح العراق ساحة للتقاطع الإستراتيجي بين هذه الأطراف وأصبح ساحة للصراع في الفترات الأخيرة نتيجة تعارض مصالح هذه الدول، فغالبيتها كانت تسعى من اجل إنهاء المشروع الأمريكي في العراق واثبات فشله من اجل المحافظة على أوضاعها والابتعاد قدر المستطاع عن أية عملية تغيير تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي هو نتاج لإستراتيجية تم توطيدها منذ فترة ولكنها برزت في مرحلة ما بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١ وتوضحت معالمها من خلال احتلال أفغانستان والعراق، وان منطقة هذا المشروع تمتد من شرق البحر المتوسط وبحر قزوين ومنطقة الشرق الأوسط(٢٠) ويحدد الإستراتيجيون الأمريكان أهداف هذا المشروع بـ(٢١):

السيطرة على مصادر النفط والغاز الطبيعي.

ضمان أمن اسرائيل.

ضبط الحركات والمنظمات الأسلامية الأصولية.

فضلا عن ذلك منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، كما ان هذا المشروع يتطلب ساحة

قواعد جديدة للتغيير في هيكلية الشرق الأوسط من خلال الإطاحة بأي نظام يعارض مصالح الولايات المتحدة.

يضاف الى ذلك تدخلات دول الجوار الإقليمي في الشأن العراقي اثر بشكل سلبي على واقع وفاعلية السياسة الخارجية العراقية، وإذ ما تم حساب وقياس حجم التحديات بحجم القدرات المتاحة للعراق، فانه بلا شك انه بالرغم من امتلاك العراق لمقومات قوة مهمة الا ان التحديات كانت ذو تأثير اكبر على فاعلية السياسة الخارجية، ولاسيما بعد تفاعل هذه التحديات بالمتغيرات الإقليمية والدولية، فالبيئة الإقليمية المتخوفة من وضع العراق بعد عام ٢٠٠٣ كان لكثير من دولها دور سلبي حيال العراق، وهذا الدور بالضرورة كان لتحقيق مكاسب هذه الدول على حساب العراق، لهذا مثلت الكثير من تحركات الفواعل الاقليمين محدد مهم امام السياسة الخارجية، ولعل من اهم هذه المحددات هي السياسة التركية حيال العراق.

رابعاً: تركيا كمحدد للسياسة الخارجية (٢٢)

تعد تركيا محددا أساسيا لسياسة العراق الخارجية للمصالح الحيوية البالغة التي تراها في العراق وهي كباقي الدول الإقليمية فهي قد لا تختلف عن الدول الإقليمية الأخرى فهي تسعى الى تحقيق مصالحها في العراق ولا تخفي هذا الأمر، فقد اشترطت تركيا قبل عام ٢٠٠٣ على الولايات المتحدة مجموعة من الشروط لمساعدتها في حربها على العراق والتي أهمها عدم إقامة دولة كردية(٢٣).

فهي تسعى وبشتى الوسائل لانجاز أهدافها فهي تسعى الى منع قيام أية دولة كردية مستقلة، فضلا عن ذلك فهي تسعى الى منع سيطرة الاكراد على كركوك لانها تعد من اهم المحافظات العراقية نتيجة تنوعها السكاني ووجود التركمان فيها، فضلا عن الموارد الأقتصادية التي تتمتع بها كركوك فاذا ما سيطر الأكراد عليها فهم يستطيعون اقامة دولة حسب الأدراك التركي، اما الموصل فتركيا تنظر الى الموصل كمحافظة تركية تنازلت عنها في وقت سابق من اجل استقلال العراق ووحدة اراضية كما يذكر الأتراك فأذا تقسم العراق فأنها ترى لها الأحقية في ضم الموصل لأراضيها، حتى وان اضطروا الى استخدام القوة العسكرية، كما ان تركيا تعد فاعلا أساسيا في الساحة السياسية العراقية كحال إيران ولكنها تختلف عنها في انها حليف قوي للولايات المتحدة الأمريكية(٢٤).

وبمرور الوقت أصبحت سياسة تركيا الخارجية حيال العراق اكثر وضوحاً لتحقيق مجموعة من الأهداف التي أهمها:

١. محاربة النشاطات المسلحة ومنع اقامة دولة مستقلة للاكراد في شمال العراق

يمثل الاكراد احدى اهم المجموعات العرقية في منطقة الشرق الاوسط، اذ يتراوح عددهم بين ٣٠ الى ٤٠ مليون نسمة، ويشكل الاكراد اكبر مجموعة عرقية في كثير من الدول التي يتوزعون فيها، فنسبتهم في تركيا تبلغ ١٨٪ من اجمالي السكان، ويشكلون ١٠٪ من سكان ايران و ١٥-٢٠٪ من سكان العراق(٢٥) (انظر خارطة ١) مناطق انتشار الكرد.

تركيا والأكراد.. ملقة صدام جديدة

خارطة (١) (٢٦) مناطق انتشار الاكراد

وفي تركيا التي يبلغ عدد سكانها اكثر من ٨٠ مليون نسمة (حسب إحصاءات)٢٠١٣ يمثل الكرد ثاني اكبر مجموعة سكانية بعد الترك، ويستقر الاكراد في جنوب شرق تركيا، حيث تعد تلك المنطقة الجبلية الوعرة معقلهم الرئيس، ويمثل الاكراد المجموعة السكانية الرئيسة في نحو ٢٠ منطقة ادارية من بين ٨١ منطقة ادارية تشكل تركيا(٢٧).

لهذا اثر هذا الحجم السكاني الكبير على تركيا، يضاف الى ذلك الترابط الجغرافي بين هذه المجموعة العرقية في كل من (تركيا والعراق وايران وسوريا) والتي اثرت طبيعة وتوجهات الاكراد، ولاسيما في موضوع اقامة دولة مستقلة للاكراد، وكغيرها من الجماعات القومية التي تتصارع مع الحكومات المركزية شكل الاكراد جماعات مسلحة في

الدول التي يعيشون فيها، ولعل اهم هذه القوات هو حزب العمال الكردستاني PKK، الذي بدأ اعماله المسلحة ضد تركيا من اجل تاسيس دولة كردية مستقلة «تحفظ حقوق الشعب الكردي»، هذه العمليات ادت الى ارباك الاتراك وبشكل كبير جدا واثرت وبشكل كبير على وضع تركيا الاستراتيجي.

لهذا مثل هدف محاربة النشاطات المسلحة والقضاء على كل هذه التنظيمات بالنسبة للاتراك من اهم الاهداف التي تسعى تركيا الى تحقيقها، وقد تطور هذا الهدف الى محاربة هذه النشاطات حتى وان كانت خارج حدود الدولة التركية وتحديدا في منطقة شمال العراق، بعد ان تركزت وسيطرة على هذه المنطقة الاحزاب الكردية وانطلاق بعض العمليات ضد الجيش التركي من شمال العراق ولاسيما عقب التضييق على نشاطات حزب العمال الكردستاني في تركيا واعتقال زعيمة عبد الله اوجلان عام ١٩٩٩، وقد مثلت مسالة القضاء على نشاطات حزب العمال الكردستاني من اولويات السياسة الخارجية التركية التي تنتهجها حيال منطقة شمال العراق.

فضلا عن ذلك ان تركيا تسعى وبشكل كبير الى منع اقامة دولة كردية في شمال العراق حتى لو اضطرت الى التدخل العسكري المباشر، فقد توضحت ابعاد هذا الامر ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ وسعي بعض الجماعات الكردية الى ان تؤسس دولة مستقلة مما قد يهدد باجتياح تركي للمنطقة وهذا ما اكد عليه رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بقوله ان تركيا « مستعدة لمواجهة أي انتقادات دولية ودفع أي ثمن لقرار التوغل في شمال العراق لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني....» واضاف « إنه فور اتخاذ قرار التوغل فلن يكون هناك داع لحسابات أخرى مهما كان الثمن سندفعه"(٢٨).

٢. إعادة التأكيد على (أحقيتها التاريخية) في السيطرة على ولاية الموصل

لا يزال الكثير من الاتراك (الدولة العميقة) يعدون الموصل وكركوك جزء من الأراضي التركية على الرغم من ان معاهدة حزيران ١٩٢٦ بين العراق وتركيا وانكلترا حسمت نهائيا الخلاف التركي -الانكليزي واعترفت انقره بالحدود الحالية بينها وبين العراق وبالتالي فالموصل وكركوك هي جزء من الأراضي العراقية(٢٩).

بدأت العلاقات العراقية التركية بمشكلة الموصل عام ١٩٢٣، حيث طالبت تركيا بولاية الموصل التي تشمل على مدن الموصل واربيل وكركوك والسليمانية وتوابعها وكانت تلك المطالبة من اخطر التهديدات التي واجهتها الدولة العراقية الحديثة في مرحلة التأسيس(٣٠)، وتذرع الاتراك في مطالبتهم بولاية الموصل بالمادة الاولى من الميثاق الوطني التركي، وقد اكدت هذه المادة عل عدم التنازل عن أي جزء من اراضي الدولة العثمانية لم تتمكن قوات الحلفاء من احتلاله قبل عقد هدنة مودروس، وقد عد الاتراك اكمال احتلال ولاية الموصل من جانب القوات البريطانية جرى بعد التوقيع على الهدنة وهو بالنتيجة عملاً غير قانوني واخلالاً بشروطها(٣١).

إن المادة الثالثة من معاهدة الصلح النهائية بين الحلفاء وتركيا التي تم التوقيع عليها في لوزان في ٢٤تموز ١٩٢٣، نصت على تثبيت خط الحدود بين تركيا والعراق، وتسوية مسألة ولاية الوصل بترتيب ودي بين بريطانيا الدولة المنتدبة على العراق وتركيا(٣٢).

وبالرغم من ذلك فقد اعيد التأكيد على هذه المسألة في فترات لاحقة وبالأخص خلال حرب الخليج الثانية، فقد كان الأتراك يخططون لدخول الموصل وكركوك اثناء العمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة عام ١٩٩١ فقد ذكر الرئيس التركي توركت اوزال في ١٥ كانون الثاني ١٩٩١ مخاطبا رئيس الحكومة بيلديريم اقبولوت ورئيس اركان الجيش التركي الجنرال نجيب طورمتاي « ... انني اقول انه حالما تطأ قوات التحالف الدولي الاراضي العراقية فلندخل نحن من الشمال ولنصل حتى الموصل وكركروك» ولكن عارض كل من رئيس الأركان ورئيس الحكومة هذا الأمر وكانت هدف اوزال من ذلك هو « لو قمنا بهذه العملية لكان اكراد شمال العراق وكذلك حزب العمال الكردستاني تحت اشرافنا. عدا ذلك كنا استطعنا المطالبة من جديد بحقوقنا المغتصبة منذ سنوات في نفط الموصل وكركرك»(٣٣).

ان هذه المشكلة تعد بحق من المشاكل التي مازالت تحدد جزء من السلوك التركي حيال العراق فهي تتمتع بقيمة فريدة في الحسابات الأستراتيجية وتشكل مصلحة حيوية لتركيا لانها تتمتع بعدة مزايا(٣٤) فهي مدينة نفطية وتتمتع بارض خصبة، فضلا عن التركيبة الديموغرافية المتنوعة (٣٥).

إن دوافع ومحددات السياسة التركية حيال العراق في هذه المسألة واضحة من خلال سعي الأتراك لاستعادة مناطق النفوذ القديمة في العراق والتي تم الاتفاق على عائديتها للعراق فهي تستخدم شتى الوسائل والأساليب من اجل الضغط وبقوة على العراق من اجل الحصول على منافع اقتصادية وسياسية وامنية، ان النهج التركي هذا يعبر عن ان العلاقات العراقية التركية لا يمكن ان تتطور لتصل إلى مستويات متقدمة طالما هنالك شكوك تركية حول سياسات العراق.

٣. ضرورة استمرار تدفق النفط العراقي عبر موانئها والحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع العراق.

تشكل مسالة استمرار تدفق النفط العراق عبر موانئ تركيا من اهم الاهداف الاستراتيجية التي تسعى تركيا الى تحقيقها يضاف الى ذلك عملت تركيا في الآونة الأخيرة الى تحقيق تقارب كبير مع اكراد العراق لتحقيق مجموعة من المكاسب وكان أهمها جعل تركيا منفذ كردستان العراق في تصدير النفط المستخرج من الإقليم.

٤. حماية التركمان

حاولت تركيا في اكثر من مرة ان تبرز نفسها كحامي للاقلية التركمانية في العراق، من خلال دعمها لبعض الحركات التركمانية التي تشكلت عقب احتلال العراق، فقد كانت تسعى على الدوام في ان تقوي التركمان من اجل ان يحافظوا على كيانهم وقوميتهم التي تعدها تركيا جزء من قوميتها المسلوبة الحقوق.

ولكن في الحقيقة ان هذا الهدف وغيره من الاهداف السابقة لم تستطع تركيا ان توفي بها او تحققها في ظل البيئة المعقدة التي نشأت في العراق عقب عام ٢٠٠٣، فقد خرجت تركيا من معادلة التاثير في العراق نتيجة موقفها الرافض للحرب على العراق مما ادى الى ان تتأثر مجمل اهدافها فقد كان احتلال العراق له اثر سلبي كبير على السياسة الخارجية التركية فقد كان هذا الامر مؤذي للسياسة التركية ولثوابتها في العراق ولاسيما فما يخص المسألة الكردية(٣٦) وحقوق التركمان، نتيجة تقليل فرص التاثير على المشهد العراقي بعد ان غيبت لمواقفها من الحرب، فالاكراد استطاعوا ان يحققوا الكثير من اهدافهم بالرغم من التهديدات التركية الصريحة بالتدخل العسكري المباشر، وقد كان ذلك بمثابة سياسة عقاب اتبعتها الإدارة الأمريكية وفي الوقت نفسه وسيلة ضغط وتاثير على حلفائها من مغبة انتهاج سياسة او مواقف كالموقف التركي في هذه الحرب وقد عبر عن ذلك نائب وزير الدفاع الامريكي بول وولفويتز بقولة « أن تركيا ارتكبت خطأ كبيراً برفضها تقديم الدعم الكافي للولايات المتحدة في حربها ضد نظام صدام حسين...» وأضاف موجهاً كلامه للأتراك « حاولنا أشراككم في معادلة إقليمية تشمل على السواء (منطقة الشرق الاوسط) كانت فرصة لحل الكثير من مشاكلكم وتوفير الكثير من احتياجاتكم، لكن قيادتكم رجحت الرهان على قوى ودوافع وأماكن أخرى متجاهلة أهمية العلاقات مع واشنطن وشموليتها « وأضاف قائلاً « ومن اجل تجاوز السلبيات الناجمة عن الموقف الأخير فان الاعتراف بالخطأ وحدة لا يكفي بل من اجل أعادة العلاقات الإستراتيجية إلى سابق عهدها فان على تركيا إتباع سياسة خارجية تنسجم ومواقف وسياسات واشنطن.... وتجنب السير في اتجاه المجهول السوري – الإيراني» فضلا عن ذلك فقد وصل الحد إلى التهديد المبطن حيث أشار إلى إن « شمال العراق، ليس حديقة خلفية لتركيا، انه تحت سيطرتنا ألان ولم يعد مسموحاً لتركيا الدخول والخروج منه كما تشاء... وحتى ملف حزب العمال الكردستاني PKK سيعالج بالتنسيق معنا «(٣٧).

وبشكل عام فإن هذه الاهداف التركية (الخطوط الحمراء) والتي اهمها التطور السياسي لأكراد العراق بما يقترب من الاستقلال وغيرها قد تم تجاوزها، لهذا فان تركيا ركزت في سياساتها على ثلاث مسائل اساسية الأولى: مسألة حزب العمال الكردستاني التركي والذي يضرب أمنها القومي في الصميم، فهي عملت على توجيه ضربات محدودة لقواعد هذا الحزب في جبال قنديل، وتمت تلك الضربات في ظل غض الطرف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأكراد العراق دون أن يشاركوا في تلك الضربات بشكل مباشر. والأمر الثاني ألا يؤثر التطور السياسي لأكراد العراق على تطور الشعور القومي لأكراد تركيا، ما يجعلهم يطالبون بالمزيد من الحقوق وعلى غير إرادة الحكومات التركية ونظرية الحكم التركي الطوراني الأتاتوركي. (٣٨)

اما الثالث: محاولة التقرب من قادة الاكراد كمحاولة لحل هذه المشكلة وبشكل نهائي، وهذا ما تم فعلا فلأول مرة في تاريخ تركيا الرئيس التركي سمى المشكلة مع الاكراد

بالقضية الكردية، كما تم مؤخرا التوصل الى بعض الحلول بهذه المشكلة.

لهذا فان ثوابت سياسة تركيا الخارجية تأثرت وبشكل كبير ولم تعد الجدية والحزم واضحة في سياسة تركيا كما كان في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، وهذا يرجع وبجزء كبير منه الى توجهات تركيا الجديدة التي ترافقت مع الاصلاحات التي قامت بها من اجل الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، فضلا عن التغيرات التي تحصل في منطقة الشرق الأوسط ولعل أهمها الازمة السورية التي اثرت ومازالت وبشكل كبير على سياسات دول المنطقة. ولهذا فان السلوك السياسي الخارجي التركي حيال هذه الأهداف عد محدداً ومؤثراً في السلوك السياسي العراقي الخارجي.

الخلاصة:

ان السياسة الخارجية للعراق بعد عام ٢٠٠٣ وبتفاعل مجموعة كبيرة من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية افتقدت الى عامل التأثير سواء كان على الدائرة الأقليمية او الدائرة الاوسع (الدولية) نتيجة ضعف قدرة الدولة العراقية فالسياسة الخارجية لأي دولة تنطلق من الواقع فكلما كانت الدولة تمتلك قوة يمكنها ان تمارس تاثير في ساحات مصالحها.

وبالرغم من الخصائص الجيوبوليتكية والاقتصادية التي يتمتع بها العراق، الا انها لم تنعكس بصورة كبيرة على فاعلية السياسة الخارجية للعراق، فالاوضاع غير المستقرة وضعف الإدارة الحكومية يمكن ان يحول مقومات القوة الى أسباب ضعف وتردي، فالاقليم الذي يحيط بالعراق هو منطقة حيوية وبالوقت نفسة يعد من اكثر مناطق العالم عدم استقراراً، لوجود اطراف إقليمية فاعلة الدور والتأثير تفاعل تأثيرها هذا مع مصالح الدول الكبرى، وانتج هذا التفاعل سواء كان بصيغتة التعاونية مع بعض الأطراف او التصارعية مع اطراف أخرى، بيئة إقليمية خطرة وغير مستقرة، تفرض على دول المنطقة الضعيفة ان تنحاز الى مصدر الخطر او التهديد لحماية مصالحها، كما فرض على القوى الفاعلة ان تتوازن وتشكل تحالفات مضادة وبمصالح متناقضة افرزت ظاهرة عدم الاستقرار والتي انعكست وبدورها على كثير من دول المنطقة ومنها العراق.

فالقوى الأقليمية المؤثره على الوضع الداخلي في العراق سواء كانت تركيا او غيرها تمتلك قوة وقدرة تمكنها ان تمارس سياستها بفاعلية اكثر من العراق لذا كانت سياسة العراق الخارجية في الغالب تجاه الدائرة الأقليمية تهدف في بعض ما تهدف اليه الى انهاء الأثر السلبي لبعض سياسات الأطراف الأقليمية(٣٩).

ومن اجل تلافي هذا القصور في التأثير بالوحدات الدولية من قبل العراق يجب ان يخضع لمجموعة من الإجراءات والسياسات الواجب اتباعها واهمها:

١. لان التأثير في الوحدات الدولية يرتبط بطبيعة الأوضاع الداخلية للدولة، حسب اغلب النظريات التي تناولت السياسة الخارجية، فان الاجراء الأول الواجب اتباعة هو تنظيم البيئة الداخلية للعراق وصولا لتحقيق ظاهرة الاستقرار، وهذه الظاهرة مرتبطة بمجموعة من الإجراءات تتعلق باجراء مصالحة وطنية حقيقية تكفل حقوق الجميع وابعاد شعور الغبن والتهميش عن أي طرف، لان هذا العامل يكون سببا أساسيا في اغلب ظواهر عدم الاستقرار في العالم.

٢. اصلاح المؤسسات الحكومية، ولاسيما وزارة الخارجية، التي يقع عليها العبء الأكبر في تنفيذ سياسات العراق الخارجية، ففي كل بلد يكون العاملون في هذا المجال هم من اصحاب الاختصاص والخبرة، يتم اختيارهم حسب قواعد وإجراءات واضحة. وأيضا يجب ان تكون هناك رؤية شاملة لاصلاح المؤسسات الأخرى وابعادها من مستنقع الفساد.

٣. توحيد الخطاب السياسي الخارجي، فالملاحظ ان الخطاب السياسي الخارجي للعراق متنوع ومختلف في الوقت نفسه وهذه المسألة اثرت في علاقات العراق الخارجية، ويتم ذلك من خلال جعل وزارة الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي المنبر الأساس لرؤى وسياسات العراق الخارجية التي يجب لا تقوم على الانفعالات او الاهواء الشخصية للبعض.

٤. على الوحدة القرارية ان تقوم بقراءة شفافة لكل الأوضاع والمتغيرات التي تحدث في المنطقة، وهذه القراءة الشفافة والعليمة تحتاج الى خبراء ومهنين يحللون طبيعة المتغيرات السائدة في البيئة الإقليمية والدولية ويقترحون طبيعة وكيفية التعامل معها بما يحقق مصالح البلد.

٥. تنويع التحالفات وعدم الانحياز لطرف دون اخر ولاسيما بدول الجوار الجغرافي، فالمصالح مع هذه الدول قديمة ومتجددة، وليس من مصلحة أي طرف ان يعادي طرف مجاور له في الحدود ومشترك معه في كثير من الاحداث التاريخية، وفقا لمصلحة والحاجة المتبادلة سواء كانت اقتصادية او امنية، فالأخيرة لا تتم دون ترتيبات جماعية.

الهوامش:-

١. د .مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٩١)، ص ص٢٤-٢٥.

٢. د. مازن إسماعيل الرمضاني، المصدر السابق، ص ٣٣.

٣. للأستزادة حول هذا الموضوع ينظر بالتفصيل: مايكل كلير، الحرب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة، عدنان حسن (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢) ص ص. ٦٠-٩٤.

٤. د .فكرت نامق، العراق في الأدراك الأمريكي لأمن الخليج العربي: رؤية مستقبلية، دراسات عراقية، الجمعية العراقية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العدد٧، السنة الثالثة، حزيران ٢٠٠٧، ص ٨٥.

٥. وليام بولك، لكي نفهم العراق (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦) ص ٢٢.

٦. المصدر السابق نفسه.

٧. نيال فيرغسون، اعادة التفكير بالقوة، مجلة Foreign Affairs (النسخة العربية) يناير ٢٠٠٣. ص ١٤.

فقد اشار كشف نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ان الاحتياطي الكلي للنفط العراقي تجاوز حاجز ال١٧٠ مليار برميل. وقال الشهرستاني في تصريح صحفي ان الزيادة الاضافية المتوقعة في الاحتياطيات العراقية ستكون «بحدود ٣٠ مليار برميل، اي ستزيد مجمل الاحتياطيات الثابتة من ١٤٣،١ مليار برميل الى اكثر من ١٧٠ مليار برميل. واضاف سنعلن في كل مرة عن الاحتاطيات المكتشفة بعد التثبت من ارقامها بدقة. ولفت الى ان هذه الزيادة لا تتضمن الحقول المستكشفة الجديدة، بل هي احتياطيات الحقول المستكشفة، قبل اكثر من ٢٠ سنة، ونحن الان نتثبت من احتياطاتها ونسجلها. ونوه الشهرستاني ان هناك شركات استشارية اجنبية تتعاون مع العراق في تأكيد ارقام الاحتياطي النفطي. المصدر: صحيفة العرب اليوم، الشهرستاني يكشف عن تجاوز احتياطي النفط العراقي ال- ١٧٠مليار برميل، العدد ٥٠١٤ الأربعاء ٣٠ أذار ٢٠١١م، متاح على الموقع: http:// www.alarabalyawm.net/pages.php?news_id=287915

وبذلك، يصبح العراق في المرتبة الثالثة عالميا بعد السعودية (٢٦٤,٥ مليار برميل) وفنزويلا (٢١١,١ مليار برميل) وقبل ايران (١٣٧ مليار برميل)، وفقا لارقام منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، المصدر: ميدل ايست اون لاين: http://www.middle-east-online.com/iraq/?id=98333

٨. د. خضر عباس عطوان، المصدر السابق، ص ص ٣٢-٣٦.

٩. غرفة تجارة بغداد، التضخم في الاقتصاد العراقي، متاح على الموقع: http://www.baghdadchamber.com/modules.php?name=News&file=article&sid=13095

١٠. العراق تايمز، نسبة البطالة بالعراق تتجاوز ٣٥٪، و٤ ملايين من العراقيين يعيشون تحت خط الفقر، اذار ٢٠١٣، متاح على الموقع: http://www.aliraqtimes.com/5373/2013/03/ar/page/28/

11. Transparency International, 2013، Available at: http://www.transparency.org/country#IRQ

١٢. هيئة النزاهة، مؤشرات ٢٠١٢، في التقرير السنوي لهيئة النزاهة لسنة ٢٠١٢، متاح على الموقع: http:// www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=1975

١٣.موقع قناة البغدادية، المفتش العام الاميركي يؤكد أن مليارات الدولارات المخصصة لاعادة اعمار العراق انفقت هدرا، في 2013/3/7، متاح على الموقع الاتي: http://www.albaghdadia.com/index.php?option=com_k2&view=item&id=12579:AkLJbyo-

AkIAL-AkALnEKn-nTKD-al-LknAEAb-AkDNkAEAb-AkLgZHZH AILAE-AkIEAj-AlJjb- -ةkAIAD -ة mDEA&Itemid=131

١٤. للأستزادة ينظر: ادوارد بي جوزيف وميشيل أي اوهانلون، الحقيقة فيما يتعلق بالتقسيم الناعم للعراق، مركز الكاشف، اوراق تحليليه (١٢٤)، ٢٠٠٧. ص ص ٩-٢٢.

١٥. داود العلي، مركز نقاش للدراسات السياسية، بغداد نياسن ٢٠١٣، متاح على الموقع الاتي: http://www.niqash.org/articles/?id=٣٢٠٢&lang=ar

١٦.، وزارة حقوق الانسان، اطياف العراق مصدر ثراء وطني، اعداد قسم حقوق الاقليات في وزارة حقوق الانسان العراقية، ٢٠١١ ص ص ٥- ٢٧.

17. Information Clearing House، Sen. Biden: Iraq should be divided into 3 regions، 0506/01/. available at: http://www.informationclearinghouse.info/article12897.htm

١٨.محمد ابو رمان، مشروع تقسيم العراق بين قرار الكونغرس ١٢ اكتوبر، Swiss information والواقع الميداني، موقع ٢٠٠٧: http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=٦١٨٨٧٨٠، متاح على الموقع

١٩.د. خضر عباس عطوان مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٣٠)، اب ٢٠٠٦، ص ٤١. للاستزادة حول الرؤى المطروحة من قبل الامريكيين في موضوع تقسيم العراق ينظر: بيتر و. غالبريث، نهاية العراق (بيروت: الدار العربيى للعلوم ناشرون، ٢٠٠٧)، ص ص ٢١٣-٢٢٩.

٢٠. ياشار حجي صالح اوغلو، تركيا ومشرروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الأستراتيجية، بيروت، عدد ١١٦، خريف ٢٠٠٤، ص ص١٣٠-١٣٧.

٢١. محمد نور الدين، تركيا والشرق الأوسط الكبير، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الأستراتيجية، بيروت، عدد ١١٤، ربيع ٢٠٠٤، ص ص. ١٤٧-١٤٨.

٢٢. للاستزادة حول السياسة الخارجية العراقية انظر: د.محمد ياس خضير، سياسة العراق الخارجية حيال المحيطين الإقليمي والدولي بعد عام ٢٠٠٣: قراءة في الواقع واتجاهات المستقبل، مجلة رؤية، مركز رؤية للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢.

٢٣. د.لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا والإستراتيجية الأمريكية المعاصرة، دراسة في موقف تركيا من حربي أفغانستان والعراق، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٥،ص ٩.

٢٤. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات ط١ (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، كانون الثاني، ١٩٩٧)ص ص. ١٣٠-١٣٨.

25. Cia، the world factbook 2013,Turkey & Iran & Iraq، available at: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/

٢٦. اسلام اون لاين اكتوبر ٢٠٠٧ متاح على الموقع:

www.islamonline.net/arabic/multimedia/library/politics/200710//akrad/index.shtml.

٢٧. اسلام اون لاين اكتوبر ٢٠٠٧ المصدر السابق.

٢٨. أردوغان: تركيا ستدفع أي ثمن للتوغل في العراق، BBC في ٢٠٠٧/١٠/١٢ متاح على الموقع: www.bbcarabic.com

٢٩.محمد نور الدين تركيا الجمهورية الحائرة(بيروت:رياض الريس للنشر،١٩٩٧) ص٢٤٤.

٣٠. ولتفاصيل اكثر عن مشكلة الموصل انظر: فاضل حسين، مشكلة الموصل. دراسة في الدبلوماسية العراقية-التركية وفي الرأي العام، الطبعة الاولى(بغداد:، ١٩٥٥).

٣١. علي حسين احمد، التيارات السياسية في تركيا وأثرها على مستقبل العلاقة مع العراق، المصدر السابق، ١٤٢-١٤٣.

٣٢. نشأت مشكلة ولاية الموصل بعد تأسيس الدولة العراقية تحت الوصاية البريطانية اثر انهيار الدولة العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩١٨، للاستزادة ينظر: علي حسين احمد، التيارات السياسية في تركيا وأثرها على مستقبل العلاقة مع العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

٣٣. نقلا عن: محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، المصدر السابق، ص ص٢٤٥-٢٤٦.

٣٤. د.محمد عبد صالح و م م حسين مشتت طريو، السياسية التركية إزاء العراق دراسة في البعد بين قضية كركوك ومشاريع المياه ن المصدر السابق، ص ص١٥-١٦.

٣٥. تختلف الإحصائيات حول النسب الدقيقة في هذه المدينة فبعض الدراسات تشير إلى ان التركمان كانوا يشكلون نسب أعلى من ذلك والأخرى تشير الى ان الأكراد كانت نسبتهم السكانية اعلى لهذا لا توجد إحصائيات دقيقة مستقلة توضح النسب الحقيقية للقوميات في مدينة كركوك.

٣٦. د.محمد نور الدين، تركيا والعالم العربي... علاقات محسوبة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، عدد ١٦٩،يوليو ٢٠٠٧، المجلد ٤٢، ص ١٨٤.

٣٧. متاح على الموقع: http://www.news-bank.net/cached-version.aspx?id=hrm-34656، وأيضا انظر: http://www.news-bank.net/cached-version.aspx?id=awst-169699

٣٨. رجائي فايد، تركيا.. عين على كركوك واخرى على الموصل، اسلام اون لاين متاح ٢٠٠٧ على الموقع: http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1182774726002&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout#***1

٣٩. وللاستزاده حول اوضاع العراق بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣. انظر: وليام بولك، لكي نفهم العراق (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦).

الإطار الدستوري
لإدارة ثروة النفط والغاز في العراق

المقدمة

عانى التشريع القانوني لمجلس النواب السابق للدورة الماضية والدورة الحالية من تطبيق الاطار الدستوري لادارة ثروة النفط والغاز للدورة البرلمانية الاولى (٢٠٠٥ – ٢٠١٠) والدورة البرلمانية الحالية، وهذا ما يشكل اختلالا حقيقيا في ادارة مشاريع القوانين الاربعة المقدمة لادارة الثروة النفطية والغازية في الدولة العراقية الاتحادية وسيؤثر على الاقتصاد العراقي بأعتباره اقتصاداً ريعياً حبيس لعائدات النفط بواقع ٨٢ – ٩٢ ٪ من ريع الموزانة الاتحادية للدولة العراقية.

د. حسين علاوي خليفة

جامعة النهرين ـ كلية العلوم السياسية ـ
قسم الاستراتيجية.

اننا نسعى من خلال بحثنا الموسوم « الاطارالدستوري لادارة ثروة النفط والغاز» الى توضيح الاليات القانونية والسياسات العامة لتطبيق روح الدستور العراق وفق المادة ١١١ من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ (النفط والغاز هو ملك كل الشعبالعراقيفيكل الاقاليم والمحافظات)، كما ان المادة ١١٢ قد نصت على (اولا: تقوم الحكومة الاتحادية بادارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكانيفيجميع انحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للاقاليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون.
ثانيا: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعبالعراقيمعتمدة احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار).

ثم ان العراق اليوم قد اقبل على التوجه نحو بناء سياسات للطاقة مازال من الباكر تقيمها، لكن اثارني احد الباحثين عندما يتحدث عن اسباب انهيار الحوار بين المركز (الحكومة الاتحادية) والاقليم في (كردستان العراق) حول عقود النفط المبرمة مع الشركات العالمية.

وعلى الرغم من ان الحوار في تصاعد اكثر من لفة الممانعة كما كان في السابق وخصوصاً ان ٧٥ – ١٧٥ الف برميل بدأ ينتج وينضم الى سلة نفوط العراق ويصدر من خلال شركة التسويق سومو التابعة للحكومة الاتحادية، وهذا ما يؤشر تطور العلاقة بين الاتحاد والمركز من اجل زيادة حجم الانتاج واستغلال الفرص وتوطين الاستثمارات الاجنبية العاملة في مجال النفط والغاز.

ان تشريع قانون للنفط والغاز وتنظيم وزارة النفط الاتحادية وشركة النفط الوطنية وتقاسم العائدات المالية الاتحادية سيكفل تطبيق مواد الدستور العراقي من حيث تنظيم قطاع الطاقة في العراق وسيعمل على استغلال الموارد بصورة امثل بالاضافة الى الزام الحكومة الاتحادية لاعلان عوائد الانتاج والتصدير بصورة دورية عبر تقارير الشفافية الاستخراجية التي ستصدر خلال كل سنة بعد ان يحصل العراق على عضوية كاملة في المبادرة ليكون ثانياً على الصعيد العربي والشرق الاوسط في الافصاح عن ما ينتج.

ومن هنا نجد ان اصدار التشريعات سيمهد الى بناء فلسفة اقتصادية وانموذج (موديل) للادارة وهذا ما سيعزز ثقة المستثمرين الكبار الذين رفعوا اعلامهم على الحقول العراقية التي عرضت في جولة التراخيص النفطية الاولى والثانية، وجولة التراخيص لحقول الغاز الثلاثة.

ومن هنا سنجد من السهولة الحديث عن استراتيجية الطاقة في العراق والذي من المحتمل ان يعلن عنها خلال العام

الجاري وهذا ما سيجعلنا ننتقل لدمج الطاقات المتجددة في استراتيجية العراق نتيجة توافره على الشمس والرياح بالاضافة الى الوقود الحيوي والمخلفات التي تؤهله في انتاج بدائل الطاقة في العراق.

ان التأسيس لسياسات الطاقة في ظل مركب (القانون، الفلسفة الاقتصادية، استراتيجية الطاقة) سيجعل العراق في مصاف الدول المؤثرة في اقتصاديات العالم وسوق الطاقة الذي يشهد تنافساً كبيراً بين الدول المنتجة، ان الفرص كبيرة جداً التي تؤهل العراق لان يكون ذات قدرة انتاجية كبيرة بالاضافة الى عائدات النفط ستوظف الى التنمية ومن الممكن ان يحصل كل مواطن العراقي على حصة نقدية من سهمه في شركة النفط الوطنية التي في حال تأسيسها ستدمج الشركات المملوكة للدولة من اجل تطوير القدرة الانتاجية والتصديرية.

ان العراق الذي يمتلك احتياطي الثالث في العالم ١٤٣,١ مليار برميل يمتل من التركيب الجيولجية بالمئات مما قد يؤتفع هذا الرقم الى الضعف في اربعة ومن هنا سيكون عملاق النفط النائم في سبات التحول والتغير، ومن هنا فأن تنظيم العلاقة ما بين المركز والاقليم سيكون عاملاً مهماً من عوامل التحول الكبير.

ولذلك ان مسودة قانون النفط والغاز والقوانين الملاحقالمرتبطة بها نصيب من التأخير مما جعل القوانين الاقتصادية تعاني من اختلالات هيكلية ورئيسية وبالتالي كان التشريع في مجال ادارة الثروة للنفط والغاز ذو اختلال مما جعل الاقتصاد العراقي ودخل الفرد العراقي يدفع الثمن.

اولاً: مسودة قانون النفط والغاز

وجهت الى القانون الكثير من الانتقادات والملاحظات بعضها مبررة على اسس رصينة وسليمة واخرى جاءت لاسباب سياسية واقتصادية تعزى الى مواقف غير صديقة من التغيير الذي حصل في العراق.

ندرج فيما يلي اهم الاشكاليات والملاحظات التي وردت على مسودة قانون النفط والغاز، فعندما نبدي الحديث عن تضارب الاهداف، فقد حاول قانون النفط والغاز معالجة عددا من الامور التي لم ترد واضحة في الدستور او التي لم تكن مألوفة على المشهد العراقي النفطي مما تسبب في جدل كبير بين المعنيين لم يتوقف لحد تاريخه وقد تبلور نتيجة هذا الجدل موقفان متباينان احدهما يظهر الحاجة الكبيرة الى احداث تغييرات مهمة في السياسة النفطية تسرع بحصول زيادة كبيرة في الانتاج والتصدير للنهوض بالواقع الاقتصادي المتدهور وثانيهما هو الرغبة الشديدة في تحقيق سيطرة وطنية تامةعلى مجمل العمليات النفطية وبالخصوص على نشاطات التنقيب والتطوير وانتاج النفط والغاز، واذا ما اريد لعملية التشريع ان تحصل باسرع وقت فأن التوفيق مابين الاتجاهين يبدو امرا لا بد منه، اضافة الى انه عندما تقرأ القانون تجد عدم وضوح العلاقة بين المركز والأقاليم والمحافظات.

فبالرغم من ان النسخة الحالية لمسودة القانون قد قدمت صورة اكثر وضوحا من الدستورفي علاقة المركز متمثلا بالحكومة الاتحادية ووزارة النفط والمجلس الاتحادي بالاقليم والمحافظات الا انها لم تنجح بوضع آلية دقيقة وصريحة لتحديد المسؤوليات والصلاحيات ولجأت في بعض النصوص شأنها في ذلك شأن الدستور الى اعتماد صيغ توفيقية اشارت الى التنسيق والتشاور دون اعتماد صيغ قانونية واضحة ملزمة للاطراف. وقد يكون ذلك مقصودا لمعالجة اشكالات في المواقف لبعض الاطراف ولكنه سيشكل وكما هوواضح الآن مشكلة كبيرة عند تطبيق القانون.

اضافة الى الخلاف مع السياق العام، من حيث اشكالية الخلاف بين ما جاء في القانون مع ما هو وارد في الدستور خصوصا فيما يتعلق بملكية الموارد الطبيعية و صلاحيات الاقليم، اضف الى ماتقدم الاشكالية مع التشريعات النفطية القائمة وسياقات العمل المتعارف عليها واهمية التغيير في المفاهيم ليتناسب ذلك مع الفكر الاقتصادي الجديد، واخيراً الاشكالية مع المفهوم العام لدور الدولة في ادارة الموارد وخصوصا النفط كونه يمثل عصب الحياة لعموم الشعب العراقي.

بينما نجد النقطة الجديدة هي الصلاحيات غير المتوازنة، فقد اعطى القانون الحق لشركة النفط الوطنية في التوقيع على عقود التنقيب والانتاج من خلال شركاتها في المحافظات غير المنضوية في اقليم وحرم هذه المحافظات من اتخاذ قراراتها بخصوص تطوير مصادرها الهيدروكربونية.

ويمكن ان يؤدي ذلك الى انعكاسات سلبية على المحافظات غير التابعة الى اقليم خصوصا المحافظات غير المنتجة التي لا يوجد فيها شركات تابعة للنفط الوطنية، وعليه تقتضي المعالجة بما يحقق توازنا ما بين القرار المركزي

من ناحية وما بين المحافظات جميعها سواء كانت منتجة او غير منتجة للنفط، ويعتقد البعض بأن القانون قد ذهب ابعد من الدستور في اعطاء الصلاحيات والمسؤوليات الى الحكومةالاتحادية وافترض بأن المحافظات قد تخلت بمحض ارادتها عن بعض حقوقها الدستورية الى الحكومة الاتحادية تحت افتراض تعظيم المردود المالي للجميع، ولذلك يفسر البعض بان التركيز في القانون على ملكية وعائدية الموارد النفطية الى الشعب العراقي وفق ما جاء في المادة ١١١ من الدستورانما قصد منه عدم الفصل ما بين الملكية والسيطرة على الثروة النفطية من قبل المركزرغبة في تعظيم الفائدة لكل الشعب العراقي، ومن هنا حصل الخلاف في المواقف بين المركز والاقليم اذ تفسرالاطراف الخارجة عن المركز السيطرة بانها التحكم ولربما الادارة وهو ما لا يتناسب وفقرات اخرى وردت في الدستور ولم يأت ذكرها في قانون النفط والغاز.

ألأشكاليات والملاحظات على القانون، ويشير القانون في اهدافه الى سيطرة الحكومة على المصادر الهيدروكربونية وادارتها بما يضمن التوزيع العادل للموارد على الشعب ويشير المنتقدون بان القانون قد اشار في اكثر من موقع الى وضع المفاصل المهمة من العملية النفطية بيد المؤوسسات الفدرالية. وهكذا يقول هؤولاء بان القانون قد يستخدم لتفضيل منطقة على اخرى خلافا لما اريد به.

في حين يشير القانون الى ملاحظة اخرى هي التنظيم الاداري، حيث اقترح القانون اجراءات ادارية صعبة وقد يصفها البعض معقدة وطويلة في ادارة القطاع ومنح تراخيص الانتاج لتشمل سلسلة من مراجع القرارمثل المجالس الثلاثة والنفط الوطنية والهيئة الاقليمية مما يطيل و قد يعطل عملية اتخاذ القرار ويقلص من فاعلية الاجراءات والخطط الموضوعة لتنفيذ برنامج انتاجي طموح، وبالرغم من ان القانون قد اشار بالتفصيل الى الصلاحيات والمسؤوليات في اتخاذ القرار لكن كثيرا من الامور قد وردت متشابكة بعضها بالبعض الآخر. وكمثال على ذلك ان عددا من هذه الجهات مسؤولة في نفس الوقت عن تأهيل الشركات والموافقة على خطط الانتاج والتمويل.

و يمكن القول بان مسألة الفصل في المسؤوليات والصلاحيات وكما ذكرها القانون غير واضحة المعالم وقد يؤدي ذلك حسب رأي بعض منتقدي القانون الى ضياع السيطرة وفتح المجال لاساءة الاستخدام والصراعات التي قد تنتج عن ذلك، ومع كل هذه التشابكات تظل الحكومة الفدرالية صاحبة اليد العليا في التوصية بالتشريعات واقرار السياسة الاتحادية والاشراف على التطبيق والعمل ووضع التعليمات ويعتبرالكثيرون بان المجلس الاتحادي هو يد الحكومة الفدرالية في تطبيق ما ورد في القانون من صلاحيات.

والأستثمارات الاجنبية، لازالت تمثل نقطة مهمة، فمن الامور التي سببت ولا تزال تسبب جدلا كبيرا ليس فقط بين السياسيين وانما ايضا بين المختصين هو موضوع مدى الحاجة الى الاستثمارات الاجنبية وما هي صيغ التعاون والتعامل مع هذه الاستثمارات،وبالرغم من اقرار الجميع بان الواقع الحالي للصناعة النفطية العراقية لا يؤهلها للقيام بالمهام المطلوبة منها سواء أ كان ذلك للاستمرار بمعدلات الانتاج الحالية او زيادتها بما يتلائم وامكانيات العراق النفطية وما هو متوقع منها لدعم الاقتصاد الوطني والحاجة الكبيرة لتكنولوجيا متطورة ورأس مال مقتدر وادارة كفوءة، الا ان الخوف من رأس المال الاجنبي و من تجربة الانفتاح الاقتصادي ومرارة التجربة السابقة مع شركات النفط العالمية والدعوة بالمحافظة على الثروة الوطنية وعدم تبذيرها قد تسبب في تباين المواقف من القانون وتأخر صدوره.

كما اشير اليه سابقا فان القانون بالرغم من دعوته لتشجيع الاستثمارات الاجنبية الا انه في الوقت نفسه لا يريد اضاعة السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية، وقد اورد المشرع العراقي الكثير من التقييدات التي اثارت النقد حول تضييق المجال على المستثمرين خصوصا اذا ما أخذ في الاعتبار الظرف الامني والاستثماري في العراق وتجربة الشركات النفطية السابقة الخاصة بالتأميم.

وان وضع شروط كثيرة ومعقدة على المستثمر القادم يقلق هؤلاء من احتمالية رفض عقودهم حتى ولو حادت قليلا عن هذه الشروط والطلبات البيئية والانتاجية والماليةوالتشغيلية الكثيرة. لذلك يفترض ان يعطي القانون بعض المرونات المحسوبة لتتناسب والمحددات الكثيرة التي جاءت ولكي تزيل المبررات التي قد يستخدمها المجلس الاتحادي في رفض بعض العقود النفطية بدعوى عدم الالتزام حتى لو كان الخلاف التعاقدي بسيطا حسب قول هؤلاء.

وهناك من ينتقد الدور الكبير الذي منحه القانون لشركة النفط الوطنية كونها شركة فتية ولا يمكنها من تنفيذ

مسؤولياتها وخطط التطويربالسرعة وبالحجم الذي يحتاجه البلد وصناعة النفط فيه من ثورة ادارية وصناعية ضخمة، كذلك فان اعطاء الحق للشركة الوطنية باجراء المناقصات والتعاقد والمشاركة في المناقصات التي تعلنها الجهات الاخرى ولكونها عضو في المجلس الاتحادي الذي يقرر هذه المناقصات قد جعل منها كما يقولون « المُنظِم والمنظَّم «.

وتشير الادبيات وتجارب العالم النفطي الى ان هناك العديد من صيغ التعاقدات النفطية لكن ما ورد في القانون من تفاصيل واحكام قد اظهرت ميلا الى صيغة المشاركة بالانتاج بالرغم من عدم الاعلان عن ذلك بصورة صريحة. وقد استغل كثيرون هذا الامر ليصبوا جام غضبهم على القانون وليتهموا الدولة بانها تفرط في تبذير الثروة الوطنية وضياع مصالح الشعب.

وعلى الرغم من ان القانون كان مرنا في اتباع صيغ تعاقدية متنوعة مثل عقود الخدمة الفنية او المشاركة بالانتاج وما بينهما من صياغات الا ان التركيز في القانون اعتمد صيغة هجين ما بين عقود المشاركة التي يعارضها الكثيرون والنموذج الايراني « اعادة الشراء «.

اما من حيث المواقف السياسية من القانون، فأن الجدل الدائر حول قانون النفط والغاز قد بدأ اصلا من المعتقد بان الحرب على العراق كانت كلها من اجل النفط، ولذلك فان متبني هذا التوجه يعتقدون بان اي صياغة للقانون مشجعة للاستثمارات الاجنبية تعتبر تعزيزا لوجهة النظرهذه المتمثلة في نهب الثروة الوطنية وتمكين الشركات النفطية من وضع اليد على مصادر العراق النفطية.

وعلى هذا الاساس فأن موقفهم من القانون لن يتغير مهما كانت صياغات القانون وشكله، وبسبب شدة وكبرالحملة التي قام بها المناؤون لهذا القانون انظمت اليهم بعض الاطراف عن قصد او غير قصد مدفوعا البعض منها بمصالح اجنبية لا تريد لنفط العراق ان يكون فاعلا ومنافسا في السوق النفطية. ومن ذلك الاضرابات والتظاهرات والحملات الكبيرة التي قادتها اطراف سياسية عديدة واتهام القانون باضعاف سيطرة الحكومة الاتحادية على القطاع وفتح الباب للادارة السيئة لثروة البلد من قبل القطاع الخاص والمقاولين المحليين غير الكفوئين، ولذلك ان تزامن اصدار قانون للنفط مع فكرة تكوين الاقاليم واعطاء المحافظات صلاحيات واسعة قد مثل هاجسا مخيفا لدى البعض من ان ذلك سيؤدي الى تمركز الثروة في مناطق معينة مما قد يؤدي الى خلافات واستقطابات طائفية وقومية.

وبعد ان كانت موافقة على النسخة الاولى في ١٥ شباط ٢٠٠٧ هاجمت حكومة اقليم كردستان نسخ القانون التي اجريت تعديلات عليها اليها معللين ذلك بان الاضافات والتعديلات التي حصلت على القانون تناقض في بعض نصوصها الدستور وذلك بتركيزها السلطة بيد المركز ولكونه اي القانون غير منفتح اقتصاديا، وقد تمخضت الاجتماعات الاخيرة في العودة الى الصيغة الاولى التي تم الاتفاق عليها والغاء التعديلات التي اجريت عليها من قبل مجلس شورى الدولة وحذف الملاحقالاربعة المرفقة مع مسودة القانون ١٥ شباط٢٠٠٧.

ومن الانتقادات الاخرى للقانون هو توقيت اصدار القانون الذي يعتبر البعض بان الوقت الان غير مناسب لأصدار قانون للنفط والغاز وحتى تستقر الاوضاع الامنية والسياسية في العراق، وعلى هذا الاساس اتهم االكثيرون من ان قانون النفط والغاز بأنه بدلا من توحيد العراقيين فأنه اذا ما اقر في هذه الفترة فانه سيكون عاملا في تفريق العراقيين وعلى هذه الشاكلة يدعو البعض الى تأجيل البت في القانون الى ما بعد اقرار التعديلات في الدستور العراقي الدائم.

ولذلك يمكن الاستنتاج مما تقدم بان قانون النفط والغاز قد جاء بمبادئ مفيدة و قواعد يمكن البناء عليها لانضاج صيغة تساهم في بناء صناعة نفطية متطورة وذلك بالرغم من كل المؤشرات والملاحظات ووجهات النظر التي ورد ت على القانون آومسوداته العديدة، أخذين بالاعتبارالحاجة الملحة الى اعادة بناء الصناعة النفطية الوطنية العراقية والنهوض بمستويات الانتاج والتصدير الى مستوى الطموح باسرع وقت ممكن، لذلك فأن اصدار قانون النفط والغاز وفق مسودة ١٥ شباط ٢٠٠٧ ونسخة لجنة الطاقة في البرلمان العراقي لـ ١٧ اب ٢٠١١ المقترح يعتبرضرورة وطنية ينبغي الاسراع في اقرارها سواء ظل القانون بصياغاته الحالية او بأجراء التحسينات الضرورية عليه.

ثانياً: البنى المؤسساتية للاستثمار النفطي

عملت مسودة قانون النفط والغاز١٥ شباط ٢٠٠٧ المعدل من قبل مجلس القضاء الاعلى والتي وافق عليها مجلس الوزراء ورفعت الى مجلس النواب وقد نص على تشكيل المجلس الاعلى الاتحادي للنفط والغاز ويتألف من (رئاسة رئس

الوزراء + ثلاث وزارات اتحادية (وزارةالمالية الاتحادية، وزارة النفط الاتحادية، وزارة التخطيط الاتحادية، اضافة الى محافظ البنك المركزي) + ممثل عن المحافظات المنتجة (المحافظة المنتجة هي التي تنتج اكثر من ١٥٠ الف رميل يومياً + رؤساء المؤسسات النفطية (وزير النفط + شركة النفط الوطنية + شركة تسويق النفط الوطنية SOMO)، ولم تختلف عن هذا الاطار مسودة قانون النفط والغاز المرفوعة من قبل لجنة الطاقة في البرلمان العراقي في ١٧ اب ٢٠١١، وعلى مثيلاتها كانت مسودة قانون النفط والغاز من قبل الحكومة الاتحادية في تموز ٢٠١١ والتي شاركت وزارة النفط الاتحادية في تصميمه.

وقد حددت مسودة النفط والغاز صلاحيات المجلس بـ: -

١. وضع السياسات النفطية العراقية
٢. وضع خطط التنقيب
٣. تطوير حقول الانتاج والمساهمة في تحديد السياسات اللازمة لذلك
٤. البت في عقود التنقيب والانتاج
٥. منح التراخيص الاستثمارية وتعديلها
٦. وضع التعليمات الخاصة بالتفاوض لمنح التراخيص او عقود التطوير والانتاج.
٧. الهيئة الاستشارية وتتكون من ٩ خبراء من العراقيين ويسمح للاجانب المشاركة في اللجنة كاستشارين للجنة وصلاحية الدورة الواحدة لمدة عام واحد.

ثالثاً: توزيع الموارد المالية

تؤشر الدراسات الاقتصادية والتي تقدم بها الخبراء والمختصين ان توزيع الموارد المالية يتم من خلال، توزيع نقدي وفق حصص سكانية اولاً، او يكون توزيع مادي عبر حزمة من برامج وخطط انمائية مشتركة على اساس تكاملي بين الوحدات الاقتصادية للدولة الاتحادية المشتركة.

وتمثل توزيع العوائد النفطية في مقدمة جدول اعمال توزيع الموارد المالية لاسباب عديدة، اذ اولاً يمثل النفط المصدر الاساسي لتمويل الموازنة السنوية للدولة بما يقارب ٨٥ ٪ او اكثر، اضافة الى ان النفط يمثل ثلثي الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، فضلاً عن انه المصدر الاساس للعملات الاجنبية والاحتياطي النقدي الداعم لوعاء الدينار العراقي، والذي تنامى وتطور نحو ٣٠ - ٤٠ مليار دولار نتيجة استمرار اسعار النفط في ارتفاع نسبي.

ثانياً، فيعزى الى الالتزامات الخاصة بالحكومة الاتحادية العراقية والتي تستدعي توزيع الموارد المالية وفق صيغة او قواعد تكفل الافادة المتوازنة والعادلة لها بين اجزاء الوطن في اطار التكوينات او الاقاليم او الوحدات الادارية القائمة كما في كردستان وسواها المتوقع استحداثها في المستقبل.

وفي اطار ما تقدم نجد الرؤية الهيكلية والمنهاج الخاص بتقسيم الثروة للموارد المالية وخصوصاً عائدات النفط وفق معيارين، الاول نقدي وهذه نظرة ضيقة وغير مدركة لمعنى الوطن والدولة العراقية الجديدة، والثاني انمائي متطورة تنظر الى العراق قوى فاعلة في المنطقة ومؤثر في ادارة التفاعلات الاقتصادية التي مرتكزها الاساسي هو التنمية المستدامة التي نسعى الى توظيف العوائد المالية، والواقع ان هنالك فارق جوهري بين هاتين المقاربتين يتمثل اما في اعتماد ستراتيجية مشتركة للتنمية الوطنية او ان تجري التنمية بصورة مجزأة وغير متناسقة من حيث الوحدات ولاتحسب حساب لقاعدة « تكامل المنافع » او التكامل الاقتصادي بين وحدات الاقتصاد الوطني.

والحقيقية ان كلا المقاربتين او النظريتين تتصارعان الان في اطار البحث لتقسيم العوائد النفطية او الموارد المالية بين المركز والاقاليم، فالمشروع المقترح لقانون توزيع الموارد المالية المفروض عرضه على مجلس النواب القادم مرة اخرى يعكس التعارض او التاقض بين هاتيين المقاربتين، وهذا ما يجعلنا نبحث او نرجح لبناء نظرية في اطار النظريتيت المطروحتان كمعادلة جديدة لابد ان تعتمدها مسودة القانون.

. الخاتمة

نصل الى نتيجة مفادها لابد على البرلمان العراقي خلال الدورة البرلمانية الحالية بناء وترجمة الاطار الدستوري وتطبيق روح القوانين الصادرة منه على ان يرد مسودة قانون النفط والغاز والقوانين الثلاثة الى البرلمان وان يمهل الحكومة العراقية ٦ اشهر لتقديم مسودة عراقية فاعلة مدركة لاهمية المصلحة وان يوضع جدول زمني لايتعدى الـ ٣ اشهر من اجل اقرار القانون والقوانين المرتبطة لاهميته للاقتصاد العراقي وسيكون بذلك مؤطراً لجولات التراخيص الاربعة وفق نمط عقد الخدمة الفنية وعقود اقليم كردستان الـ ٥٢ وفق نمط المشاركة.

. المصادر

١ – شمخي فرج حويط – قانون النفط العراقي – محاظرة القيت في دولة الامارات العربية المتحدة . ضمن البرنامج الثقافي لشركة دانة غاز – الشارقة – الامارات العربية المتحدة ٢٠٠٩ .

٢– لؤي جواد الخطيب – الثروة النفطية العراقية وسبل تقاسم الموارد – مؤتمر الامم المتحدة لتقاسم الثروات المالية في العراق – بغداد – ٢٠٠٩ .

٣– لؤي جواد الخطيب – صناعة النفط والغاز والتشريع القانوني – مقابلة منشورة في صحيفة الصباح – شبكة الاعلام العراقي – بغداد – ٢٠٠٩ .

٤– د . مهدي الحافظ – افكار اولية لتوزيع الموارد المالية – مجلة الحوار – العدد ١٦ – معهد التقدم للسياسات الانمائية – بغداد – ٢٠٠٨ .

٥– لجنة الطاقة في البرلمان العراقي، مسودة قانون النفط والغاز الاتحادي، مجلس النواب العراقي، (نسخة خاصة)، ٢٠١١ .

٦ – مجلس الوزراء، مسودة قانون النفط والغاز الاتحادي، مجلس الوزراء، (نسخة خاصة)، ٢٠١١ .

٧–د . ابراهيم بحر العلوم، تحديات الصناعة النفطية في العراق ٢٠١٢، مؤتمر النفط والغاز، معهد الاصلاح الاقتصادي العراقي، بغداد، ٢٠١٢ .

العهد العارفي في العراق
(١٩٦٣- ١٩٦٨)

تناولنا في مؤلفنا (العهد العارفي في العراق ١٩٦٣- ١٩٦٨)، دراسة في تطورات العراق السياسية، حقبة مهمة من حقب تاريخ العراق السياسي المعاصر، الذي حمل العنوان ذاته، والذي صدر عن دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع لعام ٢٠١٣، وفي هذا الاستعراض المقتضب عن فحوى المؤلف سلطنا الضوء على أهم ما ورد في الكتاب والمفاصل الرئيسية التي دار حولها من حقائق تاريخية ووثائق مهمة ونادرة.

أ.م.د علياء محمد حسين الزبيدي

جامعة بغداد/ كلية التربية ـ قسم التاريخ.

ان الكتابة عن اي حدث سياسي صعبة ما لم يوضع داخل إطاره الصحيح فإذا جرد منه او انسلخ عنه أصبحت روايتها بالكيل وليس بالقلم، إن كل واقعة تحتاج إلى أرضية تجري فوقها الحركة والى خلفية تعطي تأثيرات الظروف في أجوائها. وأرضية السياسة في اعتقادي هي الجغرافية وخلفيتها في تصوري هي التاريخ وهكذا توضع الإحداث في زمانها ومكانها.

ان موقفي من الأحداث موقف المستقل وليس موقف المحايد، فموقف الاستقلال بحث في كل ركن حتى وان كان محفوفاً بالمخاطر والحياد تحرز وتجنب المحاذير من أي نوع.

ان التاريخ يكتب مرتين مرة في عهد الحاكم ومرة بعد زوال الحاكم، وها نحن نعيد كتابة التاريخ بعد زوال الحاكم برؤية جديدة ورؤية واضحة وتحليل واقعي نستشرف منه حقائق التاريخ ووقائعه بروح مستقلة بعيدة عن الأهواء.

هدفنا الاقتراب من الحقيقة ولا أقول إدراك الحقيقة فان إدراكها غاية لا تدرك فان اقتربت فهو حسبي. لأننا نعتقد ان هناك جوانب لها أهميتها البالغة في مسار التاريخ العراقي المعاصر لم تنل ما تستحقه من العناية والبحث الموضوعي النزيه..

ـ لم يحظ انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ مثل غيره من التغيرات والحركات والانتفاضات التي قادها الجيش العراقي بالإحاطة الكاملة عن حقائقه أو في التحليل والدراسة. البعض اعتبره حركة تصحيحية ضرورية لإنهاء حالة الفوضى التي اغرق نظام ٨ شباط البلاد فيه. وآخرون ممن كانوا جزءاً من صراع سلطة شباط اعتبروه ردة وانظم إليهم بعض ممن أسهم في التخطيط والتحريض على الانقلاب وتنفيذه لاسيما بعد ١٧ تموز ١٩٦٨. وقبل التقويم والتحليل والحكم على ما جرى أو على هذا الانقلاب لا بد من التعرف على ما جرى قبيل وخلال تنفيذ الانقلاب وما هي المقدمات ومن هي القوى والعناصر التي خططت ونفذت الانقلاب.

تُعدّ مدة العهد العارفي في العراق، وهي مدة حكم الأخوين عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف، وقد امتدت خمس سنوات من ١٩٦٣-١٩٦٨، وهي فترة بالغة الدقة بالغة التعقيد من تاريخ العراق المعاصر، شهدت أحداث جسام وخطيرة أثرت في مسيرة العراق السياسية والاجتماعية والاقتصادية فقد حدثت خمسة انقلابات دموية في البلاد، أولها، قيام عبد السلام عارف سنة ١٩٦٣ بانقلابه المشهور الذي قضى على حكم حزب البعث واستلامه السلطة، والانقلاب الثاني الذي قام به رئيس الوزراء عارف عبد الرزاق ضد عبد السلام ولكنه فشل وهرب إلى القاهرة، ثم قام عارف عبد الرزاق بانقلابه الثاني ضد عبد الرحمن

عـارف ولكنه فشل أيضـاً وسُـجـن، ثم قـام أمـر الحرس الجمهوري إبراهيم الـداوود ومعاون مدير الاستخبارات العسكرية عبد الرزاق النايف بالتعاون مع حزب البعث في ١٧ تموز ١٩٦٨ ضد عبد الرحمن عارف واستلموا السلطة وتولى الحكم في البلاد أحمد حسن البكر، ثم قام حزب البعث ضد إبراهيم الداوود وعبد الرزاق النايف وأخرجا من البلاد قسراً وأنفرد حزب البعث بالحكم. وفي هذا العهد أيضاً لقي رئيس الجمهورية عبد السلام عارف مصرعه والوفد المرافق له في حادثة سقوط طائرة في (النشوة) في محافظة البصرة.

وقد رافقت هذا المصرع إشاعات وأقاويل كثيرة هزت المجتمع العراقي بقوة هل سقطت الطائرة قضاء وقدر؟ أم بفعل فاعل؟

وقد توصلت بالبراهين والشهود والتقارير الرسمية أنه قُتل بفعل فاعل وبعد هذا الحادث حدث صراع كبير كاد أن يؤدي إلى انقلاب عسكري بين المدنيين والعسكريين، إذ رُشح إلى منصب رئاسة الجمهورية رئيس الوزراء آنذاك عبد الرحمن البزاز والضابط عبد الرحمن عارف شقيق عبد السلام عارف.

وقد أجتمع مجلس الدفاع الأعلى في اقتراع سري فاز عبد الرحمن البزاز، ولكن هذا الآمر لم يرق للعسكريين فهددوا البزاز بانقلاب وأجبروه على التنازل لعبد الرحمن عارف على أثر صفقة سياسية بأنَّ يتنازل البزاز عن رئاسة الجمهورية مقابل أن تسند له رئاسة الوزراء.

كان عبد الرحمن عارف غير قادر على إدارة البلاد ولكن الأقدار وضعته في هذا المكان فترك الآمر لعبد الرزاق معاون مدير الاستخبارات العسكرية إنَّ يصول ويجول في البلاد من اعتقال وقتل بكثير من المواطنين حتى ضج الناس من هذه الإعمال.

وعلى الرغم من ذلك فقد جاء في هذه الفترة رؤساء وزراء أكفاء عرفوا بالإخلاص للوطن والأمة والنزاهة والذكاء وهم: (طاهر يحيى، وعبد الرحمن البزاز، وناجي طالب)، ولكن هؤلاء لم يستطيعوا إنَّ يقدموا للبلاد شيئاً يذكر للوطن والمواطن لصعوبة المرحلة وتشابك الإحداث وأحياناً تقاطعها.

وقد شهد هذا العهد تطوراً ايجابياً بالعلاقات العراقية – المصرية بعد القطيعة الطويلة ثم قيام الاتحاد الاشتراكي العربي، وهو تنظيم جماهيري تكون من قوى الشعب العامل. ثم شهد هذا العهد المفاوضات المضنية مع شركة النفط الانكليزية لانتزاع حقوق العراق ثم أدى ذلك إلى تأسيس شركة النفط الوطنية وهو أنجاز كبير في عالم الاقتصاد.

وفي هذا العهد قام مجلس الرئاسة بين العراق ومصر وعلى هذا فقد زار عبد السلام عارف مصر ولقي حفاوة كبيرة، ثم أدى هذا التقارب إلى تشكيل القيادة السياسية الموحدة التي التقت بالمستر « خروشوف» في القاهرة.

فضلاً عن ذلك فقد ذكرنا في الدراسة الصراع العنيف الذي وقع بين شركة نفط العراق والحكومة السورية حول مطالبة سوريا بزيادة أجور مرور أنابيب النفط عبر أراضيها ممّا أضر هذا العراق ضرراً بالغاً لإيقاف تدفق النفط.

يتضح لنا من خلال دراستنا لهذه الحقبة في هذا الموضوع بأنها تمثل مرحلة مهمة من تاريخ العراق المعاصر استخلصنا منها أمور كثيرة للدروس والعبر.

ان عام ١٩٦٣ كان عاماً حافلاً بالأحداث الجسام والتداعيات الخطيرة التي أثرت في تاريخ البلاد ومسيرته السياسية ردحاً من الزمن، ففيه حدث انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الذي أطاح بعبد الكريم قاسم، وتولى حزب البعث الحكم ولم يبق فيه إلا فترة قصيرة بعدها حدث فيها صراع حاد وشديد بين أعضاء القيادة شمل المراكز القيادية في السلطة والحزب وقد كشفت الدراسة عن أن هذا الصراع لم يكن وليد الساعة وإنما كان قبل وصول الحزب إلى السلطة، والقينا الضوء في هذه الدراسة وبشيء من التفصيل على تجاوزات الحرس القومي التي شكلت هي الأخرى عبئاً على كاهل الحزب، الأمر الذي شجع عبد السلام عارف على القيام بانقلاب على الحزب وإسقاطه واستيلائه على الحكم في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ومجيء حكومة طاهر يحيى الأولى وكانت وزارة قومية في أهدافها ومراميها وقد حاولنا قدر المستطاع إلقاء الضوء على انجازات هذه الوزارة على الصعيد القومي والسياسي وفي مقدمتها استقدام قوات مصرية إلى العراق تساعد الجيش العراقي الذي كان في قتال شديد مع الأكراد وكشفت الدراسة عن مراسلات سابقة جرت بين الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس عبد السلام عارف بهذا الخصوص وفي

هذه الوزارة تم تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم سياسي وحيد لتحالف قوى الشعب العاملة وأوضحت الدراسة الخطوات الوحدوية التي أقدمت عليها الوزارة، فبدأت بالتنسيق السياسي مع الجمهورية العربية المتحدة كخطوة أولى ثم شكلت القيادة السياسية الموحدة على طريق الوحدة العربية وألقت الدراسة الضوء على اجتماع مهم بين الرئيس عبد السلام عارف والمستر خروشوف رئيس الاتحاد السوفيتي (يومها) في القاهرة سبقه اجتماع بين وزير الخارجية العراقي صبحي عبد الحميد ووزير الخارجية الروسي اندريه غروميكو في القاهرة وفيه أعلن عن زيادة التبادل التجاري بين البلدين والاستمرار بتجهيز الجيش العراقي بالأسلحة الروسية وتمويل الاتحاد السوفيتي لمشروع سد (أسكي موصل) على نهر دجلة ومشروع (سد الفرات)، وأوضحت الدراسة الانجازات المهمة التي قامت بها الوزارة وهي تأسيس شركة النفط الوطنية وهو مشروع قومي ووطني رائع عاد على البلاد بفوائد اقتصادية كبيرة.

وكشفت الدراسة من ان عبد السلام عارف قد أصابه الغرور وصار ينزع إلى الحكم الفردي والابتعاد عن الحكم الجماعي الذي كان هدف انقلاب ١٨ تشرين مما أدى ذلك إلى نشوب خلاف شديد بينه وبين مجموعة الضباط الناصريين وحاولوا ان يقفوا في وجه انحرافه ولكنهم لم يستطيعوا فاستقال الوزراء الناصريون الخمسة من الوزارة. فاحدث ذلك أزمة وزارية حادة وشكل انقساماً خطيراً في صفوف الجيش والشعب وكان من آثارها السلبية انهيار الاتحاد الاشتراكي العربي بعد استقالة القيادة ايضاً، بعدها عهد عبد السلام عارف إلى عارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية سابقاً بتأليف الوزارة وهو ضابط ناصري وكشفت الدراسة عن ان عبد السلام عارف كان يهدف من وراء ذلك إلى شق صف الضباط الناصريين وضرب بعضهم ببعض ولكن عارف تنبه إلى هذه الخطة وتظاهر بالموافقة والرضا ثم قام بعد ذلك بانقلاب على عبد السلام عارف ولكنه فشل الانقلاب ولجأ عارف عبد الرزاق وجماعته إلى القاهرة.

شكل عبد الرحمن البزاز الوزارة خلفاً لوزارة عارف عبد الرزاق وقد حدث في فترة حكمها حادث خطير هز البلاد هزاً عنيفاً وهو مصرع الرئيس عبد السلام عارف والوفد المرافق له بسقوط طائرته خلال جولة تفقدية في جنوب البلاد، لقد كان حدثاً مفاجئاً ومحزناً حقاً وكشفت عن ان سقوط طائرة الرئيس كان بفعل فاعل ونتيجة مؤامرة مدبرة تعرض لها ولم يكن الحادث قضاءً وقدراً كما أُذيع في حينها وبعد الحادث أُجريت انتخابات لاختيار رئيس للجمهورية بعد مصرع عبد السلام عارف وخلو منصب الرئاسة وقد رشح لهذا المنصب ثلاث شخصيات هم: عبد الرحمن عارف رئيس أركان الجيش بالوكالة شقيق عبد السلام عارف، وعبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء، وعبد العزيز العقيلي وزير الدفاع. وفاز عبد الرحمن عارف بمنصب رئيس الجمهورية وكشفت الدراسة من ان الجيش فرض عبد الرحمن عارف بقوة السلاح والتهديد وكان آمر الانضباط العسكري قائد موقع بغداد سعيد صليبي هو الذي فرضه لقرابة بينهما بعد إجراء انتخابات شكلية وصورية في اجتماع عقد لمجلس الدفاع الأعلى ومجلس الوزراء في جلسة مشتركة وقد كشفت الأحداث عن (صفقة) عقدت بين رئيس الوزراء وبين سعيد صليبي في ان يتنازل البزاز اذا ما فاز بالرئاسة إلى عبد الرحمن عارف مقابل إسناد رئاسة الوزارة إليه وهذا ما حدث فعلاً حيث تنازل البزاز بعد فوزه برئاسة الجمهورية واسند رئيس الجمهورية رئاسة الوزارة إلى البزاز (حسب الصفقة) فوقفت الأحزاب والشخصيات مواقف متباينة من الوزارة وعلى الرغم من ذلك فقد حاول البزاز حل القضية الكردية حلاً عادلاً يجنب العراق نزيف الدم وهدر الأموال، وبعد مفاوضات سرية مع الأكراد توصل إلى حل يرضي الطرفين فاصدر بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ وأذاعه على الشعب، أعلن فيه وقف القتال في الشمال وحل القضية الكردية بشكل يحقق طموحات الأكراد القومية والقينا الضوء على علاقة البزاز بالجيش المتوترة، كان الجيش لا يريده ولا يرضاه وكانت تزيد في شقة الخلاف تصريحاته الكثيرة التي ينتقد فيها الجيش مما شجع عارف عبد الرزاق على القيام بانقلابه الثاني.

وقد كشفت الدراسة أسراراً خطيرة لم تكن معروفة من قبل هي ان الجمهورية العربية المتحدة كانت وراء الانقلاب الثاني الذي قام به عارف عبد الرزاق حيث زودت عارف عبد الرزاق وجماعته وعددهم عشرة بجوازات سفر مصرية وقطعت لهم تذاكر سفر إلى بيروت ثم الكويت ومن هناك نقلتهم سيارة السفير المصري إلى البصرة، ومن البصرة جاءوا إلى بغداد بهويات مزورة. أما عارف عبد الرزاق فانه زود بجواز سفر مصري ايضاً وزود بتذكرة

سفر من القاهرة إلى بيروت ثم الكويت ومن هناك نقلته سيارة السفير المصري في الكويت إلى السفارة المصرية في بغداد رأساً وبقى فيها عدة أيام كان يقابل جماعته بداخل مبنى السفارة.

وعلى الرغم من هذه التسهيلات إلا أن الانقلاب فشل ولم يكتب له النجاح وكشفت الدراسة ايضاً ان سبب فشل الانقلاب هو معرفة السفارة البريطانية بقدوم عارف عبد الرزاق وجماعته إلى بغداد ومعرفتها بساعة الصفر فاتصلت بوزير المالية شكري صالح زكي وأخبرته بذلك فاتصل شكري صالح زكي برئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز واخبره بما أخبرته به السفارة البريطانية الذي اتصل بدوره برئيس الجمهورية واخبره بذلك. فاصدر رئيس الجمهورية أوامره إلى وحدات الجيش في بغداد بأن تكون على استعداد لمواجهة الانقلاب عند حدوثه وهكذا كان.

بعد إفشال حركة عارف عبد الرزاق عقد البزاز مؤتمراً صحفياً جرح وانتقد فيه عارف وجماعته ووصفه بصفات غير لائقة وانتقد ضباط الجيش فادى ذلك إلى التصادم مع الجيش الذي أصر ضباطه على إقالته فما كان من رئيس الجمهورية إلا أن يطلب من البزاز تقديم استقالته، فقدمها مرغماً فقبلها رئيس الجمهورية رأساً. فكلف رئيس الجمهورية ناجي طالب بتأليف الوزارة بناء على طلب العسكر وكان ناجي طالب من اقدر رؤساء الوزارات الذين تولوا في العهد الجمهوري ولكن الظروف لم تسعفه فحدثت أزمة النفط في البلاد وكانت أزمة خطيرة هددت اقتصاد البلاد وقد حدثت هذه الأزمة نتيجة لمطالبة سورية بزيادة عائدات مرور أنابيب النفط عبر أراضيها ولكن شركة النفط (الأجنبية) امتنعت عن الزيادة فاضطرت سورية إلى قطع جريان النفط عبر أراضيها فادى ذلك إلى أزمة مالية خانقة في البلاد وعطلت جميع المشاريع التي كان ينوي ناجي طالب انجازها وأكدها في منهاجه الوزاري وقد بذل ناجي طالب جهوداً كبيرة في معالجة الأزمة وتميزت تلك الجهود بالحكمة والهدوء مع الجانب السوري وشركات النفط الأجنبية المتصلبة. وقد القينا الضوء على الكتلة العسكرية التي تكونت في عهد عبد السلام عارف التي كان يرأسها عبد الرزاق النايف معاون مدير الاستخبارات العسكرية ومعه ابراهيم الداوود آمر الحرس الجمهوري التي صار نفوذها يتسع بشكل مخيف وصارت تتدخل في شؤون الوزارات ودوائر الدولة وهذا كان خارج واجباتها فاحدث تذمراً كبيراً في تلك الأوساط مما أدى بوزير الثقافة والإرشاد دريد الدملوجي ان يشتكي لدى وزير الدفاع من تصرفات الاستخبارات العسكرية وتجاوزاتها، ولكن وزارة ناجي طالب لم تبق طويلاً فقدم استقالة وزارته بعد تسعة أشهر احتجاجاً على تدخل ضباط الحرس الجمهوري في سياسة الوزارة، فعهد رئيس الجمهورية إلى طاهر يحيى بتأليف الوزارة، والقينا الضوء على سياسة طاهر يحيى النفطية في إصداره القوانين في صالح الاقتصاد الوطني وهي قانون رقم (٩٧) وقانون رقم (١٢٣) لسنة ١٩٦٧ حيث عد صدور مثل هذه القوانين يومها ثورة ضد الاحتكارات النفطية في العراق فقد استرجعت بموجبها أراضي واسعة من الشركات الأجنبية فضلاً عما انتزعه قانون رقم (٨٠) من أراض واسعة ايضاً وبذلك تخلص الاقتصاد العراقي من تحكم الشركات الذي أدى بدوره إلى استقلال العراق الاقتصادي والسياسي الذي ساعده على عقد اتفاقية النفط بين شركة النفط الوطنية ومجموعة الشركات الفرنسية (ايراب) تقديراً لموقف فرنسا من العدوان الصهيوني الذي وقع على الأمة العربية في ٥ حزيران ١٩٦٧ المساند للعرب.

وكشفت الدراسة عن ترد خطير في الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، حيث كان قد وصلت أخبار هذا التردي إلى مصر مما أثار قلقاً شديداً لدى الرئيس جمال عبد الناصر فأرسل شخصين من المخابرات المصرية إلى العراق هما طلعت صدقي ومحمد كبول لتقصي الحقائق ومعرفة الأمور على طبيعتها وموافاته بالتقارير اللازمة فجاءا إلى العراق وبقيا ثلاثة أشهر ودرسا الأحوال واتصلا بشخصيات سياسية واجتماعية فتأكد لديهما ما وصل إلى الرئيس جمال عبد الناصر فأيد تقاريرهما حول سوء الأوضاع السياسية وكشفا ايضاً بروز كتلة عبد الرزاق النايف العسكرية بشكل كبير ومؤثرة في سياسة الدولة ومسيرة الحكومة وتوجهاتها بشكل كبير ومما كتبا في تقريرهما إلى الرئيس جمال عبد الناصر (حماران يسيران في شارع الرشيد فمن ركبهما أوصلاه إلى القصر الجمهوري).

وهكذا بلغت هذه الكتلة العسكرية من القوة بحيث صارت تهدد امن الدولة ووجودها فبعد ان كانوا حماة الدولة ورئيسها صاروا يتآمرون على الدولة ورئيسها للإطاحة به وصاروا يتصلون بأطراف حزبية وسياسية للإعداد

للانقلاب وكانت تصل أخبار تآمرهم إلى رئيس الجمهورية إلا انه كان لا يصدق تلك الأخبار ويعدها من باب التشويش فشجع هذا احمد حسن البكر وجناحه للتعاون مع النايف والداوود على قلب نظام الحكم وهكذا كان في يوم ١٧ تموز ١٩٦٨.

وكشفت الدراسة عن ان النايف وجماعته قد ضمروا الشر للبكر وجناحه إذا نجح الانقلاب فأنهم سوف ينقضون عليهم ويطردونهم من الحكم. أما البكر وجناحه الذي عقد اتفاقاً مع النايف وجماعته لتعبيد الطريق أمامه فانه هو الأخر اضمر الشر للتخلص من النايف وجماعته حال نجاح الانقلاب. وقد وضع البكر خطة محكمة لذلك. وعندما نجح الانقلاب في ١٧ تموز ١٩٦٨ تحرك البكر وجناحه بسرعة فائقة وانقض على شريكه النايف وجماعته قبل ان يلتقطوا أنفاسهم في يوم ٣٠ تموز وطردوهم إلى خارج العراق وبذلك سيطر البكر وجناحه على السلطة دون عناء يذكر بعد ان ادعى احمد حسن البكر بان النايف فرض نفسه عليهم في ليلة الانقلاب فأجبرهم على الموافقة بالتعاون معه وانه عابر سبيل لا علاقة له بالانقلاب ولا تأثير ولا قيمة له وقد أذاع البكر وجناحه هذه الرواية التي لا تصدق.

وقد كشفت الدراسة عن ان عبد الرزاق النايف وجماعته واحمد حسن البكر وجناحه قد وجدوا في كل منهما شريكاً مناسباً للإطاحة بحكم عبد الرحمن عارف ولو عمل كل فريق منهم على حده لفشل كل من البكر وجناحه والنايف وجماعته في تحقيق الانقلاب. أما متعاونين فقد أحرزوا نصراً سهلاً وسريعاً.

وتناولنا ايضاً القضية الكردية في عهد عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف والقينا ضوءاً على تطورات القضية، ففي عهد عبد السلام عارف جرت مفاوضات سرية وطويلة قدم فيها الأكراد مطالبيهم القومية، ووافق عبد السلام عارف وحكومته على ذلك ولكن سرعان ما تجدد القتال نتيجة أزمة ثقة سادت بين الطرفين. قتل عبد السلام والقضية الكردية على أشدها وجاء عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية وحاول ان يجد حلاً بشكل يرضي الطرفين فعهد بالأمر إلى رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز الذي نجح في المهمة بعد مفاوضات طويلة وصدر بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ الذي ضمن فيه حقوق الأكراد القومية.

وكشفت الدراسة تلكؤ حكومة ناجي طالب التي جاءت بعد حكومة البزاز في تنفيذ بنود البيان فقام رئيس الجمهورية بزيارة إلى الشمال والتقى الملا مصطفى البرازاني هناك وتباحثا في الأمر ولكن سرعان ما عادت المشكلة وعاد القتال وحينما جاء احمد حسن البكر وجناحه إلى الحكم سنة ١٩٦٨ كانت المشكلة على أشدها وحاول معالجتها ولكنه فشل ايضاً.

وقد استندت في هذا الكتاب إلى مراجع أصلية لم تنشر قبل ذلك وهي المذكرات الشخصية لأشخاص مهمين منهم رئيس الوزراء ناجي طالب، ووزير الدفاع شاكر محمود شكري، ووزير الخارجية صبحي عبد الحميد، ومدير الاستخبارات العسكرية هادي خماس وغيرهم.

فضلاً عن ذلك قابلتُ شخصيات سياسية واجتماعية عدّة منهم: (الضابط عرفان عبد القادر، والضابط فؤاد عارف، والضابط زكريا السامرائي وغيرهم).

فضلاً عن عدد من الكتب المطبوعة المهمة والجرائد العراقية والعربية وأرفقت في هذا الكتاب عدد كبير من الوثائق السياسية والاجتماعية غير المنشورة.

قراءة في النظام الانتخابي في العراق

ودوره في التحول الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣*

لابد لنا بداية قبل ان نخوض في غمار موضوع النظام الانتخابي في العراق ان نعكف على ماهية الانتخابات ومستوياتها ومحدداتها من خلال مدخل عام لها.

تعد الانتخابات احدى اهم الوسائل الديمقراطية في النظم السياسية الحديثة، فبعد ان اصبح من غير الممكن ان يمثل المواطن نفسه في الدولة التي ينتمي اليها على غرار النموذج الاثني القديم،كان من الضروري مع التطور الكبير في عدد السكان، ان يتفق المواطنون على وقت محدد، يؤلفون من خلاله مجلساً يتكون من ممثلين عنهم، قادرين على التعبير عن مصالحهم امام السلطة التنفيذية.

د.عبد الكريم محمد علوان آل مريان

فالانتخابات تعرف على انها عملية اقتراع يقوم من خلالها الفرد او الجماعة بالاسهام الحرو الواعي والمنظم في صياغة نمط الحياة السياسية للمجتمع وتتم في مجتمع سياسي قد يكون بدائياً بمعنى أن يكون قبيلة او عشيرة (من خلال سبل تقليدية وليس عبر صناديق انتخاب) أو حديثاً مثل الدول والمنظمات الدولية وفي ما يخص الدول قد يكون المجتمع محل الانتخاب مجتمعاً خاصاً بفئة محددة، ومن ذلك المجتمعات المهنية مثل النقابات المهنية او العمالية او المجتمعات التطوعية كالجمعيات الاهلية،وقد يكون هذا المجتمع داخل الدولة مجتمعاً عاماً، يمثل على المستوى المحلي كما يحدث على مستوى المحافظات او الاقضية او على مستوى المقاطعات والبلديات او مجتمعاً عاماً على المستوى الشامل للدولة على النحو الواضح في الانتخابات البرلمانية العامة.

وللانتخابات على مستوى الدولة وسائل وانواع عديدة منها المشاركة في الانتخابات داخل الاحزاب والقوى السياسية والانتخابات في مؤسسات المجتمع المدني ذات الاهداف السياسية بالمعنى الواسع،على ان اهم وسائل الانتخاب تنبع من حق المواطنة،وهي حق المواطن في الترشيح والادلاء بصوته في الانتخابات والاستفتاءات العامة وذلك كله بناء على معايير محددة غالباً ماتتشابه بين الدول ولاتختلف الا في التفاصيل وهي المعايير متعلقة بالجنسية ومستوى التعليم والاهلية والوظيفة العامة والسيرة الذاتية وغيرها.

وهناك مؤشرات لقياس الانتخابات من الناحية الكمية التي ترصد عدد المرشحين وعدد الاحزاب والقوى السياسية المشاركة في الانتخابات، وعدد الناخبين المقيدين بالجداول الانتخابية واجمالي الاصوات ونسبة الادلاء بالاصوات والاصوات الباطلة والاصوات الصحيحة الى غير ذلك، على ان بعض هذه الاحصاءات التي تعلن عنها الجهات الرسمية المختصة احياناً ما تكون مغلوطة خاصة في بلدان العالم الثالث حيث تنتشر عمليات التزوير وتزييف ارادة الناخبين فيدلي غير المقيدين في الجداول الانتخابية بأصواتهم ويدلي الناخب بصوته اكثر من مرة ويدلي الناس بأسماء غير اسمائهم قد تكون اسماء مهاجرين او موتى او ممن اصبحوا محرومين مؤقتاً من مباشرة حق الانتخاب.

كما ان هناك معايير دولية للانتخابات الديمقراطية من خلال مواثيق دولية ولعل اهمها قاطبة هي الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ ووثيقة الاتحاد البرلماني الدولي حول ضمانات سلامة الانتخابات لعام ١٩٩٤ ولامجال هنا لذكر التفاصيل، هذا وان للعملية الانتخابية داخل الدولة محددات تؤثر تأثيراً مباشراً على نتائجها مثل المحددات الدستورية والقانونية والسياسية والاقتصادية الاجتماعية.

ان اقامة انتخابات حرة ونزيهة هي مفتاح الديمقراطية، وتكمن الميزة الاساسية لمجتمع ديمقراطي في قدرة

المواطنين عامة على أختيار مثيلهم في السلطة في اطار مسلسل شفاف ونزيه.

لا تظهر قيمة الديمقراطية عندما يتوجه الناخبون الى مكاتب التصويت فحسب وانما طيلة سنة كاملة بل طيلة كل السنوات، ويتوقف مبدأ (حكم الشعب) على امكانية الاختيار الواعي، ولكي تكون نتائج اقتراع معين شرعية لابد من ان يتمكن المواطن من ممارسة حقه في حريته التجمع وحرية الصحافة وحرية التعبير في كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية.

ان الوعي الحقيقي وادراك حقيقته الانتخابية واهميتها تؤدي الى استجلاء المشاكل المطروقة واستكشاف الحلول الممكنة وطرح الاسئلة، وتوفر الفرصة للتعبير عن الاراء ولاهتمامات،وتفتح المجال للمسائلة ولتوطيد دولة الحق والقانون.

ولا يعني ذلك التقليل من اهمية العملية الانتخابية ذاتها، لقد اظهرت الانتخابات الرئاسية الامريكية لسنة(٢٠٠٠) انه بأمكان بعض المئات من اوراق التصويت المشكوك فيها ان تغير النتائج النهائية للاقتراع، هكذا كشفت عملية فرز اصوات الناخبين بولاية فلوريدا عن مشاكل خطيرة فيما يتعلق بصعوبة الولوج والتصويت وعد اوراق التصويت في العدد من المناطق، مما كان له اثرعلى بعض الفئات المعنية من المواطنين كالناخبين اليهود والناخبين الامريكيين من اصل افريقي.

تمثل الانتخابات الحرة والعادلة احد اهم العناصر الاساسية للنظام الديمقراطي، فلولا الانتخابات لا وجود للديمقراطية، ومن خلال الانتخاب يستطيع المواطنون التعبير عن خيارتهم، وفي الوقت نفسه يعبروا عن الشعور بالمشاركة والالتزام بتكوين النظام السياسي.

وبعد ان اعتمدت الديمقراطية كأساس للحكم وأصبحت الحكومة الديمقراطية ممثلاً شرعياً لكثير من الشعوب، كان لابد من ايجاد الآلية المناسبة التي تمكن المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، ولا تتم هذه المشاركة ألا عبر الانتخابات العامة، التي تمكن الشعب من اختيار ممثليه، وقد طرحت هذه المشاركة أشكالية حول النظام الانتخابي الفاعل، الذي يؤمن هذة المشاركة من جهة، ويؤمن وجود مؤسسات دستورية فاعلة من جهة اخرى.

وفي الواقع ليس هناك شيئ أكثر تسييسا من اختيار النظام الانتخابي، أذ يعترف اغلب أساتذة العلوم السياسية اليوم بأن نوعا من التصويت يؤدي الى نوع محدد من الديمقراطية، فكل نظام من الانظمة الانتخابية يترك اثرا واضحا في النظام السياسي، وفي الحياة السياسية للبلاد، ومن هنا فأن نظام الحكم أذ يختار هذا النظام الانتخابي أو ذاك فأنه لا يفعل ذلك الا ليصل ألى هدف معين، يريد تحقيقه، لأنه يراه متفقا مع مصالح البلاد في زمن معين.

أن العملية السياسية في اي بلد سواء كان من البلدان ذات الديمقراطيات الناشئة أم الديمقراطيات الراسخة، تتأثر سلبا او ايجابا بنوع النظام الانتخابي، وبالثقة المتجذرة للبلد والمتمثلة بالقيم والمعتقدات والاتجاهات والسلوكيات والممارسات المختلفة والتي تختلف بأختلاف الأزمان، لذا فأن الانتخابات تعد آلية من آليات الديمقراطية ومدخل لترسيخ المبادى الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، من ثم لابد من الأخذ بالحسبان ماهية وانواع النظم الانتخابية التي تلاءم الديمقراطيات الحديثة الراسخة.

تعد مسالة اختيار وتصميم النظام الانتخابي مكونا أساسيا في عملية بناء الديمقراطية والتي لايمكن التطرق لها بمعزل عن مسائل البناء الدستوري والمؤسسي بوصفها حيوية في مجالات أخرى متعددة مثل إدارة الصراعات وتمثيل المرأة أو التأثير بنظم الأحزاب السياسية. فتصميم النظام الانتخابي بالشكل الملائم يسهم في إنجاح عملية التحول الديمقراطي، فضلا عن الاسهام في رفع مستويات المشاركة الشعبية، الأمر الذي يمهد الطريق أمام ظهور ممثلين شرعيين قادرين على معالجة عدد من الاحتياجات والتطلعات في الحاضر والمستقبل، وبخلاف ذلك فقد يسهم ذلك في الخروج عن المسار الصحيح بأتجاه الديمقراطية والاستقرار السياسي كما لا يفضل أن يستند تصميم النظام الانتخابي إلى الواقع الآني فقط وإنما يحبذ أن تأخذ العملية في النظر التحولات المستقلة الممكنة في المفاهيم والتي تنتج عن التغيرات الحاصلة في المحفزات الانتخابية لكي يسهم النظام الانتخابي في تطوير العملية الديمقراطية بدل ان يتحول الى حجر عثرة أمامها.

وبهذا أصبحت عملية انتقاء النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي،فأحياناً يترتب على اختيار نظام انتخابي معين تبعات كبيرة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني، كما يمكن ان تفضي الأزمات السياسية الحاصلة في نظام ديمقراطي قائم إلى تغيير النظام الانتخابي المعتمد، أو تنتج عن عملية اعتماد النظام الانتخابي تبعات لم تكن في الحسبان لحظة اختياره.

في الوقت الذي تختلف فيه الاحوال المحيطة بعملية الاختيار بين كل من الديمقراطية الناشئة،وتلك الراسخة، إلا ان أهدافها عادة ما تكون واحدة على المدى الطويل، وهي:اعتماد مؤسسات على قدر كاف من القوة للدفاع باتجاه نظام ديمقراطي يتمتع بالاستقرار، على ان تتمتع تلك المؤسسات في الوقت نفسة بقدر كاف من المرونة للتعامل مع المتغيرات ويمكن لكلا النوعين من الديمقراطيات الإفادة من تجارب الديمقراطيات الأخرى.

لقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣م تحولا هيكليا، على الصعد كافة، كان احد تمظهراته الاساس، واقع سياسي يعتمد الآلية الديمقراطية في بناء مؤسساته السياسية بالشكل الذي مثل نمطا مغايرا ومتقدما على صعيد الأنظمة السياسية التي عرفها واقع العراق السياسي المعاصر.

لقد اعتمدت الانتخابات. كإحدى الوسائل المتاحة لتطبيق الديمقراطية وبناء المؤسسات السياسية، عبر اعتماد نظام التمثيل النسبي، ومع ذلك فأن هذه التجربة قد حوت بين أبعادها عدد من الإشكالات التي انعكست على واقع التجربة وصيرورتها، ومن أبرزها النظام الانتخابي، إذ تجلي ذلك عبر ثلاثة ممارسات انتخابية نيابية، أفرزت بنية سياسية جديدة لمجموعة من المؤسسات، والتي من أبرزها، المؤسسة التشريعية، والمؤسسة التنفيذية، فضلا عن الأحزاب السياسية. إلا إنها أشرت، أن دلائل النضوج لم تكتمل بعد. تأسيسا على ذلك، تحاول هذه الدراسة البحث في دور وتأثير النظام الانتخابي في العراق على عملية التحول الديمقراطي، من خلال البحث في تأثيره على المؤسسات السياسية وخصوصا، البرلمان والحكومة فضلا عن تأثيره في التعددية الحزبية، وصولا إلى معرفة الدور الحقيقي للنظام الانتخابي في عملية التحول الديمقراطي.

وتنبع أهمية الكتابة في هذا الموضوع من اهمية النظم الانتخابية التي اصبحت واحدة من أهم المسائل التي تحضى باهتمام كبير جدا في معظم دول العالم لاسيما الديمقراطية منها. فضلا عن كون الدراسة تتناول موضوع النظام الانتخابي في العراق لما له من اهمية كبيرة على واقع بناء العملية الديمقراطية فيه، والذي يتجسد بتأثيره على النظام السياسي برمته، هذا من جانب، ومن جانب اخر، نلاحظ قلة أو محدودية في عدد الدراسات والبحوث الأكاديمية التي تناولت موضوع النظم والعمليات الانتخابية.

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها ـ على الرغم من المزايا التي يتوافر عليها النظام الانتخابي في العراق، إلا انه ما زالت تكتفه عدد من السلبيات التي انعكست بدورها على عمل المؤسسات السياسية، كما ان مشكلة الآثار السلبية للنظام الانتخابي من المشكلات الملحةالتي تحتاج لحلول حقيقية وناجعة، فضلا عن ذلك، إن نجاح عملية بناء الديمقراطية تعتمد بنسبة كبيرة على جملة من المستلزمات، من بينها، إصلاح النظام الانتخابي، والقيام بالأصلاحات الدستورية والقانونية الاخرى، بما ينسجم ومتطلبات عملية التحول الديمقراطي في العراق.

وتنبع إشكالية الدراسة من التساؤلات الاتية:

هل للنظام الانتخابي في العراق دور في عملية التحول الديمقراطي؟، واذا كان له دور، فهو ايجابي أم سلبي؟، واذا كان سلبيآ فبسبب الانتخابي في حد ذاته أم لأسباب أخرى؟

ونظرا لطبيعة الدراسة المتنوعة، ولغرض التحقق من فرضيات البحث، اعتمدت الدراسة منهج التحليل النظمي، فضلا عن اعتماد المنهج المقارن عند دراسة انواع النظم الانتخابية وتبيان تبعاتها، كما اعتمدت الدراسة المنهج السلوكي عند دراسة السلوك التصويتي للناخب العراقي، فضلا الوصفي، والمنهج التاريخي.

انتظمت الدراسة في ثلاثة فصول، فضلا عن مقدمة وخاتمة، تناول الفصل الاول مفهوم النظام الانتخابي والتحول الديمقراطي، والذي توزع بين أربعة مباحث وهي: المبحث الأول (مفهوم الانتخاب والنظام الانتخابي)،والبحث الثاني (أهم أنواع النظم الانتخابية وتبعاتها)، والبحث الثالث (مفهوم التحول الديمقراطي)، والبحث الرابع (تطور النظام الانتخابي في العراق المعاصر)،أما الفصل الثاني من الدراسة فحمل عنوان (النظام الانتخابي والممارسات الانتخابية في العراق)، وتوزع في ثلاثة مباحث، الأول حمل عنوان (الانتخابات النيابية الاتحادية في ٢٠٠٥)،المبحث الثاني (انتخابات مجلس المحافظات ٢٠٠٩م)،والمبحث الثالث (انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٠)،والفصل الثالث والأخير فقد جاء تحت عنوان (النظام الانتخابي وإشكاليات التحول الديمقراطي في العراق)، والذي توزع في ثلاثة مباحث وهي، المبحث الأول (السلوك ألتصويتي للناخب العراقي)،والمبحث الثاني (تأثير النظام الانتخابي في الحياة السياسية)،والمبحث

والأخير (تأثير مخرجات النظام الانتخابي على أداء المؤسسات الدستورية).

لقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات:

- منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١ م،لم يشهد العراق ممارسة ديمقراطية حقيقية إلا بعد عام ٢٠٠٣م، على الرغم مما رافقها من إرهاصات

ففي العهد الملكي عرف العراق شكلا من الديمقراطية البرلمانية (١٩٢١-١٩٥٨) والتي شابها الكثير من السلبيات، فضلا عن غياب الشرعية والمؤسسات التمثيلية منذ عام ١٩٥٨م - حتى ٢٠٠٣/٤/٩م.

هذه المتغيرات أسهمت في ضعف التوجه الديمقراطي، وعدم نضوج العوامل الذاتية والموضوعية لعملية التحول الديمقراطي في العراق؛ لانعدام الممارسة، والمعرفة الديمقراطية لعقود عدة من تاريخ الشعب العراقي.

- إن عملية التحول الديمقراطي لم تحدث بمبادرة من النظام نفسه، أي هي لم تقع تحت (نمط التحول)، بل تدخل ضمن (نمط التدخل الأجنبي) حسب تصنيف صاموئيل هنتنجتون لأنماط التحول الديمقراطي، فأصبح الاحتلال الأمريكي بمثابة المحفز لتلك العملية.

إذ إن عملية التحول الديمقراطي حصلت بفعل مؤثر خارجي، تجسد باستعمال القوة العسكرية الأجنبية التي أسقطت النظام الدكتاتوري ومن ثم وجدت عملية توافق بين العامل الخارجي ومن تولى السلطة من القوى ولأحزاب والشخصيات السياسية الوطنية العراقية في اطار دعم العملية السياسية الجديدة من أكثرية الشعب، فضلا عن الدعم الأممي الذي تجسد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. تجسدت في اعتماد آلية الانتخابات الحرة، في بناء وتشكيل النظام السياسي الجديد ومؤسساته الدستورية. وقد تمظهر ذلك عبر عدد من الممارسات الانتخابية والتي جرت منذ عام ٢٠٠٥مم وصولا الى الانتخابات النيابية في ٢٠١٠م، بالاعتماد على نظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة ثم القائمة المفتوحة جزئيا.

- ربما كان نظام التمثيل النسبي يشكل ضرورة لمرحلة معينة ومحددة، ولكن الاستمرار في تبنيه بالشكل الذي طبق في العراق، فأنه أدى وسيؤدي إلى اختلالات عدة و خصوصا في عمل المؤسسات الدستورية والسياسية.

- كما اظهرت الدراسة ان هناك علاقة مباشرة بين النظام الانتخابي، وعملية التحول الديمقراطي، في كون الأول عامل محدد لنوع الديمقراطية، وإن كانت حقيقة أم صورية.

- كشفت نتائج الانتخابات المتكررة استمرار تمحور السلوك ألتصويتي للناخب العراقي حول الهويات الفرعية دون الهوية الوطنية، فأصبح الناخب يصوت على أساس الطائفة والقومية، وليس على أساس التفضيل بين البرامج السياسية للأحزاب، والقوى السياسية المتنافسة في الانتخابات.

وبهذا جاء السلوك ألتصويتي للناخب العراقي متماشيا مع قيم الديمقراطية في مرحلة عدم الاستقرار، وخاصة إن هذه القيم تطبق في بيئة تتسم بسيطرة العلاقات (الطائفية، والعرقية، والعشائرية)، وتتحكم في سلوكياتها القيم الثقافية للعقلية التقليدية، ومن نتائج ذلك تمسك أفراد كل مجموعة بقيم مجموعتها والتعصب لها.

- أسهم نظام التمثيل النسبي الذي طبق في العراق بتكريس ظاهرة التخندق ألاثني، وشجع الناخبين في أن يكون تصويتهم على شكل جماعات طائفية أو قومية، مما اثر سلبا على النظام السياسي الذي اظهر ضعفا في قدرته على خلق ثقافته السياسية التي يفترض أنها تمثل الإرادة الوطنية العامة ومن ثم تبنيها من جانب عموم المواطنين، ونتيجة لغياب هذه الثقافة البازغة على نفسها؛ بسبب سيطرة الثقافة التقليدية عليها، فأفقدت العملية الديمقراطية إحدى دعاماتها الأساسية وجودها ألا وهي (الهوية الوطنية القائمة على أساس مبدأ المواطنة).

كما اعطى النظام الانتخابي ميزة للمرشحين الحزبيين على المرشحين الفرديين المستقلين باعتماده الترشيح على أساس القائمة، مما ترتب علية حرمان أي مرشح فردي من الدخول إلى قبة البرلمان، مما أسهم في سيطرة رؤساء الكتل والأحزاب السياسية على أداء المؤسستين التشريعية والتنفيذية، بالأضافة ألى انه منع الناخب من التأثر على سياسة الكتل والقوائم الحزبية أو التأثير في تشكيل الحكومة.

واستنادا لما سبق يرى الباحث ضرورة القيام بعدد من الخطوات الضرورية:

- ضرورة الارتقاء بمستوى الثقافة السياسية للشعب العراقي بصورة عامة والثقافة الانتخابية بصورة خاصة، من خلال تفعيل دور الجهات المعنية وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني، والجامعات والمعاهد العلمية.

- ضرورة ان يكون النظام الانتخابي معبرا عن المصالح الحقيقية للأمة وليس مجرد آلية تعطي مساحة خاصة للنخبة الحزبية فقط، وإنما على النظام الانتخابي أن

يعطي الناخب القدرة على أن يختار بحرية من يرغب من الممثلين.

- بما ان هناك ضرورة للتعددية الحزبية، إذ لا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية، منضبطة وغير مشرذمة، خاضعة لقانون ينضم عملها ويحدد مصادر تمويلها، مع ضرورة تبني تلك الأحزاب لشروط الحزب الديمقراطي، والتي تتضمن، التداول في القيادة، التعددية في الأفكار، والشفافية الداخلية، مع قبول الحزب بوجود الأحزاب الأخرى.

- ولتجنب عمليات التزوير أو التلاعب بأصوات الناخبين نجد من الضرورة إصدار بطاقة ذكية لكل ناخب، خاصة بالانتخابات مؤشر فيها البيانات الأساسية المطلوبة.

- ضرورة إبعاد مفوضية الانتخابات عن كل اشكال التحزب، واختيار كوادرها على اساس المهنية والوطنية، باعتبارها الجهة المعنية بالأدارة والاشراف على العملية الانتخابية.

- ضرورة إجراء تعداد شامل وشفاف، لمعرفة الحجم السكاني لكل محافظة ليتسنى تقسيم عدد مقاعد مجلس النواب بين المحافظات بنسب أكثر دقة وعدالة. كما إن التعداد السكاني ضروري جدا في عملية إعداد سجل للناخبين أكثر دقة ومقبولية.

ولاعتبارات اللحظة السياسة الراهنة والمأزومة، يبقى موضوع إصلاح النظام الانتخابي محطة أساسية بل تأسيسية على طريق تطوير وترسيخ عملية التحول الديمقراطي.

الهوامش:

* رسالة ماجستير تقدم بها الطالب (رياض غازي فارس) الى كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد لعام / ٢٠١١ تحت عنوان (النظام الانتخابي في العراق ودوره في التحول الديمقراطي بعد عام٢٠٠٣).

أثر السيرة النبوية
على المفكرين والقادة الغربيين

مما يقال:

إن النبي المصطفى واتباعه المسلمين الاوائل يشتركون بلغة عربية ونسب عربي وينتمون لبيئة واحدة هي بيئة الصحراء ومؤثراتها الطبيعية والنفسية على الفرد العربي وهذا ما سهل التقارب الفكري والايمان بنبوة ورسالة النبي محمد «ص» وهم مؤمنون به « مبشراً ونذيراً» ولذلك أيضاً أمن العرب الذين عاصروه بمعجزته القرآن الحكيم.

لكن من لم يعاصره ولم يخضع لنفس مؤثرات البيئة العربية الصحراوية قال: «لو كنت عند محمد لغسلت قديمه» قول اطلقه، تواضعاً، اعظم واشجع قادة الروم هرقل الروم، في القرن السادس الميلادي.

د. صباح نعاس

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية.

«نابليون بونابرت» اعلن في مصر احترامه لدعوة الرسول قائلاً: «.. قام محمد بدعوته: ان لا اله الا الله، أحد، لا والد، ولا ولد، وأن التثليث هو الذي ادى الى عبادة الاصنام، وأمل ان لا يمضي وقت طويل تى استطيع ان اجمع العقلاء والمثقفين من جميع الاقطار لنقيم نظاماص موحداً مبنياً على اسس الاسلام»، وقام برفع آيات من القرآن الكريم الى جانب مبادئ الثورة الفرنسية التحررية، في القرن الثامن عشر.

و«جان جاك روسو» وهو من عظماء المفكرين الغربيين في القرن السادس عشر والذي كان لكتاباته وآرائه الاثر البليغ على تطور النظم السياسية في الغرب من خلال تبنيه لفكرة (العقد الاجتماعي) ونبذ النظم الاستبدادية، قال مخاطباً روح الرسول (..أيها النبي رسول الله خذ بيدنا الى موقف الشرف والفخار، فنحن من اجلك نود الموت أو الانتصار).

اما الكاتب الانكليزي « برنادشو» فقد استنجد بالرسول المصطفى لانقاذ البشرية وتولي زعامة العالم.

«ميشال أج هارت» الذي سجل نجازات ١٠٠ شخصية عالمية واثرها على البشرية وضع الرسول محمد «ص» على قائمة المائة شخصية معتبراً الرسول هو الشخصية الاعظم في كل التاريخ وبين مبرراته التالية:

١. ان الرسول العربي محمد «ص» كان قائداً دينياً ومدنياً ناجحاً، وكان رجلاً دينياً دون صومعة وملكاً دون تاج وصولجان.

٢. استمرار سلطة الرسول الامرة على اتباعه والمؤمنون بح حيث ان خضوع المؤمنين للنبي محمد «ص» لا يفتر رغم تغيير الازمنة وتطور الصراعات الفكرية في المجتمعات الاسلامية.

٣. ان دعوة الرسول وحركته لم تكن محدودة التأثير على عكس كل الحركات الثورية او الفكرية التي قادها الرجال المصلحون او الثوريون حيث كانت تأثيراتهم محدودة زماناً ومكاناً، في حين اتسع التأثير الذي احدثه النبي محمد «ص» لكل ارجاء العالم والمجتمعات وامتد لكل رقعة جغرافية ليرتفع شعار (لا اله الا الله محمد رسول الله)، وهنا تبرز الدعوة لوحدة الانسانية والحضارات وليس صراع الحضارات التي يدعو لها الفكري الغربي ـ الامريكي.

«روجيه غارودي» فيلسوف الوجودية الغربية نورت افكاره مصداقية وقوة قيادة الرسول، على تباعد الازمان والحضارة، ليتحول الى الدين الاسلامي وقد تأثر بصدق وعمق مبادئ الاسلام وشفافية شخصية الرسول المصطفى، فيقول الفيلسوف غارودي ان حديث الرسول «ص» «رجعنا من الجهاد الاصغر الى الجهاد الاكبر» وهو جهاد النفس ضد اهوائها ونزواتها، كالظلم والطمع والانانية والاثرة والضعف وحب المال والتكالب عليه، ثم يقول: ان هذا الموقف النبوي العظيم درس هام لأولئك الثوريين الذين يريدون تغيير كل شيء الا انفسهم.

لقد اثر الرسول محمد «ص» في اهم المفكرين الغربيين بعد عدد من القرون ورغم محاولات اعداء الاسلام تشويه وطمس روح الاسلام وقيمه الانسانية.

ان البحث في موضوع (أثر السيرة النبوية على المفكرين والقادة الغربيين) اعتمد على منهج تحليل المضمون، وقسم البحث الى بابين، الباب الأول يتناول معظم اقوال واراء المفكرين والقادة الغربيين في وصف وتبجيل الرسول المفدى، الباب الثاني تناول اثر سيرة الرسول في تحول جمهرة من المفكرين الغربيين الى اعتناق الدين الاسلامي وهم العقول الاكثر استنارة وقدرة على التحليل والرؤية الصحيحة لحركة التاريخ والامم.

. في أقوال اشهر العلماء والمفكرين الغربيين:

العلماء والمفكرون الغربيون ثبتوا حقائق علمية لم تنسب لغير الرسول في كل التاريخ منها:

١. الكاتب البريطاني (ادوارد جيبون وسيمون اوكلي) في كتابيهما (تاريخ امبراطورية الشرق، ١٨٧٠) اشاروا الى اعجوبة ومعجزة استمرار وثبات الرسالة المحمدية وتأثيرها في حركة الشعوب حيث يذكرون (ليس انتشار الدعوة الاسلامية هو ما يستحق الانبهار وانما استمراريتها وثباتها على مر العصور، فما زال الانطباع الرائع الذي حفره محمد في مكة والمدينة له نفس الروعة والقوة في نفوس الهنود والافارقة والاتراك حديثي العهد بالقرآن رغم مرور أثني عشر قرناً من الزمان) وهذا سبب استمرار توسع وتقبل فكر وحركة التيار الاسلامي رغم ان عصر الرسول ينتمي لعصر البداوة والبدائية.

كذلك قال الفيلسوف الفرنسي الشهري «فولتير» (لقد قام الرسول باعظم دور يمكن لانسان ان يقوم به على الارض، ان اقل ما يقال عن محمد انه قد جاء بكتاب وجاهد، والاسلام لم يتغير، اما انتم ورجال دينكم فقد غيرتم دينكم عشرين مرة).

٢. الرسول محمد الرجل الاكمل، حيث يؤكد الشاعر الالماني «غوتة» تفرد الرسول محمد «ص» بخصائص الرجل الاكمل فيقول (اننا أهل اوربا بجميع مفاهيمنا لم نصل بعد الى ما وصل اليه محمد، وسوف لا يتقدم عليه أحد ولقد بحثت في التاريخ عن مثل أعلى لهذا الانسان فوجدته في النبي محمد..).

الكاتب «مايكل هارت» اعتبر الرسول محمد اعظم عظماء التاريخ لان تأثيره أمتد الى كل ارجاء المعمورة ولان قوة كلمة الرسول واوامره لا زالت تمتلك ذات القوة التي مارسها على اتبعه المعاصرين له.

٣. المنقذ للبشرية يقول الكاتب البريطاني الساخر والمشهور عالمياً بعمق اثره في المجتمع البريطاني (أنا ارى واجباً ان يدعى محمد «منقذ الانسانية» واعتقد ان رجلاً مثله لو تولى زعامة العالم الحديث لنجح في حل مشكلاته واحل فيه السعادة والسلام).

٤. القيادة الفريدة للرسول بنظر المستشرق «مونتغمري وات» تجسدت في قيادة الرسول لمجتمع انتقالي متعدد الاعراق والمستويات الطبقية وقاده الى الانتقال من دولة صغيرة الى امبراطورية عالمية، كما هيأ قادة للمجتمع مستمرين على نهجه الاسلامي، وهو الذي نقل امته من حالة الجمود الى امة رسالية لها دور حضاري وانساني عالمي، ويضيف المفكر «وات» في كتابه (الاسلام والجماعة المتحدة) (أن فكرة الامة التي جاء بها الاسلام هي الفكرة البديعة التي لم يسبق لها أحد.. بدفع المسلمين الى الوحدة في أمة واحدة، تختفي فيها حواجز الاجناس واللغات وعصبيات النسب والسلالة، وقد تفرد الاسلام بخلق هذه الوحدة بين اتباعه فأشتملت أمته على أقوام من العرب والفرس والهنود والصينيين والمغول والبربر والسود والبيض على تباعد الاقطار وتفاوت المصالح) وهذا على عكس ما يطرحه الفكر الغربي في منهج (صراع الحضارات) ودعواه للصراع.

. اثر الرسول محمد في قناعات الغربيين الفكرية والدينية:

يكون من الصعب دائماً تغيير مواقف العلماء والمفكرين الذين اكتسبوا المعرفة العلمية والفكرية بتراكم تجاربهم ودراساتهم، وكما معروف، فان كل جديد في العلم والفكر يخضع للدراسة والاختبار ومن ثم التصديق والقبول بما يقدمه من حقائق جديدة والعلم ظاهرة تطورية نحو المستقبل، شخصية ورسالة الرسول محمد «ص» عاشت في القرن السادس للميلاد وعلى الرغم من التغيرات العظيمة والابداعات والمدارس الفكرية والنظريات العلمية والطبية على مدى الزمن الفاصل بين رسالة الرسول محمد «ص» والعصر الحديث (٦٠٠ الى ٢٠١٣) فلا زال المفكرون والعلماء يجدون انفسهم في حالة دهشة وانبهار بالحقائق العلمية التي اعلنها الرسول في القرآن الكريم كما يجدون انفسهم مجبرين عقلياً على اعتناق مبادئ الدين الاسلامي واعلان الشهادة اعترافاً بالله الواحد وصدق نبوة الرسول

محمد «ص» ويظهر ذلك فيما اعلنه الدكتور الجراح الفرنسي موريس بوكاي، بعد ما فحص جثة مومياء مصرية (جسد الفرعون) وتشخيصه لاسباب موت الفرعون بانه مات غرقاً في مياه البحر وتسأل حينها «هل يعقل ان يعرف محمدهم هذا قبل اكثر من الف عام وانا للتو اعرفه»، علماً عن المومياء كانت قد اكتشفت عام ١٨٩٨ من قبل البعثة الفرنسية للاثار، وكان نص الآية القرآنية {فاليوم ننجيك ببدنك لتكن لمن خلفك آية وان كثيراً من الناس عن آياتنا غافلون} والآية تعني الفرعون الذي لحق بالنبي موسى فعبر موسى البحر واغرق الله الفرعون في اليم «سورة يونس:٩٢»، شهد بصدق الرسالة الاسلامية وكتاب الله عالم آخر من علماء التشريح والاجنة د. كيث مور عندما شارك في مؤتمر الاعجاز العلمي في القرآن في القاهرة عام ١٩٨٦ قائلاً: (اني اشهد باعجاز الله في خلق كل طور من اطوار القرآن الكريم ولست اعتقد ان محمد او اي شخص آخر يستطيع معرفة ما يحدث في تطور الجنين لان هذه التطورات لم تكتشف الا في الجزء الاخير من القرن العشرين، واريد ان أُؤكد على ان كل شيء قرأته في القرآن الكريم عن نشأة الجنين وتطوره في داخل الرحم ينطبق على كل ما أعرفه كعالم في علم الاجنة).

الدكتور أرثر اليسون والذي شارك في اعمال المؤتمر الطبي الاسلامي الدولي في القاهرة عام ١٩٨٥ اعلن اسلامه في نفس المؤتمر عندما اكتشف بان ما جاء به من علم ونظريات حول مراحل النوم وحقيقة الوفاة كان الرسول محمد «ص» قد سبق واعلن عنها في كتاب الله الحكيم القرآن قبل اكثر من ١٥٠٠ سنة.

هذه مجموعة بسيطة من استمرار قوة الرسالة المحمدية وكلما تقدم الانسان في المعرفة والعلم يكتشف ان احاكم القرآن الحكيم هي المنبع لكل العلوم والابتكارات.

ان احصائيات عدد المسلمين في العالم المتزايدة تؤكد ايضاً صحة وصدق الرسول ففي القرن السادس الميلادي كان عدد المسلمين بضعة آلاف ونعلم ايضاً بان الدين الاسلامي والمسلمون قد تعرضوا ولا زالوا يتعرضون لهجمات عسكرية وفكرية لطمس الدين الاسلامي لكنه انتشر من الجزيرة العربية الى كل جزء من الكرة الارضية وبتزايد اعداد المسلمين الى ما يقارب مليار ونصف المليار حسب الاحصائيات العالمية.

طبيعة ومنهجيات الجماعات الإرهابية*

– مدخل

اذا كان من الصعب بمكان تشخيص وتحديد طبيعة وجوهر الاهداف والدوافع الحقيقية للجماعات التي تتبنى العنف والارهاب الجسدي في عملها، فأنه من اليسير جدا تشخيص وتحديد ما هو مشروع ومبرر وماهو غير ذلك، وكذلك من اليسير تشخيص وتحديد صحة او عدم صحة المسارات المتبعة من قبل تلك الجماعات.

ولعل الحقيقة المهمة التي ينبغي الاشارة اليها والتوقف عندها هي ان العنف violence والارهاب terrorism ظهرا منذ ظهور الخليقة، واصبحا منذ البداية من الصفات الملازمة لسلوكيات ومنهجيات امم وشعوب وكيانات واشخاص، سواء كان ذلك عن قصد او من دون قصد.

عادل الجبوري

كاتب وباحث أكاديمي

ولاشك ان الكتب السماوية -لاسيما القران الكريم-تحدثنا عن قصص لممارسات عنفية ارهابية انتهت الى سفك دماء وازهاق ارواح، ولعل قصة قتل قابيل لاخيه هابيل ابلغ دليل وبرهان على ذلك، وهكذا نجد على مر الازمان والعصور، ولدى مختلف الامم والشعوب سلوكيات عنفية ارهابية تبدأ في حدود صغيرة وضيقة، لتتسع وتتمدد الى مساحات اوسع، ولاتنتهي الا بكوارث وماسي كبيرة جدا.

ومع تنامي العلاقات بين الامم والشعوب، وتداخل وتشابك المصالح فيما بينها، واتساع دائرة التنافس والصراع، والتطور في مجالات العلوم والمعرفة المختلفة، وهيمنة وطغيان النزعات المادية، والابتعاد عن القيم الدينية والاخلاقية السليمة، اخذت ظاهرة الارهاب والعنف ابعادا واسعة جدا، في ظل شعارات فضفاضة من جانب، وجذابة من جانب اخر، وبات الارهاب غير مقتصر على جماعات معينة لها اهداف محددة ومتواضعة، بل ان دولا راحت تتبناه كواحد من سياقات واستراتيجيات عملها وسلوكها السياسي، للوصول الى اهدافها، وفرض اجنداتها على الاخرين.

ولان «الارهاب» و «الجماعات الارهابية» تمثل عناوين واسعة وعريضة تنطوي تحتها الكثير من العناوين التي تتداخل في مضامينها ومحتواها مع بعضها البعض، فأننا سنتوقف وسنتعرض في هذه السطور عنوانا واحدا من تلك العناوين الكثيرة، وهو صفات وخصائص الجماعات الارهابية-وربما نمر مرورا سريعا وعابرا في سياق عرضنا لعناوين اخرى ..

. الإرهاب.. مفهوم عام

ولعل تحديد او صياغة مفهوم عام للارهاب، يمهد الطريق للاحاطة بخصائص وميزات الجماعات الارهابية، وطبيعة سلوكياتها وممارساتها. وتتفاوت وتختلف تعريفات الارهاب من طرف الى اخر، بحسب المنطلقات الفكرية والحسابات والمصالح السياسية، وربما الخلفيات الاجتماعية والحضارية والثقافية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، تعرف الامم المتحدة الارهاب بأنه «أعمال العنف التي تمارس من قبل الدول ضد شعوب بأكملها بهدف السيطرة عليها او التدخل في شؤونها الداخلية، وانه استخدام القوة المسلحة لنوع من الاعمال الانتقامية او الدفاع الوقائي الذي تمارسه دولة ضد سلامة وسيادة دولة أخرى ودفع المجموعات الإرهابية إلى إقليم دولة ما بهدف إشاعة الرعب والفزع بين المواطنيين واشغال الأنظمة السياسية، وينبغي ان تدخل جميعها في نطاق تعريف الإرهاب نظرا لخطورتها وجسامتها عن أي شكل أخر من أشكال الإرهاب»١.

في حين ان التعريف الشائع للارهاب في الولايات المتحدة الاميركية للإرهاب الدولي هو «كل فعل يرتكب بصفة غير

مشروعة، كالقتل والخطف وغيرها من الأفعال التي تسبب القتل ويترتب عليها أثار دولية»٢.

المفكر والخبير الفرنسي بشؤون الارهاب جان بيار ديربينكJean-Pierre Dierpenck يعرف الارهاب بأنه «الفعل الذي يرتكز على الاستعمال المطلق للعنف و الرعب باعتباره وسيلة عمل عشوائية وعاجز بالتالي نظرا إلى أنها تهدف إلى القضاء العشوائي على الآخرين الذين لايملكون نفس السلاح أي العنف المضاد وبالتالي الارهاب المعاكس»٣..

اما الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب فتعرف الارهاب بأنه «كل فعل من أفعال العنف أو التهديدية أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر»٤.

وطبيعي ان ماتراه دول مثل الولايات المتحدة الاميركية ارهابا، تراه دول اخرى بأنه مقاومة مشروعة ضد العدوان، والعكس صحيح، فبينما يعتبر العالم الغربي، لاسيما قواه الكبرى بأن تدخلاته في الكثير من الدول دفاعا عن قيم الحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الانسان، ترى الدول التي تتعرض للتدخلات بأن تلك التدخلات ليست سوى ممارسات ارهابية، متسلحة بأدوات قوة مادية، وبغطاء دولي من خلال المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة. وهذا السجال والجدل لم يوصل الى اية نتيجة ولن يوصل مستقبلا الى توافقات وتفاهمات، لان الهوة واسعة جدا بين الطرفين، والحسابات والمصالح متقاطعة تماما.

وفي هذا الشأن يشير وزير العدل اللبناني السابق المحامي سمير الجسر في دراسة القاها بندوة قانونية في العاصمة اللبنانية بيروت قبل عدة اعوام الى «إن المجتمع الدولي لم يتوصل إلى تعريف موحد للإرهاب لأن هذا التعريف في النهاية قد يقيد طموحات ومشاريع القوة العظمى والدور الذي ترغب في اسناده لنفسها»٤.

ويمكننا هنا ان نصيغ تعريفا اكثر شمولية للارهاب من التعريفات الانفة الذكر وتعريفات اخرى مماثلة لها، او انها تكون مؤطرة بأطار سياسي او ايديولوجي معين، وهذا التعريف هو «ان الارهاب يعني اي فعل يقوم به فرد او جماعة او دولة ضد فرد او جماعة او دولة اخرى، والذي يتسبب بخلق حالة من الرعب والفزع، ويفضي الى ازهاق الارواح وسفك الدماء وتدمير الممتلكات المادية، وينفذ هذا الفعل تحت غطاء شعارات فيها قدر كبير من المثالية الدينية او السياسية او الاجتماعية او الاخلاقية، ويكون مدعوما بأدوات اعلامية وسياسية ودينية ومالية».

وهذا التعريف يعني ان الفعل والسلوك الارهابي يمكن ان يتم من خلال شعارات مختلفة في مضامينها السياسية والفكرية والثقافية والدينية، بيد انها تلتقي عند الترجمة الواقعية لذلك الفعل والسلوك الارهابي على الارض.

ومن زاوية اخرى يمكن ان تكون هناك صورا متعددة للارهاب بحسب السعة والامتداد، فهناك ارهاب فردي، وهناك ارهاب جماعي غير منظم، وهناك ارهاب جماعي منظم، وهناك ارهاب محلي، وهناك ارهاب دولي، ولكل واحد من تلك المسميات صفاته وخصائصه التي قد تلتقي، وقد تختلف عن صفات وخصائص الاخر.

- خصائص الجماعات الارهابية

وطبيعي ان الفعل الارهابيTerrorist act لايمكن ان يقوم به اي شخص او اي جماعة او اي دولة، الا حين يغيب الوازع القيمي-الاخلاقي والديني- الى حد كبير، لان النزوع الى الحاق الاذى الجسدي والنفسي، وازهاق الارواح وسفك الدماء، لايلتقي ولايتوافق بالمرة مع قيم الفضيلة Virtue values واحترام الانسان وصون كرامته.

وانطلاقا من هذه الحقيقة، نجد ان هناك صفات وخصائص عامة تتسم بها الجماعات الارهابية، صغيرة كانت ام كبيرة، محلية ام دولية، من بينها:

اولا: التطرف والانغلاق

ربما كانت الجماعات الارهابية في مختلف الازمان والعصور، تحمل بين ثناياها وجنباتها سمة التطرف Extremism الى ابعد الحدود، معتبرة اياه احد ابرز واهم المقومات للوصول الى اهدافها ومراميها، سواء كانت تتعلق بنيل السلطة والحكم، او بتدمير الاخر.

ولعل اوضح وابسط مفهوم او تعريف للتطرف هو ما جاء في موسوعة ويكيبيديا الالكترونية، وهو انه «تعبير يستعمل لوصف أفكار أو أعمال ينظر إليها من قبل مطلقي هذا

التعبير بأنها غير مبرّرة، من ناحية الأفكار، ويستعمل هذا التعبير لوصم الأيديولوجية السياسية التي تعتبر بعيدة عن التوجه السياسي للمجتمع. من ناحية الأعمال، يستعمل هذا التعبير في أغلب الأحيان لوصم المنهجيات العنيفة المستعملة في محاولة تغيير سياسية أو اجتماعية. وقد يعني التعبير استعمال وسائل غير مقبولة من المجتمع مثل التخريب أو العنف للترويج لجدول أعمال معين».

ولعل الوجه الاخر للتطرف هو الانغلاقClosure، فمتى ماوجدنا فكرا متطرفا او سلوكيات وممارسات متطرفة وجدنا معها حالة الانغلاق والعزلة والابتعاد عن مجمل الحراك الاجتماعي والسياسي والثقافي العام.

وعلى مر التأريخ تميزت الحركات والاتجاهات المتطرفة بأنها كانت منعزلة ومنبوذة وغير قادرة على التفاعل مع محيطها العام، والنازية والفاشية يعدان افضل واوضح مثالين على نهج التطرف والانغلاق.

واليوم في عالمنا المعاصر نجد الكثير من الاتجاهات المتطرفة دينيا وقوميا وعرقيا، سواء في اوربا او اميركا او اسيا او افريقيا، والملاحظ ان اغلب الحروب والصراعات التي تندلع، سواء كانت محلية او اقليمية يكون منشؤها ومحركها الرئيسي هو التطرف، والصراع الذي شهدته جمهورية البوسنة والهرسك في مطلع تسعينيات القرن الماضي كان مصداقا للنزعات المتطرفة قوميا ودينيا، وكذلك الصراع في افغانستان بعد ظهور حركة طالبان، ومعها باكستان التي لم تكن بمنأى عن ما يحصل في هذا البلد المجاور لها.

ولايمكن اخراج الحملات التشهيرية في الغرب ضد الاسلام المسلمين، لاسيما رموزه الكبرى مثل النبي محمد صلى الله عليه واله وسلم، من نطاق التطرف والانغلاق الرافض لخصوصيات الاخر، وهذا التطرف لايعدو كونه وجها من وجوه الارهاب.

و»يقدر الدكتور سمير كرم عدد الجماعات الدينية الأصولية المتطرفة الأمريكية أنه يتراوح ما بين ألفين وخمسة آلاف جماعة، ويقدر العدد الإجمالي لأعضائها أنه يتراوح بين ١٠ ملايين و٢٠ مليون شخص»٧.

ويرى الباحث الباكستاني المتخصص في شؤون الحركات الدينية ارزج عمر «ان المشكلة الكبرى التي تبرز أمام الباحث في شؤون الحركات الدينية الغربية المتطرفة تتمثل في عدّة نقاط منها:

١- تحول الدين إلى مسوغ وبعد من أبعاد الحياة السياسية وهذا يعني أن ما يسمى بالنضج العلماني في إدارة شؤون الحكم بعد يتعرض للانسحاب.

٢-ارتباط الجماعات الدينية الغربية المتطرفة بالحركة الصهيونية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. في الماضي كانت الحركات العرقية الغربية تعادي اليهود وتبطش بهم ولا تزال هذه الحركات موجودة وتتمثل في الاتجاهات التي تتغطى بغطاء القومية.

هذه الاتجاهات القومية المتطرفة رغم أنها تظهر نفسها بمظهر العلمانية ولكنها لا تخلو من الاحتماء بالهوية المسيحية. وتمثل تهديدا للأقليات الأجنبية المقيمة في أوروبا ـ الغرب، وأكثر من ذلك فإنها لم تصرح عن فصل نفسها عن التيارات المدعوة بالمحافظين الدينيين الجدد في الفضاء الغربي.

٣-إن التيارات المسيحية الأصولية المتطرفة وصلت إلى الحكم في عدد من البلدان الغربية وخاصة في أمريكا، وتتأتى خطورة هذه التيارات من تقسيم العالم إلى قطبين متعارضين أبديا وهما قطب الشر وقطب الخير الذي ترى بأنها تمثله في حين تمثل الحركات الإسلامية قطب الشر.

إن هذه الحركات المتطرفة تعتمد النظرية الفكرية التي تتأسس على الثنائيات المتضادة على نحو لا ينتهي، وترفض التاريخ كحركة متعددة الأبعاد، وتحصر العقلانية الحضارية في المركز الغربي في حين تحشر الفضاءات اللاّغربية فى خانات اللاعقل»٨.

ومن زاوية واسعة يرى الباحث والاكاديمي العراقي الدكتور كريم شغيدل «ان هناك تطرف مسيحي وآخر يهودي وتطرف إلحادي وبوذي وهندوسي، وهذا يعني أن لكل عقيدة سماوية كانت أم وضعية مساحة معتمة لانبثاق التطرف، فما الدافع الحقيقي وراء ذلك؟»٩.

يجيب الباحث على التساؤل المطروح من قبله بالقول.. »البعض يدعي بأن انعدام العدالة الاجتماعية يدفع الجماعات المهمشة والمستبعدة لاختيار التطرف سبيلاً لنيل حقوقها، وإذا ما توغلنا قليلاً في التاريخ الإسلامي فسنجد أن التطرف نشأ مع أكثر حقب الإسلام عدلاً، إذ انطلقت شرارته في أيام خلافة الإمام علي(عليه السلام)

على أيدي الخوارج، وشهدت حقبة الاستعمار حركات نهضوية وثورية وإصلاحية مصدرها المؤسسة الدينية التي انتهجت آنذاك منهجاً وسطياً، بينما الحقبة العثمانية برغم ما أشاعته من تطرف سلطوي وطائفية معلنة، واضطهادها للديانات الأخرى، لم تنعكس طائفيتها وعنصريتها وتطرفها على حركة المجتمع، إلا في حدود لم تكن مؤثرة، ولم يتخذ التطرف شكلاً رسمياً إلا بعد انبثاق الحركة الوهابية وتعاضدها السياسي مع آل سعود، في حين بقيت مؤسسة الأزهر متوازنة. كذلك الأمر بالنسبة للحوزات العلمية والمؤسسات المذهبية»١٠.

ربما كانت نزعات الديكتاتورية والتسلط والاستبداد، وما تترتب عليه من غياب الحريات وانعدام العدالة الاجتماعية، والاقصاء والتهميش، احد عوامل بروز ظاهرة التطرف، الا ان الفكر الاقصائي ربما كان الاكثر تأثيرا وفاعلية، وهو ماأراد الباحث كريم شغيدل الاشارة اليه بصورة او بأخرى.

ولعلنا نجد مصاديق عديدة لهذا الامر، والتي تتمثل في استهداف رموز الاعتدال والتسامح والانفتاح على الاخر من قبل جهات لايمكنها ان تتعايش الا في بيئة خاصة بها، ولاتتقبل اي فكر او منهج او سلوك الا الذي تحمله وتتبناه، واغتيال الامام علي عليه السلام يمثل مصداقا حقيقيا لاستهداف رموز الاعتدال والانفتاح، وحينما نستعرض مراحل زمنية مختلفة وفي اماكن متعددة يمكننا ان نؤشر الى امثلة عديدة، ففي الهند تم تصفية الزعيم التأريخي غاندي من قبل المتطرفين، ونفس الشيء حصل مع ابنته انديرا غاندي، ومن ثم مع ابنها راجيف غاندي، وفي ايران كان رموز الاعتدال والانفتاح بعد انتصار الثورة الاسلامية الايرانية وحتى قبلها عرضة للاستهداف، مثل اية الله مرتضى مطهري، واية الله محمد حسين بهشتي، واية الله الطالقاني، وغيرهم، وفي الولايات المتحدة الاميركية لم يحتمل المتطرفون رؤية زعيم اسود ينشر قيم التسامح والمحبة والتعايش بين ابناء المجتمع الاميركي، الا وهو مالكوم ايكس، لذلك اقدموا على قتله جهارا نهارا!، وفي مصر تمت تصفية الشيخ حسن شحاته اواخر شهر حزيران-يونيو ٢٠١٣، من قبل الارهابيين بطريقة بشعة للغاية يندى لها الجبين.

وفي العراق كان رموز التسامح والاعتدال من مختلف المكونات عرضة للاستهداف من قبل الجماعات المتطرفة بعد سقوط نظام صدام في عام ٢٠٠٣، ولعل ابرز الذين تمت تصفيتهم بطريقة دموية بشعة الزعيم السياسي والديني السيد محمد باقر الحكيم، بعد اقل من اربعة شهور على عودته من المهجر.

ويمثل مفهوم التسامحTolerance المقابل الفكري والمنهجي لمفهوم التطرف، «ومايفهم من معنى التسامح هو اللين في تقبل الاخر على جميع مستوياته الوجودية والفكرية والسلوكية، واسوأ مايمكن ان يتصور هو ان لانتسامح في وجود الاخر-الانسان، وذلك عادة مايتم عبر الانتماء لدائرة دينية ضيقة الفهم، تتخذ من ترسانة التعصب درعا لها ومن التخلف منهجا داعما لها، التي ترى نفسها هي من يستحق الوجود ومن يحمل الفكر السليم ولاغيره مطلقا»١١.

ومتى واين ما وجدنا التطرف والانغلاق والتعصب، وجدنا العنف والارهاب بكل اشكاله ومظاهره وصوره، ومتى ما وجدنا التسامح، وجدنا الاستقرار والهدوء والانفتاح والتعايش، وهذه حقيقة تثبتها بأستمرار المعطيات الماثلة على ارض الواقع.

. ثانيا: تكفير الاخر

يعتبر الكثير من المعنيين والمتخصصين بشؤون الارهاب ان المنهج التكفيري لمختلف الجماعات الارهابية، لاسيما تلك التي تنطلق من اسس دينية، يمثل الوجه الاخر للتطرف والتعصب والانغلاق.

والتكفير، تكفير الاخر، يعني السعي لالغائه وتهميشه ومصادرة وجودة، فضلا عن ارائه وتوجهاته ومواقفه.

ويحدد المفكر الشهيد مرتضى المطهري «خصائص الفكر التكفيري وملامحه بتيار الجمود و التحجر التي أفقدت أصحابها نور البصيره و نعمة التفكر السليم واصفاً خصائص هذا التفكير بالركود الفكري وتعطيل العقل وضعف الاسس والمرتكزات العقائدية والضحالة الفكرية والتقديس الزائف والجهل بالفهم والهاء وخداع الناس»١٢.

والتكفير يمكن ان يأخذ اشكالا متعددة، تفضي جميعها الى نتيجة واحدة، فمرة يكون عبر اصدار الفتاوى الدينية، ومرة يكون من خلال بث الشائعات والدعايات الكاذبة، ومرة بواسطة وسائل الاعلام والمنابر السياسية المختلفة، واخرى يكون من خلال اللجوء الى وسائل القوة المادية، واشاعة اجواء الخوف والرعب والفزع.

وتنظيم القاعدة، ومختلف العناوين المرتبطة به، او المنظوية تحت عباءته، اكثر من برع في تكفير الاخر، اذ انه لعب على وتر الاختلافات المذهبية والطائفية، التي وجد لها ارضيات ومناخات ملائمة في عدة مواقع، ناهيك عن اشكال وصور الدعم المتعددة، سياسيا واعلاميا ودينيا.

وكان ومازال يسيرا لاي باحث او متابع ان يعثر على الكثير من المصاديق التي تثبت النهج التكفيري لتنظيم القاعدة، في افغانستان والعراق وسوريا ولبنان وبلدان اخرى.

وفي ادبيات تنظيم القاعدة تبرز ظاهرة تكفير الاخر بوضوح، فهو يصنف الشيعة العراقيين ومعهم الاكراد، والسنة المتعاونين او المنخرطين في العملية السياسية، ومن يعمل في مؤسسات الجيش والشرطة، بأنهم خونة وعملاء وكفار وروافض ينبغي قتالهم والقضاء عليهم.

ويمكن الاستدلال على ذلك بكل بساطة، من خلال البيانات التي يصدرها تنظيم القاعدة او اي من العناوين المرتبطة به بعد كل عملية ارهابية ينفذها، سواء في العراق او في افغانستان او باكستان او الجزائر او سوريا او اي بلد اخر، ففي الوقت الذي تزهق ارواح الناس الابرياء وتسفك دمائهم وتدمر ممتلكاتهم، يعتبر تنظيم القاعدة ان كل ذلك هو انتصار للدين والحق والعدالة!، من منطلق ان هؤلاء الذين يتم استهدافهم اما كفارا او مشركين او عملاء او خونة او مرتدين، لتكون النتيجة في نهاية المطاف واحدة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر وقعت في عام ٢٠٠٤ عملية ارهابية بسيارة مفخخة استهدفت مركزا لتسجيل المتطوعين للشرطة والجيش في مدينة بابل(الحل)-١٢٠ كم جنوب العاصمة بغداد-ادت الى استشهاد واصابة مئات الاشخاص، واثر ذلك صدر بيان عن زعيم تنظيم القاعدة في العراق ابو مصعب الزرقاوي يقول فيه «انغمس ليث من ليوث كتيبة الاستشهاديين في تجمع من المرتدين امام مركز لتسجيل الشرطة والجيش في الحلة وفجر سيارته المفخخة، فقتل منهم ٢٠٠ مرتدا، والحمد لله والمنة..»[١٣].

ولايخطأ من يقول اليوم ان العدو الاساسي لبعض الجهات في منظومة عالمنا الاسلامي بات مكون معين من هذه المنظومة، ولم يعد الكيان الصهيوني الذي يغتصب ارض فلسطين منذ ستة عقود ونصف وينتهك حرمات القدس الشريف، ويتعدى على المسلمين في كل مكان تطاله يده، ولم تعد القوى الكبرى التي مافتأت تحيك المؤامرات وتبث الفتن، وتختلق الحروب والصراعات بين ابناء الدين الواحد.

ان تكفير الاخر-والاخر نعني به هنا الذي ينتمي الى مذهبا غير المذهب الذي يعتنقه دعاة التكفير-بات يمثل مفتاحا ومدخلا مهما لكل من يريد شق عصا المسلمين، ويضعف كياناتهم، وينهب ثرواتهم، ويشتت شملهم، ولم يعد العالم الغربي بحاجة الى خوض حروب عسكرية ضد العالم الاسلامي كما هو الحال في عهود سابقة، في ظل وجود قوى واطراف من داخل الكيان الاسلامي تقوم بأفضل الادوار لصالح الغرب.

ثالثا: التدمير وانتهاك المقدسات

ولعل التطرف والانغلاق، وتكفير الاخر يستتبع بث الافكار المنحرفة والترويج لها، ليكون ذلك مدخلا مختصرا ويسيرا نحو العنف بأبشع اشكاله وصوره، والتدمير بكل الاتجاهات، حتى يصل الى المقدسات، شخوصا كانوا ام اماكن.

فعندما يتم استهداف وتصفية نخبا سياسية ودينية وفكرية لها حضور فاعل وايجابي في مجتمعاتها، فذلك مؤشر ودليل وبرهان على منهج وسلوك اجرامي تكفيري، واشرنا في موضع سابق الى اسماء رموز كانت ضحية لنزعات التطرف والتعصب والتكفير، ونفس الشيء حينما يتم استهداف الاماكن المقدسة من قبيل المساجد والحسينيات والكنائس، ومراقد الائمة الاطهار والاولياء الصالحين، وليس بعيدا عن الذاكرة استهداف وتدمير مرقد الامامين علي الهادي والحسن العسكري(عليهما السلام) في مدينة سامراء العراقية في عام ٢٠٠٦، وقبل ذلك وبعده استهداف عشرات-ان لم يكن مئات-المراقد والمقامات المقدسة واماكن العبادة، وتدمير مرقد الصحابي الجليل حجر بن عدي ونبش قبره في سوريا قبل شهور قلائل من قبل ما يسمى بتنظيم جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة، يمثل واحدا من ابرز واقرب المصاديق عن النهج التدميري للجماعات الارهابية حيال المقدسات والحرمات الدينية.

ومايزيد الامر خطورة هو ان النهج التدميري الدموي Bloody destructive approach، يتخذ طابعا دينيا، ليتأطر بأقصى درجات الجهاد والتضحية، من خلال العمليات الارهابية التي ينفذها انتحاريون، متسلحين بأعتقاد خاطيء ومنحرف، لكنه يمثل لديهم يقينا مطلقا،

ان استشهادهم-انتحارهم-سيجعلهم يتناولون طعام الغداء او العشاء مع النبي الاكرم محمد (ص).

فتدمير الاخر وتدمير الذات في نفس الوقت، من شأنه ان يفضي الى خداع وتضليل قسم من الناس، ناهيك عن كونه يشوه الصورة الناصعة والمشرقة للدين الاسلامي بأعتباره دين المحبة والتسامح والتكافل والتازر.

ويشير احد الباحثين بخصوص هذه القضية بالقول انه «عندما نقول أن هناك توازيا بين تدمير الآخر وتدمير الذات، فإننا نشير إلى أن هناك اتجاها فاعلا نحو تدمير الذات، ولا نعني بالذات هنا الجماعة بل ذات الأعضاء الذين ينزلقون للانتماء إلى مثل هذه الجماعات، وهذا التدمير الموجه إلى أعضاء الجماعة يتم من خلال مسارين؛ الأول منهما جسديا حينما يتحول العضو إلى قربان لتحقيق أهداف الجماعة، والمسار الآخر عندما يتم إلغاء شخصية العضو وحاجته وعلاقته مع الآخر وعلاقته بالمحيط ويتم بناء ذات خارجية عنه هي ذات الجماعة»١٤.

ويحدد الباحث معنى الجماعة التدميرية بأنها «الجماعة التي تكون طبيعة سلوكها تدميرية في الاتجاهات الآتية:

- تدمير العلاقة مع الآخر (الآخر هو المغاير سواء كان فردا أو جماعة أو مجتمع).
- تدمير الآخر.
- تدمير الذات»١٥.

وبالفعل فأن الجماعات الارهابية تتصرف وتتحرك في هذه المساحات الثلاث، لاسيما تلك التي تتخذ من الدين غطاء لها، او تلك التي ترى انها تمثل الدين، وانها هي المدافع الحقيقي عنه.

وهناك حقيقة مهمة للغاية، الا وهي ان الجماعات الارهابية على اختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية، وخلفياتها الاجتماعية، ومنطلقاتها واهدافها، تلتقي عند نقطة واحدة، تتمثل في النزوع الى العنف بشتى اشكاله وصوره، وعدم وجود خطوط حمراءRedlinesلديها، وفي اطار ذلك كله انها تتعاون فيما بينها من اجل الحاق اكبر الاذى والضرر بالاخر، رغم تقاطعاتها الدينية والفكرية وربما القومية والعرقية في بعض الاحيان.

فمثلا نجد ان مايسمى منظمة «مجاهدي خلق» الايرانية تعاونت في عقد الثمانينات من القرن الماضي مع نظام صدام، واصبحت واحدة من ادواته القمعية، رغم الاختلافات في الخلفيات والرؤى والاهداف، وبعد سقوط ذلك النظام تحالفت المنظمة المذكورة مع تنظيم القاعدة، وراحت تنفذ اجنداته بكل حماس واخلاص، ونفس الشيء حصل بين تنظيم القاعدة وحزب البعث بعد سقوط النظام. وخلال العشرة اعوام الماضية، نجد الى جانب الاختلافات والتقاطعات الكثيرة بين الجماعات الارهابية في العراق، توافقات وتفاهمات على نطاق واسع في الايغال بسفك الدماء وازهاق الارواح، وتدمير مايمكن تدميره.

«ولعلنا لانجانب الصواب كثيرا اذا ما اعتبرنا ان جناحي الارهاب في العراق، اليوم، هما تشكيلات حزب البعث المنحل من جهة، والتنظيمات «الجهادية» المحلية منها او تلك المرتبطة بتنظيم القاعدة من جهة اخرى، وكلاهما لايقدمان سوى اعمال قتل وذبح وتفجيرات في ارهاب مكشوف تطال عواقبه المدنيين الابرياء، وبرنامجهما الوحيد هو تحويل المشرع العراقي الى ساحة قتل مجاني»١٦.

ومنهج تدمير الاخر الممتزج بتدمير الذات وفق اعتقاد منحرف ومحرف، برز جليا وواضحا في مئات المشاهد الدموية المؤلمة، التي كانت ساحاتها الاسواق والمدارس والجامعات واماكن العبادة والملاعب والمستشفيات ومراكز الشرطة وقطعات الجيش، وماحصل في العراق قبل عدة اعوام، نراه اليوم يحصل في سوريا، من حيث الشعارات المرفوعة، والاهداف المعلنة، والممارسات القائمة، ونراه يحصل في باكستان وافغانستان ولبنان ومواقع اخرى.

والقتل على الهوية بابشع الصور، والتهجير القسري وعمليات السلب والنهب المنظم للمتلكات العامة والخاصة، وغيرها من المظاهر تعبر عن نزعات اجرامية تكفيرية، خصوصا وانها تستخدم الدين والمذهب غطاء لها، لتوجد فتنة طائفيةSectarian strifeلاتقتصر على بلد معين، بل تمتد الى بلدان عديدة، لتصبح افة مقلقة وخطيرة بالنسبة للجميع.

ويتناول الشيخ محمد مهدي الاصفي هذه المسألة، اذ يقول «الفتنة الطائفية بين المسلمين اليوم حقيقة قائمة على وجه الأرض، لا يمكن تجاهلها، ولا يجوز التغاضي عنها، ولا يصح التسامح معها..هذه الفتنة قائمة في كل زمان، وقلما يتفق أن يخلو عنها زمان، ولكنها اليوم تختلف من أي وقت مضى في تاريخنا المعاصر على الأقل.

إن الفتنة الطائفية اليوم تتفجر في العراق، وباكستان، وأفغانستان، وأقاليم أخرى من العالم الإسلامي أكثر من أي وقت آخر، وتتسبب في مذابح وحرائق وانتهاك للحرمات وتكفير للمسلمين من أهل القبلة وأهل (لا إله إلاّ اللّه)، من غير ذنب.. وأضرى مشاهد هذه الفتنة في العراق، حيث تجري يومياً مذابح همجية، فاقدة لكل قيم الدين والأخلاق، في المحافظات المختلطة ـ مذهبيّاً ـ يجري القتل على الهوية، وعلى الاسم، والانتماء، والمحافظة التي ينتمي إليها الإنسان، ويتم تهجير آلاف العوائل من المناطق المختلطة الساخنة، بسبب الانتماء المذهبي فقط.. ويجري في العراق تفجير السيارات المحمّلة بأطنان من المواد المتفجرة، الشديدة الانفجار، بين النساء والأطفال وطلاب المدارس والباعة المتجولين على أرصفة الشوارع والأسواق.. وليس أبشع من أن تتفجر سيارة من هذه المفخّخات على مسير الأطفال، وهم عائدون من المدرسة إلى بيوتهم، بحقائبهم المدرسية فتتناثر أجسامهم وكتبهم وأقلامهم على مساحة واسعة من الأرض، أو تتفجر على مدخل الجامعة، حيث ينصرف الطلاب والطالبات إلى بيوتهم، أو تتفجر مفخّخة من هذه المفخّخات على باب مسجد أو حسينية مكتظة بالمصلين وقت أداء الصلاة.. وكان أبشع ما في هذه المناظر تفجير مرقد الإمامين العسكريين (ع)، بتلك الصورة البشعة التي شاهدها الناس على صفحات الفضائيات مرتين خلال هذه الفترة القصيرة.

إن الفتنة الطائفية اليوم تجري على صعيد واسع، وبآليات متطورة، والفضائيات التي تجتذب أوسع المشاهدين في العالم العربي والإسلامي، والصحف الواسعة الانتشار، جزء من الآليات التي تساهم في إشعال هذه الحرائق»١٧.

. رؤية إجمالية

ماأوردناه من رؤى وافكار وحقائق وارقام في السطور اعلاه، قد لاتعكس الصورة الكلية الاجمالية للواقع، بيد انها بدون شك تكشف عن جانب من جوانب التفكير والسلوكيات والممارسات التي تتبناها الجماعات الارهابية على اختلاف عناوينها ومسمياتها، وبالتالي توضح طبيعتها وسيكولوجيتها الحقيقية.

وهذا يؤشر الى جملة معطيات وحقائق لابد من الاشارة اليها سريعا:

١-ان الجماعات الارهابية لايمكنها التعايش والاندماج مع المنظومة الاجتماعية بأمن وسلام بعيدا عن لغة الدم والقتل.

٢-انها-اي الجماعات الارهابية-لاتتورع عن استخدام شتى الاساليب والوسائل غير الاخلاقية، والمنافية للقيم الدينية في صراعها مع الاخر.

٣-غالبا ما تلجأ الى استخدام الدين كغطاء لسلوكياتها وممارساتها العنفية، وهو ما يؤدي الى خداع وتضليل بعض الفئات والشرائح الاجتماعية من جانب، وتشويه الصورة الناصعة والمشرقة للدين الاسلامي من جانب اخر.

٤-مجمل سلوكياتها وممارساتها وفرت -وتوفر بأستمرار- الارضيات المناسبة للاعداء لتنفيذ مخططاتهم واجنداتهم ضد الشعوب الامم المستضعفة والمحرومة من اجل اخضاعها ونهب ثرواتها وسلب ارادتها.

٥-تعتبر في الاطار العام، وتحديدا في عالمنا الاسلامي، العامل الرئيسي في اثارة الفتن الطائفية، واختلاق الحروب والصراعات الداخلية، واشاعة ثقافة التكفير والتسقيط والقتل والتدمير.

. المصادر:

١-مفهوم الارهاب الدولي، محمد عرب الموسوي، صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد ٣٠١٣ - ٢٠١٠/٥/٢٤.

٢-نفس المصدر السابق.

٣-نفس المصدر السابق

٤- www.muslimworldleague.org/articles/p٩/١٧٨١/paper١a.htm.

٥-نفس المصدر السابق.

٦-موسوعة ويكيبيديا الالكترونية: http://ar.wikipedia.org/wiki/

٧-الأصولية الغربية المتطرفة.. المفهوم والممارسة، ارزاج عمر، http://www.al-moharer.net/moh٢٤٨/azraj٢٤٨.htm

٨-نفس المصدر السابق

٩-لماذا التطرف، د.كريم شغيدل، صحيفة الصباح البغدادية، ٢٠١٣/٧/٢٣

١٠-نفس المصدر السابق.

١١-اشكالية التسامح والاعتراف بالاخر، علي عبود المحمداوي، مجلة المواطنة والتعايش، السنة الثالثة، العدد التاسع-نيسان ٢٠٠٩.

١٢-الارهاب وليد الفكر التكفيري، http://www.habilian.ir/ar

١٣-الاسلام والعنف.. الواقع وتحدي الارهاب، وازمة البناء التعليمي، د. خالص جلبي-د. زهير المخ-د. احمد ابو مطر، ص١٨٥، الطبعة العربية الاولى-عمان ٢٠٠٥.

١٤-سيكولوجية الجماعات التدميرية-قراءة في المصطلح-، عبد الرسول بناي، مجلة النبأ، العدد ٧٨، اب ٢٠٠٥-رجب ١٤٢٦.

١٥-نفس المصدر السابق. ١٦-الاسلام والعنف.. مصدر سابق، ص٨٩.

١٧ -الموقف من الفتنة الطائفية/آية الله الشيخ محمد مهدي الاصفي

الهوامش:

* بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الاول لدعم ضحايا الارهاب في ايران المنعقد بتأريخ ٢٠١٣/١٠/٣١ في طهران.

Business activity of company
Data and prognosis of activity
Subdivision 3
Main company
Others
Competitors

أثر حوكمة الشركات على تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي*

تواجه مكاتب التدقيق الخارجي صعوبات من جراء وقوع فشل الأعمال، وليس فشل التدقيق. وعلى سبيل المثال اذا تم إعلان افلاس شركة ما، وثبت عجزها عن دفع الديون فمن المتعارف عليه أن يدعي مستخدمو القوائم المالية فشل التدقيق، ولاسيما اذا كان أحدث تقرير لمراقب الحسابات يوضح فيه رأيه النظيف بصدق وعدالة القوائم المالية في مدى تمثيلها للمركز المالي ونتائج أعمال الشركة محل التدقيق، وحتى اذا حدث فشل في الشركة محل التدقيق وتم فيما بعد التعرف على وجود تحريفات في القوائم المالية يمكن أن يدّعي مستخدمو القوائم المالية إهمال مراقب الحسابات مع ثبوت التزامه بمعايير التدقيق المتعارف عليها.

حيدر علي فارس

حيث يرى معظم مراقبي الحسابات ان أدائهم يجب أن يتم في إطار معايير التدقيق المتعارف عليها في حين يرى مستخدمو القوائم المالية أن مراقب الحسابات ضامن لدقة القوائم المالية والسلامة المالية للشركة محل التدقيق، إن هذا الاختلاف بالاراء اطلق عليه مصطلح ((فجوة التوقعات)).

وقد شهدت أدبيات التدقيق ولاسيما خلال العقدين السابقين محاولات عديدة لفهم وتحديد نطاق الفجوة الموجودة بين مراقب الحسابات من جهة والاطراف المستفيدة من خدماته من ناحية اخرى وأسباب تلك الفجوة فيما يتعلق بالتوقعات المرتبطة بأهداف عملية التدقيق، وطبيعة عمل ودور مسؤوليات مراقب الحسابات في تنفيذها، وأهمية ما تقدمه هذه العملية للاطراف المستفيدة.

لذا سيتناول الباحث في هذا المبحث المفردات الآتية:

١. مفهوم فجوة التوقعات
٢. العوامل التي أدت الى نشوء فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي
٣. أنواع فجوة التوقعات في التدقيق
٤. دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات

١. مفهوم فجوة التوقعات

ورد لفظة (الفجوة) في القران الكريم في قوله تعالى ((وهُم في فجوةٍ مِنهُ)) (سورة الكهف: آية ١٧) وفي المعاجم اللغوية العربية ورد مصدر فجّ على النحو الآتي:

((الفاء والجيم أصل صحيح يدل على تفتح وانفراج، ومن ذلك الفجّ الطري الواسع)) (بن زكريا، المجلد الرابع: ٤٣٧) فجا: الفجوة أو الفرجة: المتسع بين شيئين، وتقول منه (تفاجى الشيء صار له فجوة)، لسان العرب لـ(ابن منظور، المجلد الثاني: ١٠٥٥).

اما كلمة التوقع فقد ذكرت في لسان العرب لـ(ابن منظور، المجلد الثاني: ٣٧١) تحت كلمة وقع وتوقع، التوقع: تنظّر الأمر، يقال توقعت مجيئه وتنظّرته، توقع الشيء واستوقعه: تنظّره وتخّوفه.

وفي مجال مهنة التدقيق نلاحظ أن مصطلح فجوة التوقعات في التدقيق بدا مصطلحا متداولا في الأدبيات والأبحاث، ففي عام ١٩٧٤ أشار Liggio، (١٩٧٤:١٧) في مقالته الى ان الفرق بين مستويات الأداء المهني للتدقيق كما يتوقعها مستخدمو القوائم المالية ومستويات الأداء المهني على وفق ما يراه مراقبي الحسابات أنفسهم، هذا الفرق يُعرف بفجوة التوقعات، أي ان سبب فجوة التوقعات بين مراقبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية اختلاف جودة ومستوى الأداء المهني للتدقيق عن المتوقع منه (١٩٩٣:٥٠) Porter، وفي التاريخ نفسه شكّل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) لجنة

كوهين، لتكون مهمتها إعداد النتائج والتوصيات ذات الصلة بمسؤوليات مراقب الحسابات، والمعنية بدراسة اذا كان هناك فجوة بين ما يعتقده مستخدمي القوائم المالية أو ما يحتاجونه من مراقب الحسابات، وما يمكن أن يتوقع من مراقب الحسابات أن يحققه بشكل معقول (رزوقي، اميرة.٢٠٠٥: ٢٤).

ولا يوجد تعريف محدد لفجوة التوقعات، حيث إن الباحثين في التدقيق ذكروا تعاريف مختلفة وإن كانت متقاربة، وذلك على المنظور الذي انطلقوا منه في دراسة فجوة التوقعات في التدقيق.

حيث عرفها Monroe&wodl (١٩٩٤: ٤٨) نقلا عن (احمد مفضل، ٢٠٠٤: ٢٠) بأنها « الاختلاف بين إعتقادات مراقبي الحسابات والجمهور حول الواجبات والمسؤوليات المقترحة من مراقب الحسابات، والرسالة المنقولة عن طريق تقرير التدقيق « .

أما Taylor&Glezen (١٩٩٧: ٤١) فقدعّرف فجوة التوقع بانها ((تلك الفجوة بين إدراك وفهم وتصورات المجتمع المالي وبين إدراك وفهم وتصورات مراقب الحسابات لعملية التدقيق والمسؤوليات المتعلقة بمراقب الحسابات)).

في حين يرى (السنهوري، ١٩٩٧: ٣) بأنها « التباين فيما يتوقعه المجتمع من مراقب الحسابات أن يقوم به وما يعتقده الأخير من أن المجتمع يتوقعه منه «

أما (الباز، ١٩٩٩: ٥٧) فيرى بأنها « التباين وعدم التطابق بين توقعات المجتمع من مراقب الحسابات وأدائه « .

أما (رزوقي، ٢٠٠٥ : ٢٦) فقد عرفتها بأنها ((التباين في كل ما يتوقعه المجتمع بكل مكوناته من مراقب الحسابات وما يقدمه مراقب الحسابات من جودة في الأداء).

ويمكن القول بأن فجوة التوقعات ماهي إلا زعزعة لثقة المستثمرين والأطراف الأخرى من مستخدمي القوائم المالية بالنسبة للخدمات التي تقدمها مهنة التدقيق الأمر الذي ينعكس على مصداقيتهم في القوائم المالية التي تمثل مصدر المعلومات الأساسي لاتخاذ القرارات.

مما سبق يمكن أن نعرف فجوة التوقعات من منظور حوكمة الشركات بانها « انخفاض درجة الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية برأي مراقب الحسابات نتيجة لضعف أنظمة حوكمة الشركات المتمثلة بالاستقلالية والشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة ومراعاة مصالح الأطراف الأخرى.

٢. العوامل التي ادت الى نشوء فجوة التوقع في التدقيق

على الرغم من أن تعبير فجوة التوقع قد أصبح مألوفا في مهنة التدقيق إلا إن مسببات تلك الفجوة لم يتم الاتفاق عليها بشكل قاطع لحد الآن في معظم الدراسات، وتختلف تلك المسببات من بيئة الى اخرى ويمكن تحديد أهم العوامل والأسباب التي أدت الى نشوء فجوة التوقع في بيئة العمل التدقيقي وكماهي موضحة بالشكل(١).

شكل (1)

العوامل التي أدت الى نشوء فجوة التوقعات في التدقيق

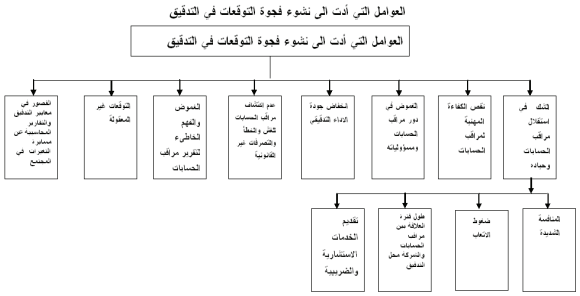

المصدر: اعداد الباحث

ا-: إنّ شكّ مستخدمي القوائم المالية باستقلال مراقبي الحسابات وحيادهم من أحد الأسباب الرئيسة التي أدت الى نشوء فجوة التوقعات (لطفي،١٩٩٧: ١٣٥) حيث إن استقلال مراقب الحسابات يولد الثقة لمستخدمي القوائم المالية فإذا اهتز ذلك الاستقلال إهتزت ثقة مستخدمي القوائم المالية بتلك القوائم التي تحمل تصديقه عليها والتي يستخدمونها في اتخاذ القرارات. (جمهاني، ٢٠٠٠: ٨٦) (الشماسي، ٢٠٠٣ : ١) وهناك جملة من العوامل التي تؤدي الى زيادة الشك لدى مستخدمي القوائم المالية باستقلال مراقب الحسابات وحياده تتضمن ما يأتي:

أولا: المنافسة الشديدة

اشارت دراسة (عبد الكريم،٢٠٠٢: ٢٥٦) الى أن معظم مراقبي الحسابات في العراق يتفقون على كون استقلال مراقب الحسابات يتأثربالمنافسة الشديدة، للحصول على الزبائن، نظرا لتردده في إبداء آراء متحفظة، خوفا من فقدان الزبائن، وللعلاقات الشخصية. حيث أكد Mautz،(١٩٦٩: ٦) بقوله: – من المحتمل أن يقوم مراقب الحسابات عن غير قصد بتلبية رغبات الزبون في مواجهة المنافسة مع غيره من مكاتب التدقيق التي لا يمكن إبعادها عن ذهنه أو من تفكيره عند اتخاذه للقرارات في عملية التدقيق.

ثانيا: ضغوط الاتعاب

إن الأتعاب التي يتقاضاها مراقب الحسابات إحدى المؤشرات المهمة التي من المحتمل ان تؤثر على استقلالية وجودة أداء مراقب الحسابات أو الخدمات التي يقدمها، ففي ظل المنافسة الشديدة تميل الاتعاب الى الانخفاض مما يؤثر سلبا على استقلالية مراقب الحسابات بشكل جوهري عند فحصه القوائم المالية وإعداده تقريره ومن ثمّ حدوث فجوة بين رأيه المهني وبين توقعات مستخدمي القوائم المالية (ابو نصار، ١٩٩٩: ٣٩٧)

ثالثا: طول فترة العلاقة بين مراقب الحسابات والشركة محل التدقيق

إنّ طول فترة العلاقة التعاقدية بين مراقب الحسابات والشركة التي يدقق حساباتها تؤدي إلى:(جربوع، ٢٠٠٨: ٧٥٩)

١. أن يصبح مراقب الحسابات ذو نظرة غيرمتجددة، فالتدقيق الاختباري الذي يقوم به يكون تكرارًا لما تم سابقًا مع الشركة نفسها، وهو ما قد يعني توافر نزعة استباق النتائج، وكذلك ثقته بأنه على علم تام بأعمال الشركة تجعله يعتمد على الوثائق وأوراق العمل نفسها في السنوات السابقة.

٢. يعتقد مراقب الحسابات بأنه على علم تام بمشكلات الشركة التي يقوم بتدقيقها، وبذلك يفقد أحد أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها، وهي صفة الشك المهني التي تتطلب منه استخدام الاستجواب العقلي وعدم قبول الأشياء كحقائق مسلّم بها. إن فقدان مراقب الحسابات لهذه الصفة يزيد من احتمال احتواء القوائم المالية على أخطاء لم يكتشفها.

٣. يكون مراقب الحسابات أكثر توافقًا مع المعالجات المحاسبية والقرارات المهمة المرتبطة بإعداد التقارير المالية. تحسبا لفقد زبائنه الذين يدقق حساباتهم ومن ثمّ فقد مكاسبه وإيراداته.

رابعا: تقديم الخدمات الاستشارية والضريبية

ان تقديم خدمات غير التدقيق يُعد تهديدا للاستقلال، لعدم وجود تعارض في المصالح بين تقديم تلك الخدمات، وتقديم الخدمات التدقيقية في الوقت نفسه، وإن ما يؤثر على استقلالية مراقب الحسابات، ومصداقية التقارير وسمعته المهنية الضغوط التي يتعرض لها، والتلويح بإمكانية تغييره بمراقب حسابات أخر لديه استعداد لتأييد مواقف الادارة. (رزوقي، ٢٠٠٥: ٣٣)

و يمكن تصنيف الخدمات التي يقدمها مراقب الحسابات بخلاف خدمات التدقيق على نوعين من الخدمات(هنكي وتوماس، ١٩٩٨: ١٠٤١)

١. الخدمات الادارية: وهي الاستشارات المهنية التي تهدف أساسا الى تحسين كفاءة وفاعلية استخدام الشركة للطاقات والموارد المتاحة بما يحقق اهداف التنظيم. وتتعلق هذه الخدمات بالمجالات الآتية:

أ. نصح الادارة وتقديم المشورة لها بخصوص تحليل الوظائف المختلفة بالتنظيم وتخطيطهاوتنظيمهاوتنفيذها ورقابتها.

ب . القيام ببعض الدراسات الخاصة (مثل دراسة نظام الرقابة المحاسبية والادارية الداخلية) وإعداد التوصيات واقتراح الخطط والبرامج وتقديم المساعدة الفنية لتنفيذها.

ت . إعادة النظر في التطوير المقترح للسياسات والاجراءات والنظم والطرق والعلاقات التنظيمية

ث . تقديم الأفكار والمفاهيم وطرق الادارة الجدية للشركة.

٢. الخدمات الضريبية: وتمثل جانباً من إجمالي الخدمات التي يقدمها مراقب الحسابات (مكاتب التدقيق) لاسيما وأن هذه الخدمات تكون على علاقة مباشرة بالبيانات المحاسبية، وهذه الخدمات تتراوح عادة ما بين إعداد الاقرارات الضريبة بأنواعها كافة الى خدمات التخطيط والفحص الضريبي.

ا. ولعل من العجيب أن مكتب المراجعة العالمي الكبير آرثر أندرسن الذي كان أحد المكاتب الخمسة الكبرى آنذاك تقاضى مبلغ ٢٥ مليون دولار كأتعاب لقيامه بتدقيق حسابات شركة إنرون عن عام ٢٠٠٠ م، في حين أنه تقاضى مبلغ٢٧ مليون دولار لقيامه بالأعمال الاستشارية للشركة نفسها في العام نفسه وهوالأمر الذي يعد دليلاً آخر على أن استقلال مراقب الحسابات وحياده يصبح مهددا إذا جمع بين هاتين المهمتين ولذلك قررت بقية المكاتب الخمسة الكبرى بعد هذه الحادثة التوقف عن الجمع بين هذين الخدمتين للعميل نفسه وهو الأمر الذي تم إقراره بعد ذلك عبر قانون ساربنس أوكسلي لعام ٢٠٠٢. الذي وصف بأنه أكثر التشريعات أهمية وتأثيراً في حوكمة الشركات والإفصاح المالي وممارسة مهنة التدقيق منذ قانون تداول الأوراق المالية الأمريكي في خلال الثلاثينيات من القرن

الماضي. إذ كان لاندفاع مكاتب التدقيق الخمسة الكبرى آنذاك نحو الخدمات الاستشارية بطريقة متزايدة أثر بالغ في استقلال هذه المكاتب، ففي سنة ١٩٨١ كانت الخدمات الاستشارية التي تقدمها مكاتب المراجعة تشكل (١٥٪) فقط من دخلها، فأصبح نصف إيرادها السنوي في سنة ١٩٩٩ يأتي من خلال الخدمات الاستشارية لاسيما في المكاتب الكبرى. ومع هذا الاندفاع الكبير نحو الخدمات الاستشارية خسرالمستثمرون في أمريكا نحو مايقارب (٨٨) مليار دولار بسبب فشل مكاتب التدقيق من اكتشاف الغش والاختلاسات المالية. (المعتاز،٢٠٠٨: ٢٧٣)

ب ـ نقص الكفاءة المهنية لمراقب الحسابات: يقصد بالكفاءة المهنية المعرفة الكافية والمتخصصة في مجالات المحاسبة و التدقيق، والمهارة في تطبيق تلك المعرفة في الحالات والظروف المختلفة وكذلك السلوك الذي يكتسبه مراقب الحسابات من التعليم والتدريب (جربوع، ٢٠٠٤: ٣٧٨) إن النقص الواضح في الكفاءة المهنية التي تتضمن نقص العناية، ونقص المعرفة، ونقص الخبرة أحد الاسباب التي أدت الى اتساع فجوة التوقعات في التدقيق (لطفي، ١٩٩٧: ١٣٥).

ج ـ الغموض في دور مراقب الحسابات ومسؤولياته في المجتمع ان الاختلاف حول الدور الذي يؤديه مراقبي الحسابات في المجتمع ومدى كفاية مسؤولياتهم الحالية، يُعد أهم العوامل التي تؤدي إلى وجود فجوة التوقعات في التدقيق، فعدم تحديد دور واضح لمراقب الحسابات، وعدم وضوح مسؤولياته هو السبب الرئيس في وجود تلك الفجوة، وهناك مؤشرين يدلان على غموض دور مراقب الحسابات ومسؤولياته وهي: (جربوع، ٢٠٠٤: ٣٧٧)

أولا: العدد المتزايد من حالات فشل المشروعات وإفلاسها بدون تحفظ مراقبي الحسابات في تقاريرهم على القوائم المالية لتلك المشروعات في السنوات السابقة على حدوث الفشل أو الإفلاس عن عدم قدرة هذه المشروعات على الاستمرار، وهو السبب الأساسي في وجود فجوة التوقعات.

ثانيا: المستثمرون لا يلجأون إلى مراقبي الحسابات إلا إذا كانت شركاتهم تعاني من مشكلات مالية أوتحقق خسائر.

د ـ انخفاض جودة الاداء التدقيقي: إن الانخفاض في جودة الأداء في التدقيق يؤدي الى عدم رضاء المجتمع عن عمل مراقبي الحسابات مما يعني زيادة فجوة التوقعات في التدقيق. حيث اوضحت الدراسة التي قام بها ديوان المحاسبة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية عن جودة أداء التدقيق في إحدى عشر مؤسسة مالية أفلست في عام ١٩٨٩ م إن مراقب الحسابات في ستة من هذه المؤسسات الإحدى عشر لم يؤدوا التدقيق كما يجب ولم يعدوا تقارير عن المشكلات المالية وأوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية طبقاً للمعايير المهنية للتدقيق في أمريكا Renshall، (١٩٧٦:١٠٦) ويوجد العديد من العوامل التي تؤدي إلى انخفاض جودة أداء عمليات التدقيق من جانب مراقب الحسابات ومن أهم هذه العوامل ما يأتي: (لطفي، ١٩٩٧: ١٣٥)

اولا: يقوم مراقبوالحسابات بالتنافس فيما بينهم للحصول على عمليات تدقيق جديدة، أو لعدم فقد العمليات الحالية.

ثانيا: قبول أتعاب قليلة عن عمليات تدقيق لا تتناسب مع المجهود لأدائها وذلك كنتيجة للمنافسة.

ثالثا: تأدية خدمات أخرى لزبائن التدقيق بأتعاب قليلة للحصول على رضا هؤلاء الزبائن وضمان تجديد تعيينهم سنوياً.

رابعا: عدم التحفظ بشأن الاستمرارية حينما يكون ذلك ضرورياً لعدم فقد الزبون.

خامسا: اتباع سلوك متساهل مع الزبائن كنتيجة لإدراك مراقب الحسابات أن الزبائن غير راضين عن دورهم.

سادسا: زيادة عمليات الاندماج بين مكاتب التدقيق الكبرى للحصول على عمليات تدقيق كبيرة مما يضع ضغوطاً كثيرة على مهنة التدقيق.

هـ ـ عدم اكتشاف مراقب الحسابات للغش والخطأ والتصرفات غير القانونية: تُعد مسؤولية مراقب الحسابات ودوره في رصد واكتشاف الغش في أثناء عملية التدقيق من الأمور القابلة للجدل بين المهنيين والمستفيدين من خدماتهم والتي تسهم فى نشوء فجوة التوقعات واتساعها Porter (١٩٩٣:٣٦)، إذ يعتقد الكثير من مستخدمي القوائم المالية أن رأي مراقب الحسابات النظيف يعنى أن المراقب قد اكتشف جميع الأخطاء المادية أو الغش اللذين ربما قد حدثا في أثناء الفترة الخاضعة للتدقيق، ومع ذلك فالبيانات الخاصة بمعايير التدقيق تختلف مع وجهة النظر هذه، وتحمل مراقب الحسابات مسؤولية ممارسة الحيطة والحذر فقط في أثناء إرجاء الفحص وقيام الإدارة بإبطال ضوابط الرقابة المحاسبية الداخلية وغير ذلك من أشكال الغش وان يتم إخفاؤه ببراعة لدرجة تفشل معها ممارسة الحيطة والحذر الواجبة في أثناء التدقيق فى رصد واكتشاف البيانات الكاذبة فى القوائم المالية الناتجة

عن اللجوء لهذه الأساليب. (السعدني،٢٠٠٧: ٢٥). وتختلف الممارسات والأشكال التي قد تندرج تحت مسمى عمليات الغش الممكن حدوثها في الشركات ودرجات تعقيدها على النحو الآتي: (العنقري، ٢٠٠٦: ٢)

اولا: استخدام الخداع مثل المناورات والتلاعب والتزييف أو التحريف في السجلات المحاسبية والمستندات الأخرى بهدف الحصول على مميزات غير شرعية وغير نظامية.

ثانيا: العرض غير السليم بقصد التحريف في المبالغ أو عدم الإفصاح في السجلات المحاسبية والقوائم المالية.

ثالثا: التطبيق غير السليم لأساسيات ومبادئ المحاسبة فيما يتعلق بالمبالغ والبنود وطرق عرضها والإفصاح عنها.

رابعا: الاستخدام غير الملائم للموجودات أو سرقتها.

و ـ الغموض والفهم الخاطىء من المستخدمين لتقرير مراقب الحسابات: التقرير هو الدليل المادي لما قام به ابان عملية التدقيق، الذي يبدي فيه رأيه بشأن مدى صدق القوائم المالية وعدالتها في التعبير عن نتائج اعمال الشركة ومركزها المالي، وهوأداة الاتصال أو الوسيلة التي يمكن للمساهمين، وأصحاب المصلحة في الشركة من التعرف على أحوالها (الحبوبي، ١٩٩٨: ٨).

الا أن الفهم الخاطىء من مستخدمي القوائم المالية لرأي مراقب الحسابات أدى الى وجود فجوة التوقعات، فمثلا التقريرالنظيف – وهو تقرير يُبدي فيه المراقب رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية لخلوها أو عملية التدقيق من ملاحظات جوهرية – انما يُفسر على أنه شهادة باستمرار ازدهار الشركة (متولي، ١٩٩٣: ١٧٣).

حيث يشير (البـاز،١٩٩٩: ٨٧) الـى أن شك مستخدمي القوائم المالية في رأي مراقب الحسابات، ولاسيما عند تعثر الشركة أو فشلها من دون انذار مبكر منه، ناتج عن غموض في تقرير مراقب الحسابات، وصعوبة فهمه

وكذلك استخدام لغة معيارية غير مفهومة عند مستخدمي القوائم المالية قد تجعل من تقرير مراقب الحسابات رمزا يصعب قراءته بدقة ومن ثمّ يثقل فهمه وإدراكه كاملا. (محمد،٢٠٠٥: ١١٧)

ز. التوقعات غير المعقولة: إن رغبة مستخدمي القوائم المالية في الحصول على تأكيد مطلق من مراقبي الحسابات بصحة تلك القوائم يعدّ من أسباب فجوة التوقعات Strawser، (١٩٩٠:١)، إذ من الصعوبة على مراقب الحسابات أن يوفر تأكيداً مطلقا بصحة القوائم المالية ويعود ذلك الى ما ذُكر في الفقرة (١٣) من إطار المعايير الدولية للتدقيق « إذ يعزز رأي مراقب الحسابات حول مصداقية البيانات المالية ما يوفره من مستوى عالٍ من الثقة وليس مطلقا إذ إن الثقة المطلقة في التدقيق لاً يمكن تحقيقها، نتيجة عدة عوامل منها(الاجتهاد، ومحددات النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية) وحقيقة إن معظم الادلة المتوفرة لدى مراقب الحسابات أدلة مقنعة، وليست حاسمة بطبيعتها (WWW.Ifac.com).

ح ـ القصور في معايير التدقيق و التقارير المحاسبية عن مسايرة التغيرات في المجتمع إن القصور في معايير التدقيق يتمثل في عجزها عن تحقيق بعض التوقعات لمستخدمي القوائم المالية مثل تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار، ومدى كفاية الافصاح المحاسبي ومراقبة التنبؤات المالية واكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية للشركة (١٩٩٦:٨) Lee،.

وأكد (غالي، ٢٠٠١: ٤٣) «أن العديد من المعايير تتضمن بدائلا للاختيار فيما له صلة بقضية معينة، مما يؤدي الى انخفاض الثقة بالمعايير، والتأثير على موقف مراقب الحسابات، في مواجهة إدارة الشركة، فيما يخص اختيارها من بين الطرق والسياسات او السياسات البديلة ومدى أثرها في المركز المالي للشركة «

من ذلك يمكننا القول إن عدم الافصاح والشفافية في التقارير المالية عن جميع النواحي والاحداث المهمة التي تؤثر في المركز المالي للشركة والتي يتوقع ممستخدمو القوائم المالية الافصاح عنها يؤدي الى تعدد فجوة التوقعات في التدقيق.

٣. انواع فجوة التوقعات في التدقيق

من خلال تحديد مفهوم فجوة التوقعات في التدقيق والعوامل التي ادت الى نشوئها في بيئة العمل التدقيقي يمكن تحديد أنواع فجوة التوقعات في التدقيق وكما موضح بالشكل (٢) الآتي:

الشكل (٢)

أنواع فجوة التوقعات في التدقيق

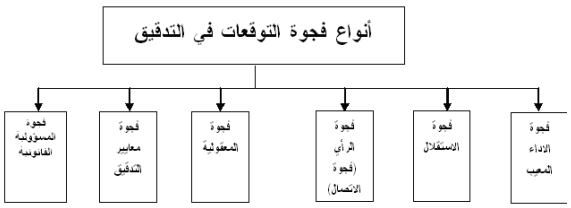

المصدر: اعداد الباحث

أ ـ فجوة الاداء المعيب: وتعبّر تلك الفجوة عن الأداء المهني غير الكفء لبعض مراقبي الحسابات وقد عرفتها لجنة (porter،1993:50) بأنها التباين بين مايتوقع مستخدمو القوائم المالية أدائه من مراقب الحسابات بصورة معقولة، وبين ما يدرك مراقبو الحسابات عليهم إنجازه وعبّرعنها (غالي، ٢٠٠١: ٧) بأنها الاختلاف بين الأداء المتوقع طبقا لمعايير التدقيق، والأداء الفعلي لمراقبي الحسابات، وبذلك فهي تعبر عن الأداء غير الكفء لبعض مراقبي الحسابات بسبب النقص أو القصور في الكفاية المهنية او إهماله في أداء واجباته طبقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها، فضلا عن عدم استخدام مراقبي الحسابات للأساليب الحديثة في عملية التدقيق، ومنها النسب المالية والتحليل الاحصائي أو الحاسوب.

ب ـ فجوة الاستقلال: إن الفجوة في استقلال مراقب الحسابات تتمثل في انحراف السلوك الفعلي عن الاستقلال المتوقع، طبقا لقواعد السلوك المهني وتوقعات المجتمع له (الجوهري،١٩٨٥: ٢٢٦) الأمر الذي يؤدي الى زيادة الشك لدى مستخدمي القوائم المالية في استقلال مراقب الحسابات في مراحل التخطيط والتنفيذ وتقرير نتائج المراقبة.

ج ـ فجوة الرأي (فجوة الاتصال): إن فجوة رأي مراقب الحسابات، الظاهر في تقريره تشير الى الاختلاف بين توقعات مستخدمي القوائم المالية لرأي مراقب الحسابات وبين رأي مراقب الحسابات الوارد فعلاً في تقريره عن نتائج تدقيق تلك القوائم (الباز،١٩٩٩: ٦٩) في حين يرى آخرون أن فجوة الرأي تعزى الى رغبة مستخدمي القوائم المالية في الحصول على تأكيد مطلق من مراقبي الحسابات بصحة القوائم المالية، يتزامن ذلك مع تواضع ثقتهم في رأي مراقب الحسابات لا سيما في حالة تعثر الشركة من دون إنذار مبكر منه، فضلاً عن غموض التقرير وصعوبة فهمه (محمد، ٢٠٠٥: ١١٧).

د ـ فجوة المعقولية: وهي التباين بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وادراكهم لأداء مراقب الحسابات، و بين مايستطيع إنجازه بصورة معقولة،Porter (١٩٩٣:٥٠) و يمكن تحديد التوقعات غير المعقولة الشائعة لمستخدمي القوائم المالية والرأي العام، والمطلوب تلبيتها لهم من مراقب الحسابات بالآتي: (العلي، ٢٠٠٤: ٦)

اولا: ضمان صحة للقوائم المالية.

ثانيا: إعطاء الإرشادات والإنذار المبكر بفشل الشركة أو عدم قدرتها على الاستمرار.

ثالثا: اكتشاف جميع حالات الغش والأخطاء والإبلاغ عنها للسلطات التشريعية.

رابعا: الإبلاغ عن التصرفات غيرالقانونية للشركة.

هـ ـ فجوة معايير التدقيق: وهي الفرق بين التوقعات المعقولة لمستخدمي القوائم المالية من مراقبي الحسابات، وبين الأداء المتوقع من مراقبي الحسابات، طبقا لمعايير التدقيق». (الباز،١٩٩٩: ٧٠)

و ـ فجوة المسؤولية القانونية: إن السبب الأساسي في القضايا المرفوعة ضد مراقبي الحسابات يكمن في تباين في فهم مستخدمي القوائم المالية ورجال القضاء لنطاق المسؤولية القانونية والمهنية لمراقب الحسابات، والذي تسبب في العديد من الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المراقبين(الباز،١٩٩٩: ٧).

٤. دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات

يتضح دور الحوكمة في تضييق فجوة التوقعات ما بين مراقبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية في جانبين:

أ- دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات من جانب مراقب الحسابات

أشارت الفقرة (ج) من المبدا الخامس (الإفصاح والشفافية) من مبادىء حوكمة الشركات لمنظمة (OECD) الى أنه ينبغى على الشركة أن تقوم بتدقيق خارجي سنوي مستقل من مراقب حسابات مستقل وكُفء ومؤهل يستطيع ان يقدم تأكيدات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تعبر بصدق وعدالة عن المركز المالي ونتائج أعمال الشركة لذا فالحوكمة تدعم استقلالية مراقب الحسابات وتؤكد أن يكون كفوءاً ومؤهلاً وذا خبرة كافية تمكنه من إبداء الرأي بالقوائم المالية في مدى تعبيرها عن المركز المالي ونتائج اعمال الشركة (مبادىء منظمة التنمية والتعاون، ٢٠٠٤: ٤٥) وكما موضح في الشكل (٣):

شكل (3)
دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات من جانب مراقب الحسابات

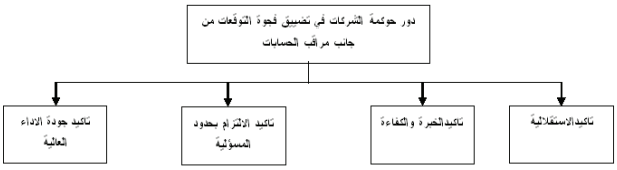

المصدر: اعداد الباحث

أولا: تاكيد إستقلالية مراقب الحسابات

تعمل اليات حوكمة الشركات على تدعيم استقلالية مراقب الحسابات لتعزز الثقة في الرأي الذي يبديه مراقب الحسابات في تقريره على القوائم المالية المنشورة، ومن أهم آليات الحوكمة اللازمة لتدعيم استقلالية مراقب الحسابات: (دليل قواعد حوكمة الشركات في الامارات، ٢٠٠٧: ٧).

١. ينبغي أن يكون مراقب الحسابات مستقلا عن الشركة، وعن أعضاء مجلس ادارتها وألا يكون مساهما أو عضوا في مجلس إدارتها وأن يتم تعيينه بقرار من الهيأة العامة للشركة مع تحديد أتعابه السنوية، وهذا أيضا يؤيد البند المذكور سلفا من ضرورة استقلال مراقب الحسابات، الا أنه يؤدي الى تنازل العديد من مراقبي الحسابات عن دورهم الاستشاري بالعديد من الشركات ومن ثمّ تقل إيرادتهم بشكل ملحوظ

٢. لايحق لمجلس الادارة بأي حال من الاحوال التدخل بعمل مراقب الحسابات، اذ تمثل إدارة الشركة أو مجلس الادارة صدر الضغط الأكبر على مراقب الحسابات، كما أنها في الوقت نفسه تشكل مصدرا لعدم ثقة مستخدمي القوائم المالية، ويمكن التطرق إلى الضغوط التي تمارسها الإدارة على مراقب الحسابات المستقل في العناصر الآتية(فاتح، ٢٠٠٨: بلا)

(أ) عند قيام مراقب الحسابات بوضع برنامج التدقيق وتحديده للاختبارات والإجراءات ووقت القيام بها تحرص إدارة الشركة على التركيز على نقاط معينة دون الأخرى، كما أنها لا تمكنه من الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة، والتي يرى مراقب الحسابات ضرورة الحصول عليها، نظرا لخوفها من اكتشاف تلاعبها أو حرصاً على بعض الأسرار.

(ب) عند قيام مراقب الحسابات بعملية الفحص وإجراء الاختبارات اللازمة للدفاتر والسجلات، وانتقاد أنظمة الرقابة الداخلية وقيامه بالإجراءات الضرورية للتحقق من وجود أصول الشركة ومن ملكيتها لها وعدم وجود مرهونات عليها لصالح الغير، ومتابعة الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية، حيث تتدخل إدارة الشركة في عمل مراقب الحسابات وتجعله يركز على بعض البنود من دون الأخرى.

(ج) عند قيام مراقب الحسابات بكتابة التقارير ورغبة الادارة في تعديل رأيه أو إحجامه عن الإفصاح عن بعض الحقائق المالية التي تهم الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية.

٣. أن يقوم مراقب الحسابات وبشكل سنوي بما يأتي: (حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين: ٢٢١)

- يؤكد من خلال رسالة مكتوبة أنه طرف يتمتع بالأمانة والاستقلالية بشكل تام عن إدارة الشركة، وأنه يقدم رأيه عن القوائم المالية المعدة من الإدارة بشكل موضوعي.
- الإفصاح الخطي بموجب المعيار رقم (١) (ISBS No. ١) الصادر عن مجلس معاييرالاستقلال الذي يتطلب منه، وعلى الأقل مرة كل سنة أن يفصح إلى لجنة التدقيق في الشركة بشكل مكتوب عن أي علاقة بينه وبين الشركة تتضارب مع استقلاليته.

٤. ان لا يتم التعاقد مع مراقب حسابات الشركة لأداء أية اعمال اضافية تخضع لإبداء رأي مراقب الحسابات عند تدقيقه لحسابات الشركة وقوائمها المالية، وفي مصر أثار هذا الموضوع جدلا بين مراقبي الحسابات ومستشاري الضرائب، اذ طالبت جمعية خبراء الضرائب والاستثمار بعدم تكليف الشركات لمراقبي حساباتها للقيام بأعمال الاستشارة الضريبية أو اعتماد الاقرار الضريبي، وذلك تحقيقاً لمبدأ استقلالية مراقب الحسابات ومنع تعارض المصالح وفقاً لما نصت عليه مبادئ الحوكمة (قهوة البورصة المصرية، ٢٠٠٨: بلا).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل الفقرة ٢٠٨ (a)» « من قانون SOX)) أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) هناك قواعد جديدة وسعت بموجبها المتطلبات ذات الصلة باستقلالية مراقب الحسابات وذلك من خلال حظر الخدمات غير التدقيقية التي يمكن لمراقب الحسابات تقديمها هناك، وتشمل تلك الخدمات ما يأتي Lander، (٢٠٠٤: ٧٧):

أ - مسك السجلات المحاسبية أو أية خدمات أخرى ذات صلة بالسجلات المحاسبية أو التقارير المالية، وكذلك

الخدمات القانونية والضريبية وخدمات تصميم وتنفيذ أنظمة المعلومات المالية.

ب ـ خدمات التدقيق وإبداء الرأي حول أنواع معينة من التقارير أو المساهمة في إعدادها إلا إذا ثبت وبشكل معقول عدم خضوع نتائج الخدمات والتقارير المذكورة لإجراءات التدقيق المتعارف عليها وخلال فترة تدقيق الكشوفات المالية للشركات الخاضعة للتدقيق.

ت ـ خدمات التدقيق الداخلي ذات الصلة بالرقابة المحاسبية والأنظمة المالية والكشوفات المالية للشركات الخاضعة للتدقيق، إلا إذا ثبت وبشكل معقول عدم خضوع الخدمات أعلاه لإجراءات التدقيق المتعارف عليها وخلال فترة تدقيق الكشوفات المالية لتلك الشركات.

٥ ـ ضرورة تناسب أتعاب أداء الأعمال الإضافية مع طبيعة العمل المطلوب وألا تصل قيمتها بالنسبة لأتعاب مراقب الحسابات عن أعمال التدقيق إلى الحد الذى يهدد إستقلاله فى أداء عمله، فقد وضع المجمع الامريكي للمحاسبين القانونيين بعض المعايير الخاصة بذلك التي من أهمها أن لا تزيد أتعاب مراقب الحسابات من الزبون الواحد عن (١٠ ٪) من مجموع الأتعاب الكلية للمكتب.

٦ ـ التغيير الالزامي لمراقبي الحسابات كل خمس سنوات يجعلهم في وضع يقاومون فيه الضغوط التي تشكلها الإدارة عليهم وتسمح لهم بأداء عملهم بحرفية وموضوعية واستقلالية أفضل.

ثانيا: تأكيد الكفاءة والخبرة

تؤكد مبادىء الحوكمة على أن يقوم مجلس الادارة وبناءاً على توصيات لجنة التدقيق ترشيح مراقب الحسابات ممن تتوافر فيه الكفاءة والخبرة والسمعة الكافية، وان تكون خبرته وكفاءته وقدراته تتناسب مع حجم وطبيعة نشاط الشركة ومن تتعامل معهم. إن هذا الاجراء يعزز القدرة التنافسية بين مزاولي المهنة من أجل الارتقاء بمستوى الاداء المهني، وذلك لتوفير احتياجات سوق العمل من مراقبي الحسابات ممن لهم الدراية الكافية والقدرة على أداء مثل تلك الاعمال وممن تتوافر فيهم معايير الاداء المهني الجيدة، من أجل كسب ثقة المساهمين في ماتم اعتماده من قبلهم من تقاريرمالية وما يسند اليهم من أعمال إضافية (صقر، ٢٠٠٨: بلا)

ثالثا: تأكيد جودة الأداء العالية

أشارت مبادىء حوكمة الشركات بأن مراقبي الحسابات عليهم واجب بالنسبة للشركة هو أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية المهنية في عملية التدقيق، إذ إن التزام مراقب الحسابات بمعايير التدقيق وقواعد وضوابط السلوك المهنية الصادرة عن الجهات المهنية ذات العلاقة عند عملية التدقيق ترفع من مستوى أدائه فضلا عن اعتماده التخطيط المناسب ووضع برامج التدقيق الملائمة والأشراف على تنفيذها وجمع أدلة إثبات لتقليل مخاطر التدقيق في عدم اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية التي قد توجد في القوائم المالية، يؤدي بالنتيجة الى تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية برأي مراقب الحسابات. (مبادىء حوكمة الشركات لمنظمة التنمية والتعاون، ٢٠٠٤:٤٤)

وأكدت مبادىء الحوكمة أيضا ان يلتزم بالمبادىء والقواعد المحاسبية المحلية من حيث المضمون لا الشكل فقط وعلى الرغم من أن مراقب الحسابات يقر بذلك في خطاب التكليف من خلال تأكيده لأدارة الشركة ببذل العناية المهنية في أدائه المهني لعملية التدقيق. الا أن قواعد الحوكمة هنا لفتت نظر مراقبي الحسابات الى ضرورة التركيز على الجوانب الاجرائية لعملية التدقيق من دون التقيد بالجوانب الشكلية في أثناء بذله العناية المهنية اللازمة. (دليل المحاسبين، ٢٠٠٨: بلا)

رابعا: تأكيد حدود المسؤولية

أشارت الفقرة (د) من مبدا الافصاح والشفافية من مبادىء حوكمة الشركات لمنظمة الـ(OECD) أنه ينبغي على مراقبي الحسابات أن يكونوا قابلين للمساءلة و المحاسبة أمام المساهمين وبحدود نطاق عملهم الذي يتحدد من خلال بنود العقد من حيث كونه تدقيق تفصيلي، أو اداء خدمة معينة، أو كشف لحالة اختلاس معينة، أو أي خدمة اخرى يطلبها الزبون.

ب- دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات من جانب الشركة

تؤكد الحوكمة على وجود نظام رقابة داخلية متين يجعل احتمال نشوء الاختلاس أو التزوير أمراً صعبا إن لم يكن مستحيلا، وذلك لما يفرضه هذا النظام من الردع الأدبي تجاه الموظفين الذين يعملون جيدا بوجوده فيترددون من المجازفة فيه؛ وذلك لأن هذا النظام سيكشفه بسرعة، وذلك يؤدي الى الحصول على قوائم مالية غير مضللة وخالية من غش وتلاعب الإدارة والموظفين، وتؤكد مبادىء الحوكمة ايضا على ضرورة تشكيل لجنة التدقيق بما لها من دور مهم

في جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة بالمعلومات المالية وكما هو موضح بالشكل (٤) الآتي:

شكل (4)
دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات من جانب الشركة

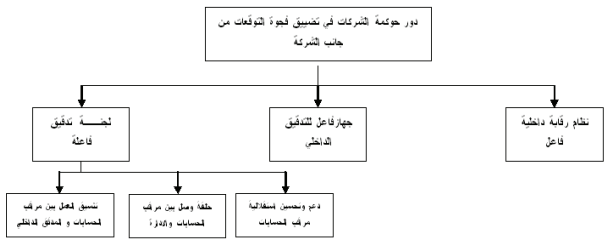

المصدر : اعداد الباحث

اولا: وجود نظام رقابة داخلية فاعل

ويقصد بنظام الرقابة الداخلية مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تضعها الإدارة لغرض حماية موجوداتها والحصول على المعلومات اللازمة والاطمئنان على دقة البيانات الحسابية والاحصائية التي تُعد ضرورية لإنجاح الشركة، فالإدارة لا يمكن أن تخطو خطوات صحيحة أو تتخذ قرارات سليمة، الا إذا كانت مبنية على معلومات دقيقة يمكن الاعتماد عليها (الطحان، ١٩٧٦: ٢٠١) فهو يهيء الوسيلة الفاعلة لمسك وتحضير الحسابات بما يمكّن الإدارة من الحصول على المعلومات المختلفة التي تحتاج اليها دوما والاعتماد على تلك الحسابات للمحافظة على موجوداتها، كما يهيء الوسيلة الفاعلة لصيانة الموجودات من خطر الاختلاس اوالتزوير أو السرقة. (الطحان، ١٩٧٦: ٢١٢)

ويهتم مراقب الحسابات في الشركة وبصفة خاصة بمدى فاعلية الرقابة الداخلية في حماية موجودات الشركة وتوفير بيانات محاسبية يمكن الاعتماد عليها، إذ يعتمد وبدرجة كبيرة على نظام الرقابة الداخلية في الشركة وكذلك نتائج اختبارات الالتزام بالاختبارت الرقابية الموضوعة للتاكد بدرجة معقولة من امانة عرض ارصدة القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها طبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها. (توماس وهنكي، ١٩٩٩: ٣٦٦) وقد أشارت قواعد حوكمة الشركات في مصر بأنه ينبغي أن يكون لدى الشركة نظام محكم للرقابة الداخلية يهدف إلى وضع تقييم لوسائل واجراءات إدارة المخاطر في الشركة، وعلى مجلس الإدارة إجراء تدقيق سنوي لضمان فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وبيان النتائج التي يتوصل اليها في تقريره السنوي إلى المساهمين. (قواعد ومعايير حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية،٢٠٠٥)

ثانيا: وجود جهاز للتدقيق الداخلي في الشركة

عرفت لجنة العمل التابعة لمعهد المدققين الداخليين (IIA)التدقيق الداخلي الى أنه « نشاط مستقل وتأكيد موضوعي ذو طبيعة استشارية يهدف الى اضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها، ويساعد التدقيق الداخلي الشركة على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي لتقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر وفاعلية الرقابة وفاعلية عملية إدارة حوكمة الشركات « . (يعقوب، ٢٠٠٥: ١٢٠) ومن خلال التعريف أعلاه يمكن تحديد أهداف التدقيق الداخلي على الوجه الآتي: (جمعة، ٢٠٠٣: ١٠)

١. زيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها.
٢. تقويم وتحسيين فاعلية إدارة المخاطر في الشركة.
٣. تقويم وتحسين فاعلية الرقابة في الشركة.
٤. تقويم وتحسين فعالية حوكمة الشركات في الشركة.

والشكل (٥) الآتي يبين أهداف وظيفة التدقيق الداخلي الحديثة في دعم أهداف حوكمة الشركات:

شكل (5)
أهداف وظيفة التدقيق الداخلي الحديثة في دعم أهداف حوكمة الشركات

المصدر : يعقوب، 2005

ويتضح من الشكل (٥) إن أدوار المدققين الداخليين تصب في تعزيز تحليل المخاطر وتقويمها ومراجعة المعلومات وملاءمتها والإذعان للسياسات والإجراءات والقوانين، حيث تصب جميعها في اضافة قيمة لعمليات الشركة وتحسينها وتعزيز عمليات الحوكمة، ويعمل المدقق الداخلي بشراكة مع الإدارة لكي يوفر لمجلس الادارة والى لجنة التدقيق والادارة التنفيذية التاكيد بأن المخاطر تتم مراقبتها

وادارتها بفاعلية، وان عمليات الحوكمة فاعلة وقوية، وعليه فإن المدققين الداخليين يقدمون توصيات لتعزيز العمليات والسياسات والاجراءات حينما يكون هناك مجالٌ للتحسين في أي مكان في الشركة، فحينما تتحقق اهداف التدقيق الداخلي يؤدي بالنتيجة الى تعزيز أهداف حوكمة الشركات (يعقوب، ٢٠٠٥: ١٢٤) اذ تُعد وظيفة التدقيق الداخلي الاساس في تلبية متطلبات حوكمة الشركات لما لها من دور اساسي ومهم في تقوية دعائمها وحماية حقوق المساهمين والحفاظ على اموال الشركة مما يتطلب التعاون البناء بينه وبين لجنة التدقيق وإدارة الشركة ومراقب الحسابات لتوفير معلومات موثوقة على أن تتسم العلاقة بينهم بالشفافية من حيث تبادل المعلومات.(يعقوب، ٢٠٠٥: ٢٧٣)

ومن الجدير بالذكر بان التشريعات الحديثة ومقترحات الأسواق المالية بالنسبة لحوكمة شركات افضل طالبت بأن يكون للتدقيق الداخلي دورا فريداً في عملية الحوكمة الأمر الذي أدى الى اصدار توصيات مختلفة و متعددة بأن يقدم جهاز التدقيق الداخلي تقاريره مباشرة الى لجنة التدقيق، وليس للادارة العليا. ومثل هذه التوصيات يمكن أن تسبب توتر مع الدور الاكثر تقليديا للتدقيق الداخلي كونه عيون وآذان الادارة (دهمش، ٢٠٠٥: ٨).

وبنظرة شاملة للتوترات المحتملة التي يمكن أن توجد في حالة قيام وظيفة التدقيق الداخلي في خدمة سيدين يبينها الشكل (٦) الآتي:

الشكل رقم (٣)

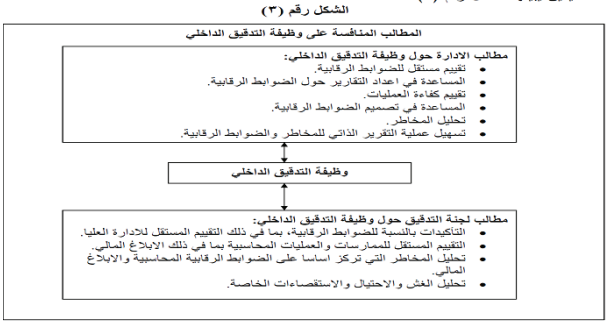

المصدر:((دهمش، ٢٠٠٥: ٨)

لقد شخص الشكل(٦) النشاطين الأساسيين للتدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات على أنهما:

- مراقبة المخاطر.
- تزويد التأكيد بخصوص الضوابط الرقابية

ثالثا: وجود لجنة تدقيق فاعلة في الشركة

١. تعريف لجنة التدقيق

عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (CICA) لجنة التدقيق بأنها «لجنة مكونة من أعضاء من مجلس ادارة الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في تدقيق القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة. وتعد لجنة التدقيق كحلقة وصل بين مراقب الحسابات ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح مراقب الحسابات ونطاق عملية التدقيق ونتائجها، وكذلك الرقابة الداخلية للشركة، وجميع المعلومات المالية المعدّة للنشر «

٢. ابرز مهمات لجنة التدقيق بالنسبة لمراقب الحسابات:

أ ـ تسمية مراقب الحسابات وتحديد أجوره ومناقشته حول نطاق التدقيق قبل بدايته وحول العوامل التي قد تضعف من استقلاليته ومن مهامها أيضا مراجعة نتائج التدقيق على مراقب الحسابات (دهمش، ٢٠٠٣: ١١)

ب ـ متابعة ومراقبة استقلالية مراقب الحسابات ومدى موضوعيته، ومناقشته حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق ومدى فعاليتها وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة (ضوابط حوكمة الشركات المساهمة في هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية لسنة ٢٠٠٧: ١١)

ت ـ اقتراح مراقب الحسابات للسنة المالية التالية للشركة ودراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها، وتكون اللجنة حلقة الوصل بين مراقب الحسابات ومجلس الإدارة؛ بما يمكن مراقب الحسابات من القيام بعمله بمنأى عن أي قيود أو تأثيرات من قبل مجلس الإدارة وإدارة الشركة (الهيأة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٤)

ث ـ التحقق من أن الخدمات المهنية التي يقدمها مراقب الحسابات للشركة اقتصرت على تدقيق القوائم المالية للشركة والخدمات المهنية الأخرى التي يقدمها المحاسب القانوني للشركة تنفيذاً لمتطلبات نظامية محددة. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٤)

ج ـ مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مراقب الحسابات والتأكد من استيفائه للشروط الواردة في التشريعات النافذة، وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته.

٣. دور لجان التدقيق في تعزيز الحوكمة وتضييق فجوة التوقعات

ان للجنة التدقيق دوراً رئيسا في تعزيز الحوكمة من خلال قيامها بالتحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة

معقولة.(الرحيلي، ٢٠٠٧: ١٩٦) وتساعد لجان التدقيق على تضييق فجوة التوقعات من خلال:

(أ) دعم وتحسين استقلالية مراقب الحسابات أشار (غالي، ٢٠٠٢: ٣٨) انه لتدعيم استقلال مراقب الحسابات يجب أن تتولى لجنة التدقيق مسؤولياتها في التوصية بمراقب الحسابات وتحديد أتعابه، ومناقشة تقاريره، ومحاولة تقريب وجهات النظر المختلفة بين الادارة ومراقب الحسابات بهدف تصحيح التوقعات غير المعقولة إن وجدت مع المحافظة على استقلال مراقب الحسابات. وبهذا الصدد أشارت دراسة، Green (١٩٩٤:١٥١) إلى أن لجنة التدقيق الفعالة يمكن أن تساعد في تضييق فجوة التوقعات، وذلك من خلال مراقبة الإدارة وتحسين استقلالية مراقب الحسابات.

وطلب تقرير Smith في المملكة المتحدة من لجان التدقيق فيما يتصل بتعيين وعمل مراقب الحسابات في الشركات المساهمة ان تقوم بما ياتي: (المشهداني، ٢٠٠٧: ١٣٤)

(١) تقديم التوصيات إلى مجلس إدارة الشركة فيما يتصل بتعيين أوإعادة تعيين مراقب الحسابات، والمصادقة على أتعابه، وصيغ الالتزامات المالية ذات العلاقة، وكذلك المراجعة السنوية لأمر استقلالية مراقب الحسابات والإشراف على ذلك بشكل موضوعي وفعال. بعد الأخذ بالاعتبار المتطلبات التنظيمية والمهنية الملائمة في المملكة المتحدة.

(٢) تطوير وتنفيذ سياسة التزام مراقب الحسابات بتقديم الخدمات غير التدقيقية بعد الأخذ في الاعتبار الأدلة الأخلاقية الملائمة ذات الصلة وبما لا يؤثر على استقلالية مراقب الحسابات وموضوعيته.

(ب) حلقة وصل بين مراقب الحسابات والادارة بين(السعدني،٢٠٠٧: ٢٦) إن تعيين لجان تدقيق في معظم الشركات العامه قد ساعد فى تضييق فجوة التوقعات عن طريق تزويد مراقب الحسابات بوسيلة لتسوية المنازعات مع الإدارة من خلال تسهيل حصوله على المستندات والبيانات اللازمة لأدائه لعمله.

وقد أشار تقريرWinter في الصدد نفسه إلى أن لجنة التدقيق تمارس دوراً كبيراً في تنظيم العلاقة بين المديرين التنفيذيين ومراقب الحسابات من خلال قيام اللجنة المذكورة بما يأتي: (المشهداني، ٢٠٠٧: ١٣٤)

(١) تحمل المسؤولية في اختيار مراقب الحسابات والتوصية بتعيينه في اجتماع الهيئة العامة، وكذلك تحديد صيغ التعيين وشروطه.

(٢) الإشراف على العلاقة التي تربط بين مراقب الحسابات وبين الشركة وإدارتها التنفيذية ولا سيما ما يتصل باستقلالية مراقب الحسابات، والإشراف كذلك على الخدمات غير التدقيقية المقدمة منه وضمان حصوله على كل المعلومات المطلوبة لإنجاز مهماته.

(ج) تنسيق العمل بين مراقب الحسابات و المدقق الداخلي ان لجنة التدقيق عادة ماتكون بصفة عامة مسؤولة عن استعراض نظام وبرنامج التدقيق الداخلي، وكيفية التنسيق بينه وبين التدقيق الخارجي ولدى استكمال عمليات التدقيق الداخلي، تقوم لجنة التدقيق باستعراض اية نتائج مع المدقق الداخلي، لذا فإن للجان التدقيق دورا مهما في تنسيق المعلومات والتعاون بين المدقق الداخلي ومراقب الحسابات حيث يوفر المدقق الداخلي معلومات موثوقة الى مراقبي الحسابات، وبهذه الحالة فان مراقبي الحسابات يمكن ان ينجزوا تدقيقهم بشكل كفوء وفاعلية أكبر ويوفروا مستوى تأكيد أعلى.(حوكمة الشركات في القرن العشرين: ٢١٧)

إن جودة الاتصال بين الطرفين يمكن ان تعزز وتساعد التدقيق الداخلي بالاسهام في دعم التقارير المالية بمستوى عالٍ، هذا التنسيق لوظائف التدقيق المختلفة(التدقيق الخارجي والداخلي) يعرف بالتغطية الكلية للتدقيق. حيث يمكن مراجعة عمليات بناء حوكمة الشركات الحالية والوصول به الى المستوى المقبول او المرضي لفائدة جميع الاطراف المهتمة.

ومما تجدر الاشارة إليه أن وظيفة اللجنة اشرافية، وهي تدرك أن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية للشركة، وإن مراقب الحسابات مسؤول عن تدقيق تلك القوائم المالية، هذا بالاضافة الى أن اللجنة تدرك أن الادارة المالية (بما في ذلك موظفي التدقيق الداخلي) وكذلك مراقبي الحسابات لديهم وقت اطول، ومعرفة أكبر، ومعلومات أكثر تفصيلا عن الشركة عما لدى اعضاء اللجنة. ومن ثم فإن اللجنة لدى قيامها بمسؤولياتها الإشرافية لا تقدم رأيا قائماً على الخبرة أو أي تاكيد خاص بالنسبة للقوائم المالية الخاصة بالشركة، أو أي شهادة مهنية بالنسبة لعمل مراقب الحسابات. (حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين، ص ٢٢١).

مما سبق يمكن القول بأن آليات حوكمة الشركات من جانب مراقب الحسابات، ومن جانب الشركة تعزز الثقة بالقوائم المالية المنشورة وبرأي مراقب الحسابات قي مدى تمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال.

. المصادر

المصادر العربية:

أ- الوثائق

١. دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية اكتوبر ٢٠٠٥.

٢. ضوابط حوكمة الشركات المساهمة العامة ومعايير الانضباط المؤسسي في هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية لسنة ٢٠٠٧

٣. دليل لإرساء أسس حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة - واشنطن دي، سي ٢٠٠٣، ط٣، ترجمة سمير كريم.

ب- الكتب بالغة العربية

١. ابن منظور المتوفي (٧١١)هـ، (د، ت)، لسان العرب المحيط، تقديم عبد الله العلايلي، اعداد وتصنيف، يوسف الخياط، دار لسان العرب، د - ت، بيروت.

٢. ابو طبل، عيسى و محمود، عبد المنعم، المراجعة اصولها العلمية والعملية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٥.

٣. ارنيز، الفين لوبك جيمس،(٢٠٠٢)، « المراجعة مدخل متكامل «، ترجمة احمد حامد الحجاج وكمال الدين سعيد، الطبعة الاولى، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٤. الالوسي،حازم هاشم (٢٠٠٣)، « الطريق الى علم المراجعة والتدقيق، الجزء الاول، الطبعة الاولى، الجامعة المفتوحة، طرابلس، الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب، دار الكتب الوطنية، بنغازي - ليبيا.

٥. بن زكريا، ابو الحسن احمد بن فارس، (د، ت)، « معجم اللغة العربية «، تحقيق عبد السلام محمد هارون، المجلد الرابع، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٦. توماس، وليم، امرسون هنكي، ١٩٨٩، «المراجعة بين النظرية والتطبيق « ترجمة احمد حامد الحجاج وكمال الدين سعيد، الطبعة الاولى، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٧. خليل، محمد أحمد،المراجعة والرقابة المحاسبية، دار الجامعات المصرية ١٩٦٨

الطحان، صبيح، (١٩٧٦)، « اصول التدقيق الحديث « الجزء الاول، الطبعة الاولى، مطبعة الزمان، بغداد.

٨. عبد الله، خالد امين، (٢٠٠٤)، « علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

٩. غالي، جورج دانيال، (٢٠٠١)، « تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة، ط١، الدار الجامعية، الاسكندرية.

١٠. لطفي، امين السيد، (١٩٩٧)، « الاتجاهات الحديثة في المراجعة والمراقبة على الحسابات «، دار النهضة العربية، القاهرة.

١١. ناصيف، الياس، الكامل في قانون التجارة، الجزء الثاني، الشركات التجارية، منشورات البحرالمتوسط، بيروت، بلا سنة نشر.

ج- البحوث والاطاريح والرسائل الجامعية

١. احمد مفضل، ابراهيم عبد القدوس، (٢٠٠٤)، « دور مراقب الحسابات في الاستجابة لتوقعات مستخدمي القوائم المالية « رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

٢. الجعفري، وسن عبد الصمد، (٢٠٠٦) « دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية» المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد.

٣. الحبوبي، علي عبد المنعم، (١٩٨٨) « المشاكل التي تواجه مراقبي الحسابات وأثرها في مستوى التزامهم بمعيار الحياد والاستقلال «، دراسة تحليلية لعينة من مراقبي الحسابات (القطاع الخاص) في العراق «، المعهد العربي للمحاسبة والتدقيق، بغداد.

٤. خلف، نهلة طعمة،(٢٠٠٦)، « التنظيم القانوني لمراقب الحسابات في شركات القطاع الخاص «رسالة ماجستير، كلية القانون - جامعة بغداد.

٥. روزقي، اميرة متي، (٢٠٠٥) « فجوة التوقعات بين مراقبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية وسبل تضييقها»، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، الموصل.

٦. الروزنامجي، سندس سعيد،(٢٠٠٧)، «التحكم المؤسسي في التدقيق الداخلي « المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد.

٧. محمد حسن، بشرى عبد الوهاب (٢٠٠٨)، «العوامل المؤثرة في جودة التدقيق ـ انموذج مقترح لتضييق فجوة

التوقعات بين المدققين والمستثمرين في سوق العراق للاوراق المالية»، اطروحة دكتوراة، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد.
٨. المشهداني، بشرى نجم، ٢٠٠٧ « الإطار المقترح لحوكمة الشركات المساهمة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية»، اطروحة دكتوراة، كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد
٩. يعقوب، فيحاء عبد الله، ٢٠٠٥، «التدقيق الداخلي ودوره في التحكم المؤسسي دراسة تطبيقية على المصارف العراقية الخاصة «. اطروحة دكتوراة، كلية الادارة والاقتصاد /الجامعة المستنصرية

د- البحوث والدوريات العربية

١. أبو العطا، نرمين(٢٠٠١)، « حوكمة الشركات سبيل التقدم.. مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية»، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
٢. الباز، مصطفى علي (١٩٩٩)، « استخدام النظرية السببية في التنبوء بفجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية «، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الاول، مايو.
٣. البشير، محمد(٢٠٠٣)، التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات، جمعية المحاسبين القانونين الاردنيين، المؤتمر العلمي المهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، عمان-الاردن، ايلول، ٢٠٠٣.
٤. جربوع، يوسف محمود (٢٠٠٤)، « فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة « مجلة الجامعة الاسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية، مجلد ١٢، العدد٢، يونيو، ٢٠٠٤.
٥. جربوع، يوسف محمود،(٢٠٠٨) « مجالات مساهمة التغير الالزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله « مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ص ٧٥٧ – ص ٧٩٤.
٦. جمعة، احمد حلمي (٢٠٠٣)، «التحكم المؤسسي وابعاد التطور في اطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي «، جمعية المحاسبين القانونين الاردنيين، المؤتمر العلمي المهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، عمان-الاردن، ايلول، ٢٠٠٣.
٧. جمهاني، عمر عيسى حسن (٢٠٠٠)، « الاسباب المؤدية الى تغيير مدقق الحسابات القانوني «، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان – سوق الاوراق المالية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، العدد ١٦، جامعة اليرموك.
٨. الجوهري، علي محمد (١٩٨٥)، « استقلال مراجع الحسابات «، التجارة والتمويل، كلية التجارة، العدد الاول، جامعة طنطا.
٩. خليل، محمد أحمد إبراهيم،٢٠٠٧، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية.
١٠. خوري، نعيم سابا(٢٠٠٣)،» اين يقف الاردن من التحكم المؤسسي، جمعية المحاسبين القانونين الاردنيين، المؤتمر العلمي المهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، عمان-الاردن، ايلول، ٢٠٠٣.
١١. دبلة، فاتح و بشير، بن عيشي (٢٠٠٣) «حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق المالية « المؤتمر العلمي المهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، عمان-الاردن، ايلول، ٢٠٠٣.
١٢. دهمش، نعيم واخرون (٢٠٠٣)، «الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة»، المؤتمر العلمي المهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، عمان-الاردن، ايلول، ٢٠٠٣.
١٣. دهمش، نعيم (٢٠٠٥)،» الحاجة للابداع المحاسبي لربط العلاقة بين التدقيق الداخلي والحاكمية المؤسسية «، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان ـــ الاردن.
١٤. الرحيلي، عوض سلامة (٢٠٠٦) « لجان التدقيق كأحد دعائم حوكمة الشركات «، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والإدارة، م ٢٢، ع ١، ص ص: ١٧٩-٢١٨، ٢٠٠٨.
١٥. السديري، فهدة بنت سلطان والعنقري، حسام بن عبد المحسن (٢٠٠٥)، « فجوة التوقعات المرتبطة بمقومات الوفاء بمتطلبات الاطراف المستفيدة وتأثر تنظيم وممارسة مهنة مراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية بالتحديات المعاصرة «، جامعة فيلادليفيا، كلية العلوم الادارية والمالية، المؤتمر العلمي الرابع،الاردن، اذار، ٢٠٠٥.
١٦. السعدنى، مصطفى حسن بسيونى (٢٠٠٧)،» مدى إرتباط الشفافية والإفصاح بالتقاريرالمالية وحوكمة

الشركات»، جمعية المحاسبين و مدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة وبالاشتراك مع كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الإمارات العربية المتحدة وتحت إشراف الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، المؤتمرالدولي، مهنة المحاسبة و المراجعة و التحديات المعاصرة، الامارات العربية، ديسمبر، ٢٠٠٧.

١٧. السنهوري، عبد الفتاح مسعود (١٩٩٧)، « مدى اهمية تضمين معايير التدقيق للقيم الاجتماعية «، مجلة دراسات، مجلد ٢٤، العدد٢، الجامعة الاردنية، عمان.

١٨. الشرع، مجيد والنجارمحمد (٢٠٠٣) » تأثيرات التحكم المؤسسي على استقلالية مدقق الحسابات في ظل التشريعات الأردنية « المؤتمر العلمي المهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، عمان- الاردن، ايلول، ٢٠٠٣.

١٩. الشماسي، عبد الله صالح (٢٠٠٣)، «من المسؤول عن فجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين « مجلة الرياض الاقتصادي، العدد ١٢٦، السعودية.

٢٠. صالح، رضا إبراهيم، «تقرير المراجعة وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين»، دراسة نظرية تطبيقية حالة مصر، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد السادس: العدد الثاني، ٢٠٠٢.

٢١. عبد الكريم، شاكر (٢٠٠٢)، « فجوة التوقع دراسة تحليلية لأسبابها من وجهة نظر مراقبي الحسابات في العراق «، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثامن والثلاثون، شباط، الجامعة المستنصرية.

٢٢. العلي، منهل مجيد (٢٠٠٤)، «فجوة التوقعات بين مراقبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية «، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٢٦، العدد ٧٥

٢٣. العنقري، حسام(٢٠٠٦)، » مسؤوليات المحاسب القانوني في الكشف والتقرير عن عمليات الغش « ورقة عمل مقدمة لندوة، دور المعلومات المحاسبية في تنشيط سوق الأوراق المالية، ديسمبر ٢٠٠٦ قسم المحاسبة/ كلية العلوم الإدارية جامعة الملك سعود.

٢٤. فوزي، سميحة (٢٠٠٣ م) «تقييم حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية»، ورقة عمل رقم (٨٢)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٢٥. متولي، سامي وهبة (١٩٩٣)، « فجوة التوقعات في المراجعة « اسبابها وسبل تضييقها، المجلة العلمية، العدد ٢١٠، كلية التجارة، جامعة الازهر، القاهرة.

٢٦. محمد،عبد المهدي عباس، وجليل، ابراهيم صالح (٢٠٠٥) « دراسة فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية « مجلة العلوم الاقتصادية، العدد١٥، جامعة البصرة، العراق.

٢٧. مطر، محمد(٢٠٠٣) « دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي « المؤتمر العلمي المهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، عمان-الاردن، ايلول، ٢٠٠٣.

٢٨. مطير، رأفت حسين (٢٠٠٥)، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، الجامعة الاسلامية، جمهورية مصر العربية.

٢٩. المعتاز، إحسان بن صالح، « أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها :انهيار شركة إنرون والدروس المستفادة» مجلة جامعة الملك عبد العزيز،الاقتصاد والإدارة، م ٢٢ ع ٢، ص ص: ٢٥٧-٢٩٣ (٢٠٠٨-١٤٢٩).

٣٠. ميخائيل، اشرف حنا (٢٠٠٥)، « تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات «، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٨٣.

٣١. نوير، طارق،(٢٠٠٧)،» تعزيز القدرات الإحصائية والحوكمة الرشيدة «، حالة مصر، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، المؤتمر العربي الاحصائي الاول، عمان، الاردن، نوفمبر، ٢٠٠٧.

٣٢. الوابل، وابل علي(٢٠٠٢)، « كارثة انهيار بعض الشركات العالمية العملاقة من منظور محاسبي «، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، السنة التاسعة، العدد ٣٦، ديسمبر ٢٠٠٢.

ثانياً: المراجع باللغة الانكليزية

- البحوث والدوريات والمجلات

1. Brody، R. G. and Moscove، S. A. (1998)، «Mandatory Auditor Rotation»، National Public Accountant، (March 1998)، PP. 3235-.
2. Clerp، E.، Corporate Low Economic Reform Program Directions Duties

11. Mautz، R. K. and Sharaf، H. A. (1961)، «The Philosophy of Auditing»، American Accounting Association، Monograph No. (6) Sarasota.
12. Porter، Brenda، « An Empirical Study of the Audit Expectation - Performance Gap»، Accounting & Business Research، Vol.24، Winter، 1993.
13. Porter،Bernda.(1993)، « An Empirical Study of Audit Expection-Perormance Gap «، Acconting business Research، Vol.24، No.93. pp. 4968-
14. Renshall، J.M، (1976)، changing perceptions Behind the Corporate Report، Accounting Organizations and society، Vol. 2، No. 1، pp. 105 - 106.
15. Sarbanes and Oxley، (2002)، «Corporate Responsibilities Congress of United States Act، July 2002.
16. Strowser،H،Robert،The New Auditors Report: Will It Close the Expectations Gap in Communication، CPA Journal،1990.
17. Solomon J.، and A. Solomon، «Corporate Governance and Accountability»، From: (www.ssrn.com) 2004.
18. Taylor،Donald H.&Glezen،G. Willim. (1997)،» Auditing An Assertions Apprach»، John Wiley & Sons،Ins،New York.

ثالثاً: Internet

المواقع العربية

((SOCPA الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المملكة العربية السعودية، 2004. info@socpa.org. sa

موسوعة (Corporate Governance (Encyclopedia) (www.encycogov.com

and Corporate Governance Facilitating Investors، Proposal for Reform، Paper No.3، Australian Government Publishing Service،1997،P: 65
3. Cohen J. M.، et al.، «Corporate Governance and the Audit Process»، Contemporary Accounting Research 19، (4)، winter 2002، pp: 573594-.
4. Cohen، J. R.، and Hanno D. M.، «Auditor's Consideration of Corporate Governance and Management Control Philosophy in Preplanning and Planning Judgments»، Auditing: A Journal of Practice and Theory: 19، (2) fall، 2000، pp: 133146-.
5. Goodwin J.، and Seow J. L.، «The Inffuence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Auditing: Perceptions of Auditor's and Directors in Singapore»، Accounting and Finance، 42، 2002، pp: 195223-.
6. Green، D.L. (1994) «Canadian audit committees and their contribution to corporate governance.»Journal of International Accounting، Auditing and Taxation، 3(2): 135151-.
7. Imhoff J.R. and Eugene A.، «Accounting Quality، Auditing and Corporate Governance»، Auditing: A Journal of Practice and Theory، January، 2003، pp: 126-.
8. Lander، Guy P.، What is Sarbanes - Oxley ? Mc Graw - Hill، USA، 2004
9. Lee،Tom.(1996)، « Corporate Audit Theory، 3th ed، Chapaman & Hall، Londan،UK.
10. Liggio، Carl D.، The Expection Gap The accountants Legal Waterloo، CPA Jornal، July، 1974

الهياة العامة لسوق المال (بورصتي القاهرة والاسكندرية) (www.egyptse.com).

جمهورية مصر العربية - الجهاز المركزي للتنظيم والادارة (WWW.caoa.gov.eg)

الاتحاد الدولي للمحاسبين (دليل2001 IFAC- (WWW.Ifac.com) (2003,134

دليل المحاسبين http://www.jps-dir.com/default.asp

فاتح، سردوك – مقالة على العنوان http://www. – acc٤arab.com/acc/sendmessage.php

صقر، مصطفى فتح الله، مقالة على العنوان (http://www.jps-dir.com/forum/forum__posts.(asp?TID=4522

قهوة البورصة المصرية (http://egyptmoney.blog-post_1272./12/blogspot.com/2007 (html

١٠.مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات ٢٠٠٤- مركز المشروعات الدولية الخاصة (Center for International Private Enterprise)(www.cipe-egypt.org).

ب-المواقع الاجنبية

1. Catherine. L. Kuchta-Helbling & Sullivan. John D.. Afforesting the Corporate Governance In The development and rising and Transitional Economies. CIPE. 2003. www.cipe.orgtopic/coruption&www.cipe.orgtopic/governanc
2. CGC. Corporate Governance Center. Century Governance and Financial Reporting Principles. 21st. Kennesaw. GA: Kennesaw State University. 2002. www.theiia.org
3. Williamson. Q. E. The Mechanism of Governance. Oxford University press. 1999. www.theiia.org
4. Wolfensohn. President of the world Bank. as quoted by an article in Financial Times. June 21. 1999. www.theiia.org

واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا
إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم

الجهود الدولية لمواجهة الإرهاب

المقدمة

يشغل الإرهاب حيزاً كبيراً من اهتمام فقهاء القانون الدولي والقانون الجنائي لما تشكله هذه الظاهرة من خطر كبير على المجتمع بما يخلفه من ضياع للأمن وتدمير للممتلكات وانتهاك للحرمات وتدنيس للمقدسات وقتل وخطف للمدنيين الآمنين وتهديد لحياة الكثير منهم.

وعليه فالإرهاب هو الهاجس الخطير الذي تعيشه الدول ويتخوف منه الأفراد، فقد أصبح الإرهاب جزء من حياة الناس اليومية، ولا يكاد يمر يوم دون أن تقع عملية إرهابية في مكان ما من العالم. فهو ظاهرة خطيرة تهدد وجود المجتمع ذاته، فهو نوع مهم في الأجرام له وسائله الخاصة التي يهدف بها إلى تحقيق أغراضه، خاصة السياسية منها، ومما يزيد من خطورته أن الإرهابي يعمل دائماً تحت شعار (الغاية تبرر الوسيلة) وهو شعار هدام لكل تقدم في المجتمع.

زيد محمد حسين الزبيدي

باحث في الدراسات القانونية الدولية والدستورية.

وللباعث دور أساسي في فهم ودراسة الجريمة الإرهابية، لأنه يعتمد على وصف السلوك الإجرامي ثم البحث عن أسباب الجريمة سواء كانت تلك أسباب كامنة في المجرم أم كانت خارجة عنه بحثاً عن كيفية مواجهة تلك الظاهرة، ويهدف إلى تكوين فكرة عامة وشاملة حول محيط الجريمة وظروفها إذ لا يمكن دراسة جريمة معينة دون الإحاطة بأسبابها ودوافعها التي أدت إلى ارتكاب الجريمة الإرهابية.

وتحقيقاً للعدالة تقتضي معاقبة كل مجرم أرتكب جريمته، لأن الشعور العام يقتضي مقابلة الشر بالجزاء وعدم إفلات المجرم من العقاب، وذلك بوجود تناسب دقيق بين درجة جسامة الفعل الجرمي ودرجة جسامة الجزاء الجنائي من حيث، نوعه ومقداره، وأسلوب تنفيذه، ويجب ان يتناسب الجزاء مع شخصية المجرم الإرهابي وظروفه وبواعثه على الإجرام، وهذا يعني ضرورة تناسب الجزاء مع جسامة الجريمة والآثار المترتبة عليها مع الأخذ بعين الاعتبار مقدار الخطورة الإجرامية لمرتكب الجريمة خاصة في الجريمة الإرهابية.

وعليه يجب تطبيق العدالة الجزائية بحق كل إرهابي وتحديد الأفعال التي تعد من الجرائم الإرهابية وتحديد العقوبات المقررة لها المتمثلة في الإعدام أو السجن وفق مبدأ الشرعية (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص).

وتجدر الإشارة إلى أن ارتباط الجماعات والمنظمات الإرهابية الداخلية بالمنظمات الإرهابية في كثير من الدول يعتبر أحد البواعث على الإرهاب، خاصة وأن هذه المنظمات تعمل لحساب الدول الموجودة فيها ولمصالحها أو لحساب دول أخرى، بناء عليه فليس من العجيب أن ترتبط الجماعات الإرهابية الناشطة في دول مثل العراق بالمنظمات الإرهابية التي في دول أخرى تمويلاً ودعماً، وهذا تأكيداً لدولية الجريمة الإرهابية التي يتم التخطيط لها في دولة ويتم تنفيذها في دولة أخرى.

حيث يمكن القول أن الإرهاب يرتبط أساسا بطبيعة الأنظمة السياسية في الدول ودرجة الشرعية التي تستند إليها، ومن جهة أخرى مدى نجاحها وإخفاقها في توفير وتوسيع مفهوم الحريات العامة، وخاصة حقوق الإنسان، فكثيرا ما يزدهر الإرهاب وينتشر في البيئة التي تنتهك فيها حقوق الإنسان، فقد يستغل الإرهابيون انتهاكات حقوق الإنسان لكسب الدعم الجماهيري لقضيتهم.

وتأسيساً لما تقدم فان الجريمة الإرهابية جريمة دولية يتم التخطيط لها ودعمها وتمويلها في دولة وتحدث أثارها الجرمية في دولة أخرى، وبالتالي فان أسلوب معالجتها يجب ان يكون دولياً ايضاً أي بتعاون كافة الدول والمنظمات الدولية التي آلت على نفسها ان تتشارك في المجتمع الدولي كافة الحقوق والواجبات تحقيقاً للأمن والسلم الدوليين الذي يمثل جوهر مقاصد ميثاق الأمم المتحدة والأساس للتعامل والعلاقات الدولية.

وعليه سنتناول في هذا البحث المواضيع الآتية:

أولا: التعاون الدولي في مواجهة الإرهاب

ثانياً: الإرهاب كجزء من الجريمة الدولية

ثالثاً: دور المنظمات الدولية في منع ومكافحة الإرهاب

أولاً: التعاون الدولي في مواجهة الإرهاب

إزاء ما يشكله هذا الإرهاب من خطر كبير باستهدافه المتنوع للأشخاص والأماكن أو المرافق وما يحققه من خسائر بشرية ومادية(١)، فقد تم تنسيق جهود الدول لمواجهة هذه الجريمة التي أضحت ظاهرة مدمرة، من خلال تنسيق أساليب لمكافحة الإرهاب، وفي إطار الاتفاقيات الدولية التي أبرمت لمعالجة الإرهاب بصورة عامة، فقد جرمت اتفاقية جنيف الخاصة بمنع وقمع الإرهاب لعام ١٩٣٧ في مادتها (الثانية) أعمال التخريب والإضرار ألعمدي للأموال العامة أو المخصصة للاستعمال العام أو المملوكة لطرف متعاقد أو تخضع لإشرافه، كما جرمت أيضاً صنع أو تملك أو حيازة أو تقديم المفرقعات بقصد ارتكاب أي فعل من أفعال الإرهاب(٢).

كما جرمت الاتفاقية الأوربية لمنع و قمع الإرهاب لعام ١٩٧٧ في مادتها (الأولى)، من بين أفعال أخرى، استعمال المفرقعات والقنابل والمتفجرات والرسائل المفخخة، كما جرمت أيضاً محاولة ارتكاب ذلك أو الاشتراك مع آخرين في ارتكاب أو محاولة ارتكاب تلك الأفعال(٣).

ومن الثابت ان أسلوب وعمليات زرع المتفجرات وإلقاء القنابل هي أفعال مجرمة في معظم القوانين الوطنية لسائر الدول ومنصوص على تجريمها ومحدد لها عقوبات رادعة تتلاءم والمخاطر التي تنطوي عليها العمليات الإرهابية المختلفة(٤).

وقد أثمرت الجهود الدولية في هذا الصدد، عن اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرارها (١٦٤/٥٢) في دورتها الثانية والخمسون، سنة ١٩٩٧، والذي اعتمدت بموجبه «الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل «، التي عبرت في ديباجتها عن بالغ القلق إزاء تصاعد أعمال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره في جميع أنحاء العالم، وعن ضرورة الأخذ بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيز حسن الجوار والعلاقات الودية والتعاون بين الدول. والإشارة أيضاً إلى الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، المرفق نصه بقرار الجمعية العامة (٦٠/٤٩) المؤرخ في ٩ كانون الأول ١٩٩٤، والذي جاء فيه ان « الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعيد رسمياً تأكيد إدانتها القاطعة لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته، على اعتبار إنها أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، أينما ارتكبت وأين كان مرتكبوها، بما في ذلك ما يعرض منها للخطر العلاقات الودية فيما بين الدول والشعوب ويهدد السلامة الإقليمية للدول وأمنها « . كما تلاحظ الاتفاقية في ديباجتها، ان الهجمات الإرهابية بواسطة المتفجرات أو غيرها من الأجهزة المميتة أصبحت متفشية، وان الموجود من الأحكام القانونية المتعددة الأطراف لا يعالج هذه الهجمات على نحو وافٍ.

وقد جرمت الاتفاقية أي شخص إذا قام بصورة غير مشروعة وعن عمد بتسليم أو وضع أو إطلاق أو تفجير جهاز متفجر أو غيره من الأجهزة المميتة داخل أو ضد مكان مفتوح للاستخدام العام أو مرفق تابع للدولة أو الحكومة أو شبكة للنقل العام أو مرفق بنية أساسية، وذلك بقصد إزهاق الأرواح او إحداث إصابات بدنية خطيرة، أو بقصد إحداث دمار هائل لذلك المكان أو المرفق أو الشبكة(٥).

وجرمت الاتفاقية أيضاً كل من يشرع في ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٢) أعلاه(٦)، وكل من:

أ. يساهم كشريك في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١ أو ٢) من هذه المادة.

ب . ينظم أو يوجه آخرين لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١ أو ٢) من هذه المادة.

ت. يساهم بأي طريقة أخرى في قيام مجموعة من الأشخاص، يعملون بقصد مشترك، بارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم المبينة في الفقرة (١ أو ٢) من هذه المادة، ويجب ان تكون هذه المساهمة متعمدة وان تجري أما بهدف تعزيز النشاط الإجرامي العام أو الغرض الإجرامي للمجموعة أو مع العلم بنيّة المجموعة ارتكاب الجريمة أو الجرائم المعينة(٧).

كما تلزم الاتفاقية كل دولة طرف بان تتخذ ما يلزم من التدابير التي تجعل:

أ. الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢) من هذه الاتفاقية، جرائم جنائية بموجب قانونها الداخلي.

ب . مرتكب تلك الجرائم عرضة لعقوبات مناسبة تراعي ما تتسم به تلك الجرائم من طابع خطير(٨).

كما اعتبرت الاتفاقية الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢) مدرجة كجرائم تستوجب تسليم المجرم في أي معاهدة لتسليم المجرمين، تكون نافذة بين أي من الدول الأطراف قبل بدء نفاذ هذه الاتفاقية، وتتعهد الدول الأطراف بإدراج مثل هذه الجرائم كجرائم تستوجب تسليم المجرم في كل معاهدة لتسليم المجرمين تعقد فيما بينها(٩).

وتنص الاتفاقية على ان تتبادل الدول الأطراف اكبر قدر ممكن من المساعدة فيما يتعلق بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية أو إجراءات التسليم المرفوعة بخصوص الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢) (١٠).

كما تنص الاتفاقية على انه لا يجوز، لأغراض تسليم المجرمين أو المساعدة القانونية المتبادلة، اعتبار أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢) جرائم سياسية أو جريمة متصلة بجريمة سياسية أو جريمة ارتكبت بدوافع سياسية، وبالتالي، لا يجوز رفض طلب بشأن تسليم المجرمين أو المساعدة القانونية المتبادلة مؤسس على مثل هذه الجريمة لمجرد انه يتعلق بجريمة سياسية أو جريمة متصلة بجريمة سياسية أو جريمة ارتكبت بدوافع سياسية(١١).

ويلاحظ، وبشكل مميز، ان الاتفاقية قد سايرت الحاجة الإنسانية التي تقتضي اتقاء الأخطار التي يمكن ان تنجم عن القيام وعلى نحو غير مشروع بالاستيلاء على مواد نووية أو جرثومية او كيمياوية واستخدامها في أغراض إرهابية، بتجريمها استخدام هذه المواد لأغراض غير مشروعة بقصد إزهاق أرواح الأبرياء او إحداث أضرار مادية كبيرة، وبالتالي فان الاتفاقية قد تجاوزت النمط التقليدي في استخدام القنابل والمتفجرات، وجاء توجهها منطقيا مع الاهتمام الذي أولته الأمم المتحدة لهذا الموضوع.

حيث سبقت هذه الاتفاقية اهتماما كبيرا من الأمم المتحدة بهذا الموضوع عبر عنه الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي والمرفق بقرار الجمعية العامة (٦٠/٤٩) بتاريخ ٩ كانون أول ١٩٩٤، هادفة، الأمم المتحدة، إلى اتخاذ واعتماد تدابير مناسبة وفعالة تكفل منع الجرائم المتصلة بالمواد النووية التي هي مثار قلق بالغ لدى المجتمع الدولي وتكفل كشف هذه الجرائم والمعاقبة عليها(١٢).

وقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسون، سنة ١٩٩٦، لجنة مفتوحة العضوية مخصصة لوضع اتفاقية دولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، وهذا ما نتج عنه صدور الاتفاقية التي سبق الإشارة لها، وبعد ذلك لوضع اتفاقية دولية لقمع الإرهاب النووي، في إشارة إلى مدى الترابط بين الموضوعين ومدى تأثيرهما على الأمن والسلم الدوليين، وقد أكدت الجمعية العامة في دوراتها اللاحقة أهمية الموضوع ودعوتها المستمرة للجنة الخاصة بوضع الاتفاقية للاستمرار بجهودها وتكثيفها للتوصل بسرعة إلى اتفاقية دولية لقمع الإرهاب النووي، حيث لا زالت اللجنة مستمرة بدراسة الموضوع، حيث تقدمت أكثر من دولة عضو بمشاريع لوضع الاتفاقية المذكورة كـ» روسيا الاتحادية، النمسا، ألمانيا الاتحادية «(١٣).

ثانياً: الإرهاب كجزء من الجريمة الدولية

يدرج الإرهاب في القانون الدولي ضمن نطاق الجرائم، كما انه يعد جريمة دولية، فالجرائم التي ترتكب بحق الإنسانية في القانون الدولي هي الجرائم التي تتمثل في انتهاك حقوق البشر والتي تعرف اليوم بحقوق الجيل الأول، فان تلك الحقوق تتجاوز مستوى كونها مجرد حقوق أساسية يتمتع بها البشر نتيجة الاتصال الاجتماعي بين الدولة والفرد، إذ إنها تشكل حقوق الأفراد التي لا يمكن التنازل عنها، وبالتالي فأنها تؤلف شكل القوانين التي تعرف بالحجج، وحسب التعريف فان الحجج هي أعراف قاطعة لا يسمح بالانتقاص من قدرها.

ان الحقيقة المسلم بها « ان الإرهاب الدولي جريمة من الجرائم الدولية «، وفي اطار تحدد معنى الجريمة الدولية، فقد كان من المتفق عليه في ظل القانون الدولي بان هناك جرائم يحق لكل دولة ان تمارس إزاءها اختصاصا جنائيا بغض النظر عن جنسية مرتكبها او ضحيتها او مكان ارتكابها، وكان من أشهر هذه الجرائم هي القرصنة، ولربما لم يكن من حق الدول فحسب ان تمارس مثل هذا الاختصاص، بل من واجبها أيضاً، وبإمكاننا ان نستشهد بعدد من الاتفاقات الدولية «التي تلزم أطرافها من الدول بممارسة هذا الاختصاص، ومن أمثال هذه الاتفاقيات»: اتفاق (طوكيو) في الجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات لعام ١٩٦٣(١٤)، واتفاق (لاهاي) لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات لعام ١٩٧٠(١٥)، واتفاق (مونتريال) لقمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني لعام ١٩٧١(١٦)، والاتفاق الدولي لمناهضة ارتهان الأشخاص لعام ١٩٧٩(١٧).

وهكذا فان الفعل يكتسب صفته الجنائية الدولية من اعتراف الدول بهذه الصفة، ومن الطبيعي ان هذا الاعتراف لا يأتي إلا بعد ان يكون الفعل نفسه مسألة خطيرة ذات اهتمام دولي، أي مصدر خطر على امن الدول وسلامتها، واستناداً إلى هذا يمكن القول بان الجريمة الدولية فعل يعترف به دولياً بأنه جنائي، ويعني هذا ان الفعل يعد جريمة في ضوء المبادئ العامة للقانون الجنائي التي يعترف بها المجتمع الدولي(١٨).

فالجرائم الدولية تتصف بصفتين، أولاهما: ان الفعل يخالف القيم الإنسانية المستقر عليها لدى المجتمع الدولي، أو يسبب ضرراً لمصلحة مشتركة للمجتمع الدولي، ثانيا: ان ارتكاب هذه الأفعال قد يسبب خطراً على المجتمع الدولي، أو يخل بالأمن أو السلم الدوليين(١٩).

أما عن مصدر الجرائم الدولية، فهي ترد في اتفاقيات دولية، كما يتضمنها العرف الدولي، أي ما استقرت عليه الدول في معاملاتها، ومن ثم فان هنالك اتفاقيات دولية تقنن الجرائم الدولية، وهي: القرصنة، والرق وتجارة الرقيق والأعمال الشبيهة، الاتجار بالمخدرات، جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، إبادة الجنس البشري، وغيرها(٢٠).

ومن الملاحظ، بصورة عامة، ان التحديد التقليدي للجريمة الدولية لم يعد كافياً، فبموجب هذا التحديد، تكون الجريمة دولية إذا ارتكبت على إقليم دولة أخرى وأحدثت نتائج ذات طابع دولي وانطوت على تطبيق القانون الدولي بصورة مباشرة أو غير مباشرة(٢١).إلا ان فكرة الجريمة الدولية شهدت في السنوات الأخيرة تطبيقات أو ممارسات أوسع مما كانت عليه من قبل. وكان من بين هذه التطبيقات تلك الجرائم التي تخرق ما يمكن ان نسميه بالنظام الاجتماعي للمجتمع الدولي، ذلك النظام الذي يفرضه القانون الدولي، ويستشهد بعض الكتاب بهذا الشأن بجرائم المتاجرة بالنساء والأطفال وتزوير العملات(٢٢).

ومن التطبيقات الواسعة والحديثة نسبياً في الجريمة الدولية استخدام وسائل عنف متطورة في تنفيذها، مما يعرض امن الدول العام للخطر، وهكذا فان هذه الجريمة تمس مصالح طرف ثالث او عدة أطراف آخرين، أي إنها تؤلف فعلا يتجاوز الغرض المباشر الذي يبغيه الفاعل والدول الموجه ضدها. وأمثال هذه الأفعال توصف بصورة عامة بأنها أفعال إرهابية مرتكبة على مستوى دولي، أي جرائم إرهاب دولي.

والحقيقة ان الإرهاب الدولي، بإلحاقه أضراراً مختلفة بمصالح الأفراد والدول على حد سواء يتناقض وعدد من المواثيق والاتفاقيات الدولية، فمثلا «ان ديباجة الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» النافذ المفعول منذ عام ١٩٧٧، تؤكد حق الفرد في ان يتمتع بالتحرر من «الخوف » أي من الإرهاب، وتعلن إحدى مواد هذا الميثاق بان لكل شخص حق الحياة وبان ما من شخص تسلب حياته اعتباطاً(٢٣).

ويقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عام ١٩٤٨، بان لكل شخص حق الحياة والحرية والأمن الشخصي(٢٤).

ويحرم « إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة » الصادر عام ١٩٧٠، تنظيم الأنشطة الإرهابية ضد الدول أو التحريض على ارتكابها(٢٥).

ثالثاً: دور المنظمات الدولية في منع ومكافحة الإرهاب

اهتمت الكثير من المنظمات الدولية بمكافحة الإرهاب الذي يؤدي إلى توتر العلاقات الدولية، وخلق حالة من العداء بين الدول، ويهدد المصالح الأساسية للدول، ويعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر. وسنتناول دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب باعتباره ظاهرة دولية لأهمية هذه المنظمة وقدرتها على وضع إستراتيجيات شاملة تعالج الأزمات الدولية، ولما للمنظمة من تأثير في المجتمع الدولي.

. منظمة الأمم المتحدة:

في سبيل مواجهة الإرهاب سعت الدول إلى ترتيب التزام دولي لمنع وقمع الإرهاب بعقد العديد من الاتفاقيات الدولية التي تجرم الأفعال التي تشكل عدواناً على المصالح والقيم الدولية(٢٥)، فاكتسبت بذلك العديد من الأفعال الإرهابية صفة الجريمة الدولية التي تشترك جميع الدول في حق معاقبة مرتكبها(٢٦). وتعد اتفاقية جنيف سنة ١٩٣٧، بعد حادثة مرسيليا الشهيرة، أول محاولة لتجريم الإرهاب الدولي رغم أنها لم تدخل حيز التنفيذ لأسباب سياسية، ونشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩، وبعد تزايد الأشكال الإرهابية وتعرض العديد من الدبلوماسيين للأعمال الإرهابية من قتل وأخذ كرهائن وغيرها من الأفعال الموجهة للأشخاص المتمتعين بحماية دولية عقدت ثلاث اتفاقيات دولية بهذا الشأن، هي:

١. اتفاقية منع ومعاقبة أعمال الإرهـاب التي تأخذ شكل الجرائم ضد الأشخاص وأعمال الابتزاز المرتبطة بها ذات الأهمية الدولية الموقعة في واشنطن سنة ١٩٧١.

٢. اتفاقية منع ومعاقبة الجرائم ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بما في ذلك المبعوثين الدبلوماسيين الموقعة في نيويورك سنة ١٩٧٣.

٣. الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن الموقعة في نيويورك سنة ١٩٧٩.

كما أصـدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القـرارات التي تُدين الإرهـاب الـدولـي(٢٧)، وتحث الدول على التعاون من أجل مكافحته وأنشأت العديد من اللجان الخاصة بتعريف الإرهـاب ودراسـة الأسباب الدافعة إليه. كما اهتمت منظمة الطيران المدني الدولي بظاهرة تزايد حوادث اختطاف الطائرات بأن وضعت ثلاث اتفاقيات(٢٨)، هي:

١. اتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣، الخاصة بالجرائم المرتكبة على متن الطائرات.

٢. اتفاقية لاهـاي سنة ١٩٧٠، بشأن قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات.

٣. اتفاقية مونتريال سنة ١٩٧١، بشأن الأفعال غير المشروعة ضد أمن الطيران المدني.

كما اهتمت منظمة الأمم المتحدة بالحد من العوامل التي تقف وراء التصاعد المضطرد في العمليات الإرهابية، حيث أنشأت لجنة مكافحة الإرهـاب(٢٩)، وأعلنت على مبادئ عامة لمكافحة الإرهاب(٣٠)، وهي:

١. ليس من حق أي دولة أن تتدخل بالأسلوب المباشر أو غير المباشر في الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى.

٢. ليس من حق أي دولـة أن تستخدم أو أن تسجع على اسـتـخـدام أي وسـيـلـة مـن وسـائـل الإكـراه السـيـاسـي أو الاقتصادي وما إلى غير ذلك لحمل دولة أخرى على التنازل عن سيادتها أو على التنازل عن بعض حقوقها ضد إرادتها.

٣. ليس من حق أي دولـة أن تنظم أو تدعم أو تحرض أو تسمح بممارسة أي نشاط تخريبي أو إرهابي أو عسكري يكون الهدف منه الإطاحة بالقوة بنظام الحكم في دولة ما أو التدخل في النزاعات الأهلية لدولة أخرى.

٤. إن استخدام القوة لحرمان الشعوب من تأكيد ذاتها الوطنية يشكل انتهاكاً لحقوقها واعتداء على مبدأ حظر التدخل.

٥. يكون لكل دولـة الحق في أن تختار نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي دون تدخل من الخارج.

٦. تتعهد كل الدول باحترام حق تقرير المصير والاستقلال لكافة الدول والشعوب بعيداً عن أي صورة من صور الضغط الخارجي مع الاحترام المطلق للحقوق الإنسانية للحريات الأساسية.

وعليه يتعين على كل الـدول أن تشارك في تصفية جميع مظاهر التمييز العنصري والتحكم الاستعماري، كما تبنت الجمعية العامة تقرير اللجنة الفرعية وأصدرت التوصيات التالية:

١. إدانة جميع أعمال الإرهاب الدولي التي تعرض للخطر أرواحاً بشرية أو تودي بها أو تهدد الحريات الأساسية.

٢. حث جميع الدول على الإسهام فرادي وبالتعاون مع الدول الأخرى، وكذلك مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بالأمر في القضاء التدريجي على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي.

٣. مطالبة جميع الـدول بالوفاء بالتزاماتها وفقاً للقانون الـدولـي بالامتناع عن تنظيم الحرب الأهلية أو الأعمال الإرهابية من دول أخرى، أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها أو قبول تنظيم نشاطات داخل إقليمها تكون موجهة إلى ارتكاب مثل هذه الأعمال.

٤. مناشدة جميع الدول التي تفعل ذلك على أن تنضم إلى الاتفاقيات الدولية القائمة المتعلقة بجوانب مختلفة من مشكلة الإرهاب الدولي والتي سبق الإشارة إليها.

٥. حث جميع الـدول على التعاون بصـورة أوثـق، خاصة عن طريق تبادل ما يتصل بالموضوع من معلومات متعلقة بمنع الإرهاب الدولي، وإبرام معاهدات خاصة، أو تضمين المعاهدات الثنائية المناسبة أحكاماً خاصة لاسيما فيما يتعلق بتسليم أو محاكمة الإرهابيين الدوليين.

٦. أن تدرس الجمعية العامة ضرورة إبرام اتفاقية أو اتفاقيات دولية إضافية تقوم في جملة ما تقوم عليه على مبدأ تسليم أو محاكمة ومكافحة أعمال الإرهاب الدولي التي لم تشملها بعد اتفاقيات دولية مماثلة أخرى.

٧. تولي الجمعية العامة ومجلس الأمن من أجل الإسهام في القضاء على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب ومشكلة الإرهاب الدولي اهتماماً خاصاً بجميع الحالات، بما في ذلك الاستعمار والعنصرية، والتي تدفع إلى الإرهاب الدولي.

ولما تقدم ذكره، يمكن استخلاص أهم الأفكار الآتية:

١. المواجهة الشاملة للإرهاب، لا يمكن حل مشكلة الإرهاب بواسطة الطرق القانونية وذلك بتشديد العقاب وفرض عقوبة إعدام على الإرهابيين، ولكن لابد من حل المشكلة الإرهابية من كافة النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والدينية. لأن جذور هذه المشكلة تكمن بوجود ثقافات معدية في المجتمع والنظام القائم في الوقت الحاضر لذا يجب ان تشرك كافة المنظمات ابتداءً من التربوية والتعليمية والأمنية والدينية والنسائية والشبابية في الوقاية من انحراف الإرهابي وانزلاقه نحو القيام ببعض ألأفعال الإرهابية.

٢. يجب استخدام السياسة الجنائية المتشددة إزاء الظاهرة الإرهابية لأن حدود هذه الجريمة لا تقف عند دول معينة بل تشكل خطراً عالمياً، لذا يجب ان ينص المشرع العراقي على الاختصاص الشامل على الجرائم الإرهابية، وضرورة تعاون كل الدول في مجال مكافحات الإرهاب وخلق تجمعات إقليمية دولية من اجل دراسة ظاهرة العنف الناجم عن التعصب.

٣. أن الإرهاب يبدأ من تفكير الإنسان بحيث يحمل بعض المعتقدات الخاطئة غير الصحيحة إلى الحياة والمجتمع ولذلك يجب العمل على تغير البنية الثقافية والاقتصادية، بحيث نجعلها تعالج الإرهاب وتواجهه بشكل يكشف على أن الديمقراطية هي قبول الرأي.

.الهوامش:

١. عبد الناصر حريز، الإرهاب السياسي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦، ص ١٦٤.

٢. انظر نص المادة (الثانية) من اتفاقية جنيف الخاصة بمنع وقمع الإرهاب لعام ١٩٣٧.

٣. انظر نفس المادة (الأولى) من اتفاقية جنيف الخاصة بمنع وقمع الإرهاب لعام ١٩٣٧.

٤. كالمادة (٢/٣٠٥) من قانون العقوبات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (٤٨) لعام ١٩٤٩، انظر: أمل يازجي – محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دار الفكر، دمشق، ط١، نيسان ٢٠٠٢، ص ٩٧.

٥. الفقرة (١) من المادة (٢) من الاتفاقية.

٦. الفقرة (٢) من المادة (٢) من الاتفاقية.

٧. الفقرة (٣) من المادة (٢) من الاتفاقية.

٨. المادة (٤) من الاتفاقية.

٩. الفقرة (١) من المادة (٩) من الاتفاقية.

١٠. الفقرة (١) من المادة (١٠) من الاتفاقية.

١١. المادة (١١) من الاتفاقية.

١٢. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في ٦ أيلول ١٩٩٦. انظر: حسن عقيل أبو غزالة، الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط – إشكالية العلاقة –، دار الفكر، عمان، ط١، ٢٠٠٢، ص ١١٢.

١٣. للمزيد من التفصيل راجع: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، اللجنة السادسة، البند ١٥٥ من جدول الأعمال، تقرير الفريق العامل A/C. ٤.L/٥٣/٦.

١٤. المادة (٣) الفقرة (٢) من اتفاقية (طوكيو) في الجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات لعام ١٩٦٣.

١٥. المادة (٤) من اتفاقية (لاهاي) لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات لعام ١٩٧٠.

١٦. المادة (٥) من اتفاقية (مونتريال) لقمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني لعام ١٩٧١.

١٧. أوجبت الفقرة (١) من المادة (٥) من الاتفاق الدولي لمناهضة ارتهان الأشخاص لعام ١٩٧٩، على كل دولة طرف في الاتفاق ان تتخذ من الإجراءات ما يكون ضرورياً لتقرير ولايتها القضائية على اية جريمة ارتهان للأشخاص يحددها الاتفاق، إذا ارتكبت في إقليمها أو على متن سفينة أو طائرة مسجلة فيها، أو من جانب أي مواطن من مواطنيها، أو لإكراهها على القيام بفعل أو الامتناع عنه، أو تجاه رهينة من مواطنيها، وأوجبت الفقرة (٢) من نفس المادة على كل دولة طرف ان تقرر ولايتها القضائية أيضاً إذا وجد الشخص المنسوبة إليه الجريمة في إقليمها ولم ترد تسليمه إلى دولته.

١٨. نعمة علي حسين، مشكلة الإرهاب الدولي، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٤، ص ٢٨.

١٩. شريف بسيوني، محاكمة الطغاة بين عدالة القانون واعتبارات السياسة، مجلة وجهات نظر، القاهرة، العدد الثاني والثلاثون، السنة الثالثة، سبتمبر ٢٠٠١، ص ١٤.

٢٠. نفس المصدر، ص ١٥.

٢١. نعمة علي حسين، مصدر سابق، ص٣٠،

٢٢. نفس المصدر، ص ٣٠.

٢٣. المادة (٦) من البروتوكول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٧٧.

٢٤. المادة (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، ومما تجدر الإشارة إليه ان معالجة الإرهاب في المواثيق والمؤتمرات والندوات الدولية تكون باعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان، فلجنة حقوق الإنسان التابعة للامم المتحدة اعتبرته كذلك في تقريرها لعام ١٩٩٢، وفي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا تموز ١٩٩٣ أكدت وثيقته ان الإرهاب وأعماله وأساليبه وممارساته بجميع أشكاله ومظاهره تهدف إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما إنها تهدد السلامة الإقليمية للدولة وتزعزع استقرار الحكومات، هذا فضلاً عن وثيقة القاهرة الخاصة بالسكان، ووثيقة كوبنهاكن الخاصة بقيمة التنمية الاجتماعية، والمؤتمر التاسع لمنع الجريمة المنعقد في القاهرة في عام ١٩٩٥، واللجان الحكومية للأمم المتحدة، فالإرهاب في كل هذه الوثائق اعتبر انتهاكاً مباشراً لحقوق الإنسان، ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف، باستثناء مباشرته للحصول على حق تقرير المصير. وقد أدانت الجمعية العامة إدانة قاطعة أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته بوصفها أنشطة ترمي إلى تدمير حقوق الإنسان وتقويض أركان المجتمع المدني التعددي وقررت في دورتها الـ (٥٢) في إطار البند المعنون «مسائل حقوق الإنسان»، بما يقطع بحقيقة التهديد الخطير الذي يحمله الإرهاب على حقوق الإنسان. لمزيد من التفاصيل حول خطورة الإرهاب على حقوق الإنسان راجع: إمام حسانين خليل، الإرهاب وحروب التحرير الوطنية، دار مصر المحروسة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢، ص ٢٢٧-٢٥١.

٢٥. نعمة علي حسين، مصدر سابق، ص٣١-٣٢.

٢٦. كانت الأمم المتحدة وما زالت ناشطة في محاربة الإرهاب الدولي. وقد طورت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة العديد من الاتفاقيات الدولية لتمكن المجتمع الدولي من اتخاذ الإجراءات اللازمة لقمع الإرهاب ومحاكمة المسئولين عنه، عاكسة بذلك تصميم المجتمع الدولي على إزالة هذا الخطر.

ويوجد في الوقت الراهن ما يقرب من (٢٧) صكاً عالمياً أو إقليمياً تتعلق بموضوع الإرهاب الدولي. انظر الوثيقة المرقمة (A/٦٠/٢٢٨)

٢٧. توطيداً وتحسيناً لهذه الأنشطة بدأت الدول الأعضاء مرحلة جديدة في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب بالاتفاق علىإستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب. وتمثل هذه الإستراتيجية، التي اعتُمدت في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وأُطلقت رسمياً في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، المرة الأولى التي تتفق فيها البلدان في مختلف أنحاء العالم على نهج استراتيجي موحد لمكافحة الإرهاب. وتشكل الإستراتيجية أساساً لخطة عمل محددة هي: التصدي للأوضاع التي تفضي إلى انتشار الإرهاب؛ ومنع الإرهاب ومكافحته؛ واتخاذ تدابير لبناء قدرة الدول على مكافحة الإرهاب؛ وتعزيز دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب؛ وكفالة احترامحقوق الإنسانفي سياق التصدي للإرهاب. وتستند الإستراتيجية إلى توافق الآراء الفريد الذي توصل إليه قادة العالم في مؤتمر قمتهم الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وهو إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

٢٨. في الدورة الستون للجمعية العامة للأمم المتحدة، أدانت وبقوة جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته بجميع أشكاله ومظاهره بوصفها أعمالاً إجرامية لا يمكن تبريرها، أينما ارتكبت وأياً كان مرتكبوها. انظر قرار الجمعية العامة المرقم (٦٠/٤٣). (

٢٩. عبد الناصر حريز، مصدر سابق، الإرهاب السياسي، ص ١٤٥-١٤٨. ونعمة علي حسين، مصدر سابق، ص ٨١.

٣٠. تسعى لجنة مكافحة الإرهاب، إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على منع وقوع أعمال إرهابية داخل حدودها وفي المناطق التي تقع فيها على حد سواء. وقد أنشئت اللجنة عقب الهجمات الإرهابية التي حدثت في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. انظر في ذلك، قراري مجلس الأمن ١٣٧٣ في (٢٠٠١) و ١٦٢٤ في (٢٠٠٥)،

- انظر ما تضمنته إستراتيجية مكافحة الإرهاب الدولي التي أطلقتها الأمم المتحدة لقمع الأعمال الإرهابية.

التباين المكاني لظاهرة الطلاق في العراق للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٢*

أهيمة وخطورة الظاهرة تتمثل في آثارها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، إذ أن الفترة التي يمر بها السكان المطلقون بعد الطلاق تتميز بظروف صعبة ماديا ومعنويا تظهر بصورة أزمات اقتصادية واجتماعية ونفسية.

فنلاحظ من خلال الآثار الاقتصادية للسكان المطلقين أن الرجل المطلق ملزم بدفع احتياجات أولاده وهذا يولد ضغط كبير لاسيما عندما يكون المطلق عاطل عن العمل أو من أصحاب الدخل المحدود، كذلك الحال للمرأة المطلقة فقد تمر بظروف اقتصادية صعبة خاصة إذ كانت معتمدة كليا في حياتها على الزوج، والمرأة المطلقة التي لا عمل لها ولا مردود خاص يؤمن معيشتها تواجه متاعب مادية تكون مضطرة للرجوع مع أطفالها إلى أهلها مولدة عبء وضغط عليهم.

أ.م.د.علي عبد الامير الكعبي الباحث علي سعدي عبود
جامعة بغداد ـ كلية الاداب

أما الآثار الاجتماعية والنفسية للسكان المطلقين، فمثلا قد تتأثر حالتهم النفسية من واقع تجربتهم في الزواج فقد يتعرضون للإحباط لشعورهم بالفشل ويبتعدون عن المجتمع وقد يصلون إلى مرحلة الانطواء في تقييمهم للأمور الحياتية وتصبح نظرتهم متشائمة فقد تتغير تصرفاتهم مع الآخرين ومع بقية الأنظمة الاجتماعية.

وتبرز آثار الطلاق على الأبناء بكونهم يتعرضون لتجربة نفسية قاسية تؤثر في بناء شخصيتهم كما تؤثر سلبيا في حياتهم النفسية وقد تمتد إلى حياتهم الدراسية والاجتماعية، فضلا عن آثار الطلاق في تربية الأبناء حيث تترك تربيتهم إلى احد الأبوين وقد تسبب هذه التربية عدم الاستقرار النفسي أو العاطفي فالأبناء الذين يفقدون آباءهم بالطلاق مثل أولئك الذين يفقدون احد والديهم بالوفاة، كما قد تظهر الآثار الخطيرة للطلاق على الأبناء بكونه قد يؤدي إلى جنوح الأحداث والذي يقصد به الأفعال التي يقوم بها الأحداث وتكون ممنوعة قانونيا أو غير موافق عليها اجتماعيا، ويتضمن مصطلح الحدث معظم سني الطفولة والمراهقة، فوقوع الجنوح أكثر احتمالا بين الأبناء الذين ينحدرون لعوائل غير مستقرة تعرضت للطلاق مقارنتا بالأبناء الذين يعيشون ضمن عوائل مستقرة..

وتحظى الظاهرة بالاهتمام الدولي لاسيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال التشريعات الخاصة بالممارسات الضارة على المرأة، والكشف عن أسباب الطلاق من خلال الزواج المبكر والزواج بالإكراه، إذ ألزمت الهيئة بإنشاء نظام لتسجيل حالات الزواج والطلاق(١)، كما تكتسب الدراسة أهمية كبرى بكونها تحظى بالاهتمام الوطني، إذ أقيم في العديد من المؤسسات والوزارات المعنية الندوات والمؤتمرات والمسوحات حول الطلاق وآثاره، ومنها المسح المتكامل للمرأة وما جاء فيه من اهتمام بارتفاع النساء المطلقات والحالة الزواجية للمرأة(٢)، ومسح الفتوة والشباب والاهتمام من خلاله بسن المناسب للزواج وزواج الأقارب(٣).

يسلط البحث الضوء على كشف التباين المكاني للطلاق في العراق حسب المحافظات ويتحكم في هذا التباين مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

. مفهوم الطلاق:

الطلاق في اللغة «إخلاء السبيل ورفع القيد» سواء كان القيد حسيا أو معنويا وجاء بهذا المعنى فيقال أطلقت الأسير، أي خليته والطليق الأسير الذي أطلق أسارة وخلي سبيله، وطلق الرجل امرأته تطليقا وطلقت هي طلاقا فهما طالق وطليقة(٤)، وطلق يطلق طلاقا أي طلاق المرأة من زوجها انفصلت عنه وانحل عقد الزواج بينهما(٥)، والطلاق في اللغة أيضا يدل على التَخلية والإرسال والمفارقة، ولهذا يقال « ناقة طالق» أي مرسلة ترعي حيث شاءت(٦).

والطلاق في الشرع رفع القيد الثابت بالزواج وحل رابطة الـزواج وإنهـاء العلاقة الـزوجيـة(٧)، ورفـع قيد النكاح فـي الـحـال أو الـمـال بلفظ مخصوص سـواء كـان اللفظ المخصوص منطوقا أم مكتوبا أم مشارا بـه(٨)، ورفع القيد بالحال يكون بالطلاق البائن، وبالمال يكون بالطلاق الرجعي(٩)، والطلاق هو الوسيلة الشرعية لحل الزواج وهو يحصل عند صدور الحكم بالطلاق أو بمجرد التطليق، والأشخاص المطلقون يشملون من وقع بينهم الطلاق من الرجال والنساء(١٠).

ويعرف الطلاق أيضا بأنه حالة معقدة التي تنتهي بانتهاء الرابطة الزواجية ويمكن أن ينظر أليها من وجهات نظر متعددة(١١)، فهو الفسخ النهائي للزواج، أي انفصال الزوج والزوجة على نحو يعطي الطرفين حق الـزواج من جديد بموجب أحكام مدنية أو دينية أو أحكام أخرى، وفقا لقوانين كل دولة(١٢)، ويختلف مفهوم الطلاق من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخـر، ففي العراق وحسب أنظمة انحلال عقد الزواج يعرف الطلاق بأنة رفع قيد الزواج بإيقاع من الزوج أو الزوجة وان وكلت به أو فوضت أو من القاضي(١٣).

. تغير حالات الطلاق في العراق للمدة ٢٠٠٧ -٢٠١٢:

بلغ حجم حالات الطلاق المسجلة في العراق للمدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢ (١٦١٥٨٨) حالة طلاق، بمعدل طلاق خام بلغ (١،٦٨) بالإلف سنويا، ويتباين حجم الظاهرة في العراق من عام لآخر نتيجة التغير المكاني والزماني للظاهرة، ويلاحظ من الجدول رقم (١) أن حجم حالات الطلاق في عام ٢٠٠٧ بلغ (٢٥٠٢٤) حالة طلاق، وبمعدل طلاق خام (١،٦٩) بالإلف.

بينما بلغ في عام ٢٠٠٨ (٢٢٤٠٧) حالة طلاق، وبمعدل طلاق خام بلغ (١،٤٧)بالإلف، يليه عام ٢٠٠٩ بحجم بلغ (٢٨٨٨٤)حالة طلاق، وبمعدل بلغ (١،٨٣) بالإلف، يتبعه عام ٢٠١٠ بحجم (٢٧٥٧٤) حالة طـلاق، وبمعدل طلاق خام بلغ (١،٧) بالإلف، في حين بلغ الحجم في عام ٢٠١١ (٢٨٥٦٣) حالة طلاق، وبمعدل بلغ (١،٧١) بالإلف.

أما عام ٢٠١٢ فقد جاء في مقدمة الأعوام بحجم حالات الطلاق بحجم بلغ (٢٩١٢٦)حالة طلاق، وبمعدل طلاق خام بلغ (١،٦٩)بالإلف.

جدول رقم (١)

تباين الأهمية المطلقة ومعدل الطلاق الخام لحالات الطلاق في العراق للمدة من ٢٠٠٧/ ٢٠١٢

جدول رقم (1)

تباين الأهمية المطلقة ومعدل الطلاق الخام لحالات الطلاق في العراق للمدة من 2007 /2012

الأعوام	حجم حالات الطلاق	معدل الطلاق الخام/ بالإلف
2007	25034	1,69
2008	22407	1,47
2009	28884	1,83
2010	27574	1,70
2011	28563	1,71
2012	29126	1,69

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مجلس القضاء الأعلى العراقي، قسم الإحصـاء، الإحصـاءات السنوية لمحاكم الأحوال الشخصية للعراق، بيانات غير منشورة، للمدة ٢٠٠٧ / ٢٠١٢.

. التباين المكاني لحالات الطلاق في العراق للعام ٢٠١٢:

بلغ حجم حالات الطلاق فـي العراق للعام ٢٠١٢ (٢٩١٢٦) حالة طلاق، ويتباين حجم الظاهرة من محافظة لأخرى، ويلاحظ من الجدول رقم (٢) أن محافظة بغـداد تأتي في مقدمة محافظات العراق بحجم (١٣٤٤٥) حالة طلاق، وبأهمية نسبية قدرها (٤٦،١٦)٪ مـن مجموع حالات الطـلاق فـي الـعـراق، وجـاءت محافظة (كـربـلاء) بأدنى المحافظات في حالات الطلاق بحـجم (١٦٧) حالة طلاق للعام نفسه، وبنسبة (٠،٥٣)٪، من مجموع حالات الطلاق في العراق، ينظر الشكل رقم (١)، وللتعرف على التباين المكاني للظاهرة في العـراق وباقي المحافظات ستتم دراستها كالآتي:

الأهمية المطلقة لـحـالات الـطـلاق فـي الـعـراق وحسب المحافظات للعام ٢٠١٢:

يـلاحظ من الجدول رقم (٢)، والخريطة رقم (١)، إن هناك تباينا مكانيا للطلاق وبإستعمال طريقة (التحويل اللوغارتمي) فـي التصنيف يلاحظ خمس رتـب لتوزيع

الأهمية المطلقة، تباينت قيمها المطلقة بين أعلى قيمة في محافظة بغداد بحجم (١٣٤٤٥) حالة طلاق، واقل قيمة في محافظة كربلاء بحجم (١٦٧) حالة طلاق، وهي كالآتي:

- الرتبة الأولى تتراوح قيم الأهمية المطلقة لها (٥٥٩٢-١٣٤٤٩) حالة طلاق، وتظهر في محافظة بغداد، التي تبلغ قيمتها المطلقة لحجم حالات الطلاق (١٣٤٤٥) حالة طلاق، وبأعلى قيمة في التصنيف.

- أما الرتبة الثانية، التي تراوحت قيمة الأهمية المطلقة لحجم حالات الطلاق فيها (٢٣٢٥-٥٥٩١) حالة طلاق، ضمت ثلاثة محافظات هي (كركوك، ديالى، نينوى) وبقيم أهمية مطلقة بلغت (٢٣٣٦، ٢٤١٨، ٢٦٩٦) حالة طلاق لكل منهما على التوالي.

- الرتبة الثالثة شملت ثلاثة محافظات هي (بابل، صلاح الدين، الأنبار)، وبقيم أهمية مطلقة بلغت (١٢٥٩، ١٢٩٦، ٢١٣٣) حالة طلاق لكل منها على التوالي، وتراوحت قيمة الأهمية المطلقة لهذه الرتب (٩٦٧-٢٣٢٤) حالة طلاق.

- أما الرتبة الرابعة فقد تراوحت الأهمية المطلقة فيها (٤٠٢-٩٦٦) حالة طلاق، وشملت أربعة محافظات هي (الديوانية، ذي قار، واسط، البصرة) وبأهمية مطلقة بلغت (٤٥٦، ٤٧٧، ٧٨٧، ٨٤٥)، حالة طلاق لكل منها على التوالي.

في حين اقتصرت الرتبة الخامسة اقل المحافظات قيما لحجم حالات الطلاق على أربعة محافظات هي(كربلاء، المثنى، ميسان، النجف) وبلغت قيمها المطلقة لحالات الطلاق على التوالي (١٦٧، ٢٤٤، ٢٦٤، ٣٠٣)، وتبلغ قيمة الأهمية المطلقة لهذه الرتبة (١٦٦-٤٠١) حالة طلاق، والشكل رقم (٢) يوضح التباين المكاني لحالات الطلاق بين محافظات العراق.

جدول رقم (٢)

التباين المكاني للأهمية المطلقة لحالات الطلاق في العراق حسب المحافظات للعام ٢٠١٢

المحافظة	حجم حالات الطلاق
صلاح الدين	١٢٩٦
واسط	٧٨٧
النجف	٣٠٣
ذي قار	٤٧٧
ميسان	٢٦٤
ديالى	٢٤١٨
كربلاء	١٦٧
المثنى	٢٤٤
بابل	١٢٥٩
البصرة	٨٤٥
الأنبار	٢١٣٣
نينوى	٢٦٩٦
بغداد	١٣٤٤٥ *
الديوانية	٤٥٦
كركوك	٢٣٣٦
المجموع	٢٩١٢٦

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مجلس القضاء الأعلى العراقي، قسم الإحصاء، الإحصاءات السنوية لمحاكم الأحوال الشخصية للعراق، بيانات غير منشورة، للعام ٢٠١٢.

شكل رقم (1)

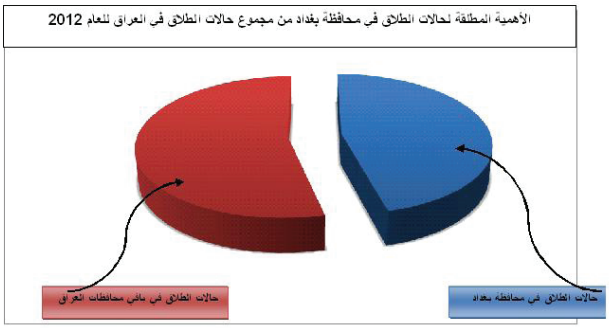

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1-2).

شكل رقم (2)

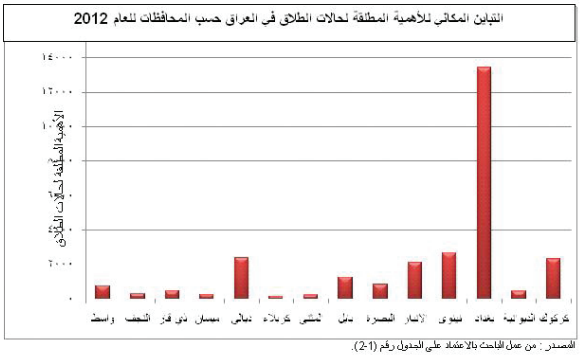

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1-2).

خريطة رقم (1)

التباين المكاني للأهمية المطلقة لحالات الطلاق في العراق حسب المحافظات للعام 2012

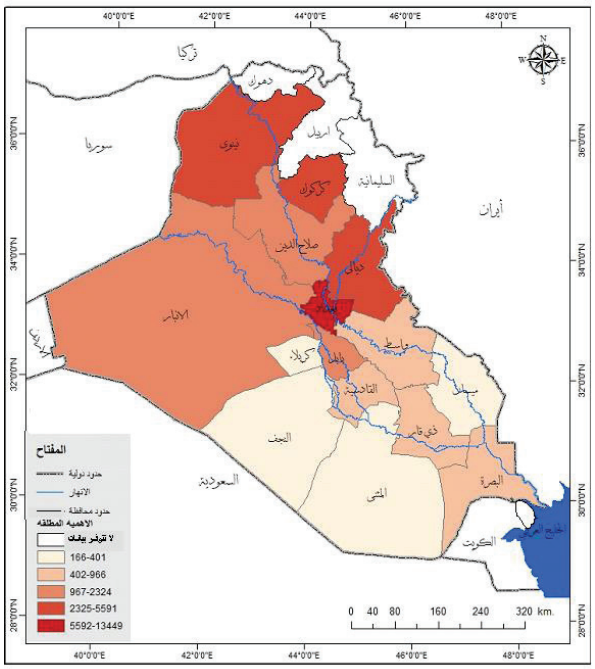

ـ الأهمية النسبية لحالات الطلاق في العراق حسب المحافظات للعام ٢٠١٢:

على أساس قيمة الأهمية النسبية لحالات الطلاق في كل محافظة يلاحظ من الجدول رقم (٣) والخريطة رقم (٢)، إن هناك تباينا مكانيا للظاهرة، وبإستعمال طريقة (التحويل اللوغارتمي) في التصنيف، ظهرت خمس رتب لتوزيع الأهمية النسبية في العراق حسب المحافظات، إذ بلغت أعلى نسبة في محافظة بغداد بنسبة تبلغ (٤٦،١٦)٪، وأدنى نسبة في محافظة كربلاء بنسبة تبلغ (٠،٥٣)٪، ينظر الشكل رقم (٣) وهي كالآتي:

ـ الرتبة الأولى تتراوح قيم الأهمية النسبية لها (٢٤،٣٨ –٤٦،٢)٪، وتظهر في محافظة بغداد وتبلغ قيمتها النسبية (٤٦،١٦)٪، وهي أعلى قيمة في التصنيف.

ـ أما الرتبة الثانية، التي تراوحت قيمة الأهمية النسبية لحالات الطلاق فيها (١٢،٨٦–٢٤،٣٧)٪، لم تضم أي محافظة.

ـ الرتبة الثالثة شملت أربعة محافظات هي (الأنبار، كركوك، ديالى، نينوى)، وبقيم أهمية نسبية بلغت (٧،٣٣، ٨،٠٢، ٨،٣، ٩،٢٧)٪، لكل منها على التوالي، وتراوحت قيمة الأهمية النسبية للرتبة (٦،٧٩–١٢،٨٥)٪.

ـ ضمت الرتبة الرابعة التي تراوحت قيمة الأهمية النسبية لحالات الطلاق فيها (٣،٥٨– ٦،٧٨)٪، محافظتين هي (بابل، صلاح الدين) بأهمية نسبية بلغت (٤،٣٣، ٤،٤٥)٪ لكل منهما على التوالي.

ـ أما الرتبة الخامسة فقد تراوحت قيمة الأهمية النسبية لحالات الطلاق فيها (٠،٥٣–٣،٥٧)٪، وضمت ثمانية محافظات هي (كربلاء، المثنى، ميسان، النجف، الديوانية، ذي قار، واسط، البصرة)، وبأهمية نسبية بلغت (٠،٥٣، ٠،٨٤، ٠،٩٢، ١،٠٤، ١،٥٧، ١،٦٤، ٢،٧، ٢،٩)٪، لكل منها على التوالي.

جدول رقم (٣)

التباين المكاني للأهمية النسبية لحالات الطلاق في العراق حسب المحافظات للعام ٢٠١٢

المحافظة	الأهمية النسبية لحالات الطلاق
صلاح الدين	٤،٤٥
واسط	٢،٧
النجف	١،٠٤
ذي قار	١،٦٤
ميسان	٠،٩٢
ديالى	٨،٣
كربلاء	٠،٥٣
المثنى	٠،٨٤
بابل	٤،٣٣
البصرة	٢،٩
الأنبار	٧،٣٣
نينوى	٩،٢٧
بغداد	٤٦،١٦
الديوانية	١،٥٧
كركوك	٨،٠٢
المجموع	١٠٠٪

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مجلس القضاء الأعلى العراقي، قسم الإحصاء، الإحصاءات السنوية

لمحاكم الأحوال الشخصية للعراق، بيانات غير منشورة، للعام ٢٠١٢.

شكل رقم (3)

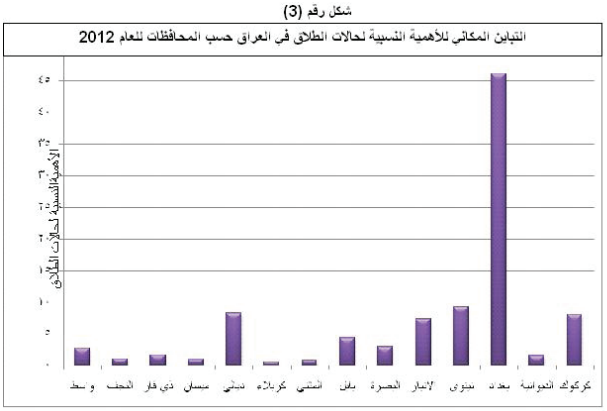

خريطة رقم (2)

التباين المكاني للأهمية النسبية لحالات الطلاق في العراق حسب المحافظات للعام 2012

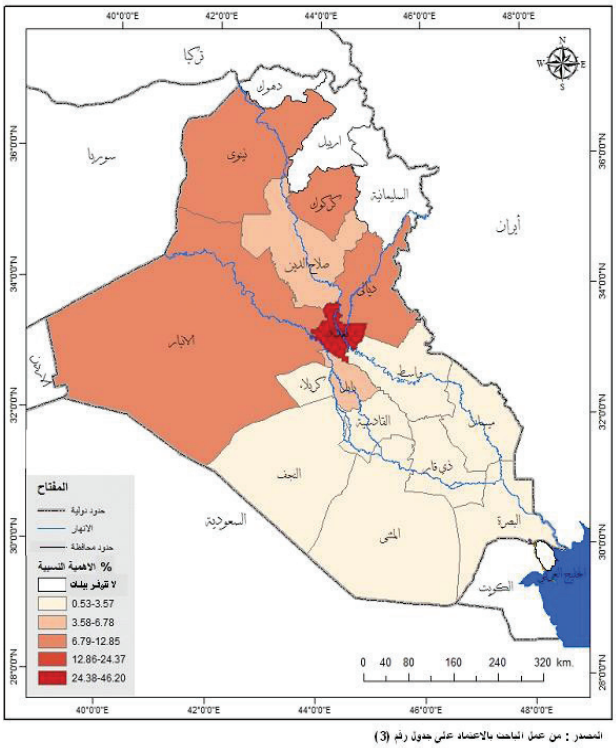

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (3)

. معدل الطلاق الخام في العراق حسب المحافظات للعام ٢٠١٢:

بلغ معدل الطلاق الخام في العراق (١،٦٩)بالألف، أما على مستوى المحافظات فيلاحظ من خلال الجدول رقم (٤) والخريطة رقم (٣)، إن هناك تباينا مكانيا لمعدلات الطلاق الخام بين المحافظات وبإستعمال طريقة الأطوال المتساوية في التصنيف يلاحظ خمس رتب لمعدل الطلاق الخام تباينت معدلاتها بين أعلى معدل في محافظة كركوك بمعدل يبلغ (٤،٧٤ بالإلف)، واقل معدل في محافظة كربلاء بمعدل يبلغ (٠،٣١ بالإلف)، ينظر الشكل رقم (٤)، وهي كالآتي:

- الرتبة الأولى تراوح معدلها بين (٣،٨٧-٤،٧٥ بالإلف) حالة طلاق، وتظهر في محافظة (كركوك)، التي يبلغ معدلها (٤،٧٤ بالإلف) حالة طلاق، وبأعلى قيمة في التصنيف.

- أما الرتبة الثانية، التي يتراوح معدل الطلاق الخام فيها بين (٢،٩٨-٣،٨٦ بالإلف) حالة طلاق، وتظهر في محافظة واحدة وهي (بغداد) بمعدل بلغ (٣،٤٩ بالإلف) حالة طلاق.

- الرتبة الثالثة شملت محافظتين (الأنبار، ديالى)، وبقيم بلغت (٢،٣٩، ٢،٦٥ بالإلف) حالة طلاق، لكل منها على التوالي، وتراوح معدل الطلاق لهذه الرتبة بين (٢،٠٩-٢،٩٧ بالإلف) حالة طلاق.

- في حين ضمت الرتبة الرابعة، التي تراوحت قيمة معدل الطلاق الخام فيها (١،٢٠- ٢،٠٨ بالإلف) حالة طلاق، أربعة محافظات هي (واسط، بابل، نينوى، صلاح الدين) بمعدل طلاق خام بلغ (١،٢٧، ١،٢٩، ١،٦٤، ١،٨١ بالإلف) حالة طلاق، لكل منها على التوالي.

- أما الرتبة الخامسة فقد تراوحت قيمة معدل الطلاق الخام فيها (٠،٣١-١،١٩ بالإلف) حالة طلاق، وضمت سبعة محافظات هي (كربلاء، النجف، ذي قار، ميسان، المثنى، البصرة، الديوانية)، وبمعدلات بلغت (٠،٣١، ٠،٤٨، ٠،٥١، ٠،٥٦، ٠،٦٧، ٠،٨، ٠،٨ بالإلف) حالة طلاق لكل منها على التوالي.

جدول رقم (٤)

التباين المكاني لمعدل الطلاق الخام في العراق حسب المحافظات للعام ٢٠١٢

المحافظة	معدل الطلاق الخام/بالإلف
صلاح الدين	١،٨١
واسط	١،٢٧
النجف	٠،٤٨

ذي قار	٠،٥١
ميسان	٠،٥٦
ديالى	٢،٦٥
كربلاء	٠،٣١
المثنى	٠،٦٧
بابل	١،٢٩
البصرة	٠،٨
الأنبار	٢،٣٩
نينوى	١،٦٤
بغداد	٣،٤٩
الديوانية	٠،٨
كركوك	٤،٧٤
العراق	١،٦٩

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

١- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إسقاطات السكان في العراق، بيانات غير منشورة، للعام ٢٠١٢.

٢- مجلس القضاء الأعلى العراقي، قسم الإحصاء، الإحصاءات السنوية لمحاكم الأحوال الشخصية للعراق، بيانات غير منشورة، للعام ٢٠١٢.

شكل رقم (4)

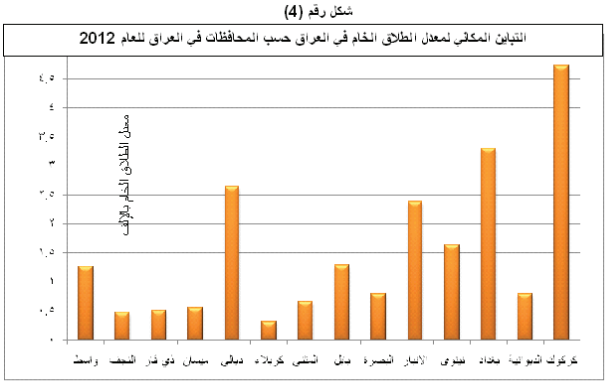

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4).

خريطة رقم (٣)

التباين المكاني لمعدل الطلاق الخام في العراق حسب المحافظات للعام ٢٠١٢

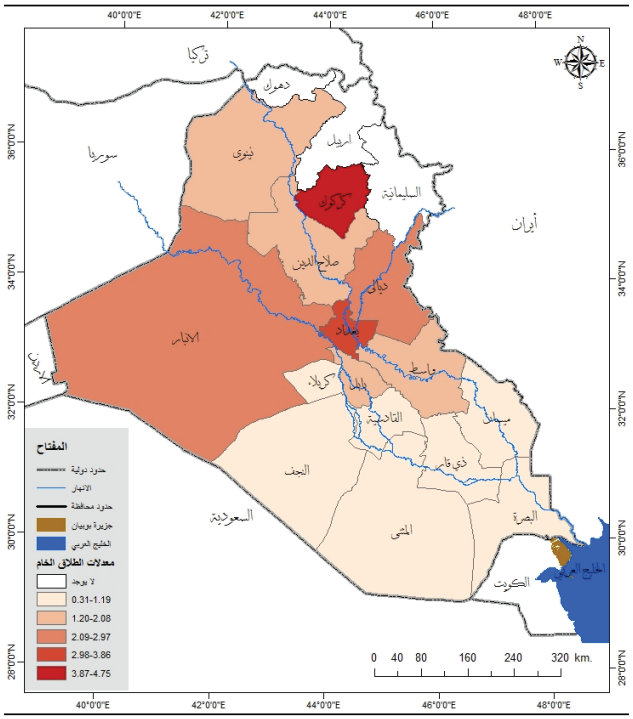

. معدل الطلاق المنقح (المعدل) في العراق حسب المحافظات للعام ٢٠١٢:

بلغ معدل الطلاق المنقح في العراق (١،٧٢)بالألف، أما على مستوى المحافظات فيلاحظ من الجدول رقم (٥) والخريطة رقم (٤)، إن هناك تباينا مكانيا لمعدلات الطلاق المنقح بين المحافظات وبإستعمال طريقة الأطوال المتساوية في التصنيف نلاحظ خمس رتب لمعدل الطلاق المنقح تباينت معدلاتها بين أعلى معدل في محافظة بغداد وأدنى معدل في محافظة كربلاء، ينظر الشكل رقم (٥) وكالاتي:

- الرتبة الأولى تراوح معدلها بين (٥،٣٩-٦،٥٩ بالإلف) حالة طلاق، وهي أعلى قيمة في التصنيف تظهر في ثلاث محافظات هي (كركوك، ديالى، بغداد) وبمعدل طلاق معدل بلغ (٥،٨٨، ٦،٠٨، ٦،٥٧ بالإلف) حالة طلاق، لكل منها على التوالي.

- أما الرتبة الثانية، التي يتراوح معدل الطلاق الخام فيها بين (٤،١٨ – ٥،٣٨ بالإلف) حالة طلاق، تظهر في محافظة واحدة هي (الأنبار) وبمعدل بلغ (٤،٩٤ بالإلف) حالة طلاق.

ـ الرتبة الثالثة شملت محافظة واحدة هي (صلاح الدين) وبمعدل بلغ (٣،٣٤ بالإلف) حالة طلاق، وتراوح معدل الطلاق للرتبة بين (٢،٩٧ – ٤،١٧ بالإلف) حالة طلاق.

ـ في حين ضمت الرتبة الرابعة التي يتراوح معدل الطلاق المنقح فيها (١،٧٦ – ٢،٩٦ بالإلف) حالة طلاق، ثلاثة محافظات هي (واسط، بابل، نينوى) وبمعدل طلاق خام بلغ (٢،٣٢، ٢،٥١، ٢،٩٣ بالإلف) حالة طلاق، لكل منها على التوالي.

ـ الرتبة الخامسة فقد تراوحت معدلات الطلاق المنقح فيها (٠،٥٥–١،٧٥ بالإلف)حالة طلاق، وضمت سبعة محافظات هي (كربلاء، النجف، ذي قار، ميسان، البصرة، المثنى، الديوانية)، وبمعدلات بلغت (٠،٥٥، ٠،٨٢، ٠،٩٢، ٠،٩٥، ١،١٦، ١،٢٣، ١،٤٤ بالإلف)حالة طلاق لكل منها على التوالي.

جدول رقم (٥)

التباين المكاني لمعدل الطلاق المنقح في العراق حسب المحافظات للعام ٢٠١٢

المحافظة	معدل الطلاق المنقح/ بالإلف
صلاح الدين	٣،٣٤
واسط	٢،٣٢
النجف	٠،٨٢
ذي قار	٠،٩٢
ميسان	٠،٩٥
ديالى	٦،٠٨
كربلاء	٠،٥٥
المثنى	١،٢٣
بابل	٢،٥١
البصرة	١،١٦
الأنبار	٤،٩٤
نينوى	٢،٩٣
بغداد	٦،٥٧
الديوانية	١،٤٤
كركوك	٥،٨٨
العراق	١،٧٢

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: –

١ ـ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إسقاطات السكان في العراق، بيانات غير منشورة، للعام ٢٠١٢.

٢–مجلس القضاء الأعلى العراقي، قسم الإحصاء، الإحصاءات السنوية لمحاكم الأحوال الشخصية للعراق، بيانات غير منشورة، للعام ٢٠١٢.

شكل رقم (5)

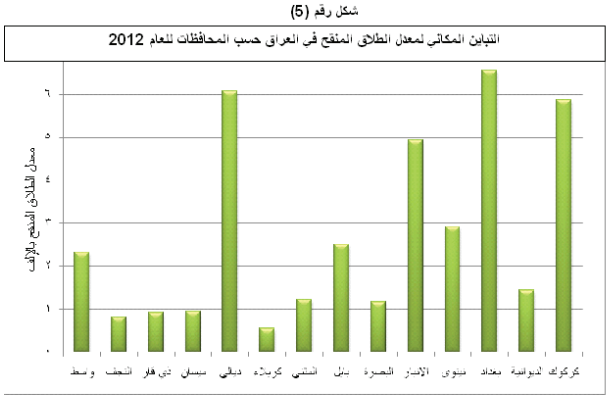

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (5).

خريطة رقم (٤)

التباين المكاني لمعدل الطلاق المنقح في العراق حسب المحافظات للعام ٢٠١٢

خريطة رقم (4)

التباين المكاني لمعدل الطلاق المنفح في العراق حسب المحافظات للعام 2012

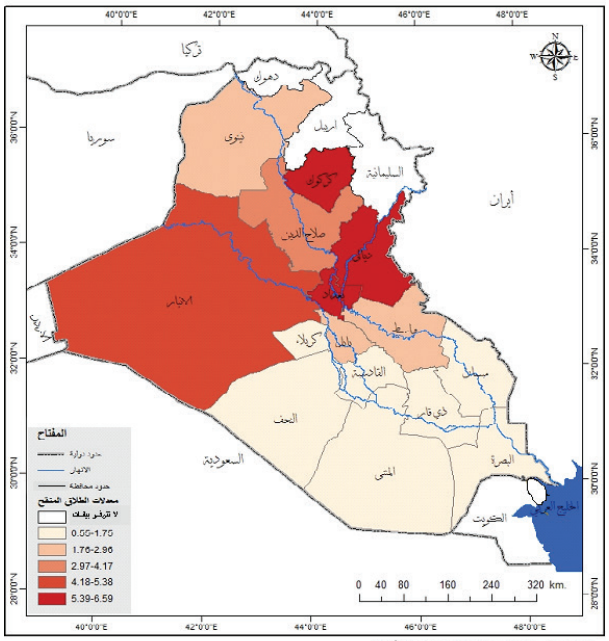

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (5)

. العوامل المؤثرة في الطلاق:

يرتبط الطلاق بعدد من العوامل المؤثرة واظهرت الدراسة هذه العلاقة فقد تبين

١. يلاحظ انخفاض نسب الطلاق لدى الذكور المطلقين في الفئات العمرية الأولى والأخيرة وارتفاعها في الفئات العمرية الوسطى في جميع الأقضية مع وجود تباين في هذه النسب، وعلى عكس ما يلاحظ في التركيب العمري لدى الذكور يلاحظ ارتفاع في نسب الطلاق في الفئات العمرية الأولى للإناث أي من سن (١٥سنة) ويستمر الارتفاع حتى سن (٣٤ سنة) ثم يبدأ بعده بالانخفاض فحالات الطلاق لدى الإناث تتركز في عمر الزواج والسنوات الأولى للبلوغ، بينما يبدأ الارتفاع لدى الذكور من سن (٢٠-فأكثر).

٢. تحدث أكثر حالات الطلاق للأسر التي لديها أبناء يتراوح عددهم (١-٣).

٣. تحدث أكثر حالات الطلاق خلال السنوات الأربعة من الزواج.

٤. يلاحظ أن أعلى نسبة للذكور المطلقين مقارنة مع المهنة

٥. يلاحظ أن أعلى نسبة للسكان المطلقين مقارنة مع الدخل الشهري.

٦. تحدث أكثر حالات الطلاق في المحافظة للسكان المطلقين ذوي السكن (المشترك) بنسبة.

٧. أظهرت الدراسة انخفاضا في المستوى التعليمي للسكان المطلقين فهناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي وحالات الطلاق فكلما انخفض المستوى التعليمي للسكان المطلقين ارتفعت نسبة حالات الطلاق.

٨. هناك علاقة عكسية بين حالات ترك الزوجة للمنزل وحالات الطلاق فكلما ارتفعت نسب حالات ترك الزوجة للمنزل انخفضت نسب حالات الطلاق.

٩. أن أكثر المتغيرات تأثيرا في الظاهرة هي المتغيرات الديمغرافية المتمثلة بعمر الزوج وعمر الزوجة وسنوات الزواج، تليها المتغيرات الاقتصادية بطبيعة نوع السكن والحالة العملية للزوجة نوع عمل الزوجة والحالة العملية للزوج ونوع عمل الزوج والدخل الشهري يتبعها المتغيرات التعليمية بالتحصيل العلمي للزوجة والتحصيل العلمي للزوج، ثم المتغيرات الاجتماعية والمتغيرات الصحية وبقية المتغيرات.

. التوصيات:

١. وضع سياسات سكانية للتخفيف من الظاهرة مستندة على برامج ذات صلة بالعوامل المؤثرة على الظاهرة (العمر، حجم الأسرة، حالة السكن، مستوى الدخل، نوع العمل، التحصيل العلمي، سنوات الزواج، درجة القرابة، حالات ترك الزوج للمنزل، الحالة الاجتماعية السابقة للزواج، عدد مرات الزواج، ممارسة العنف، الحالة الصحية).

٢. التركيز الإعلامي والمنهجي من خلال المؤسسات الإعلامية والجمعيات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني على خطورة ظاهرة الطلاق وما تتبعها من آثار وخيمة على الفرد والمجتمع.

٣. العمل على أيجاد لجان أسرية لحل الخلافات الزوجية، وإنشاء المراكز الاجتماعية المعنية ومكاتب للإرشاد والتوجيه.

٤. عقد الندوات والحلقات النقاشية التي تحدد مفهوم الـزواج، مع إقامة دورات توعية للشباب المقبلين على الزواج تعرفهم بأعباء الزواج والواجبات المترتبة عليهم، وكيفية اختيار الزوجين.

٥. توسيع دائـرة الفحوصات الطبية بالأجهزة الحديثة للكشف المبكر عن الأمـراض والتشوهات الوراثية وعن إمكانية الإنجاب قبل الزواج لكي تمضي الحياة الزوجية دون أن يعكر صفوها شيء.

٦. ضرورة التأكيد على قضاة المحاكم بعدم البدا باجرات الطلاق إلا بعد استكمال إجراءات مكتب البحث الاجتماعي وبعد استنفاذ كافة الوسائل للوصول إلى الصلح.

٧. تهيئة وتطوير مكتب الباحث الاجتماعي بكونه المكان الذي تحدث فيه مقابلة الأبناء بأمهاتهم وإبائهم المطلقين، ذلك من اجل الحفاظ على الاستقرار النفسي والعاطفي للأبناء ولعدم تعرضهم إلى مرحلة الانطواء في الشخصية مع توسيع دائرة مهام وصلاحيات مكتب البحث الاجتماعي من خـلال الاتصال بأهل الزوجين تـارة وأخـرى بتقريب وجهات النظر والتقليل من ترويج معاملات الخلع السائد في المحاكم.

٨. التأكيد على أن يكون التعليم إلزاميا ً لعموم السكان بكون ذلك سيحد ويقلل من حالات الطلاق، فكلما ارتفع المستوى التعليمي كلما انخفضت نسب الطلاق.

. الهوامش:

* تم اعتماد الإحصائية التي قام الباحث بإعدادها عن طريق جمع بيانات الطلاق من محاكم الأحوال الشخصية مباشرة وإجراء عملية المسح الكامل لها حيث تبين أن حجم حالات الطلاق (١٣٤٤٥) حالة طلاق بينما تشير بيانات مجلس القضاء الأعلى العراقي إلى (١١٩٠١) حالة طلاق .

١. هيئة الأمـم المتحدة للمرأة، ملحق دليل التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، نيويورك، ٢٠١٢، ص٢٤ ص٣٣.

٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (wish- l)، ٢٠١١، ص٢٢.

٣. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الوطني للفتوة والشـبـاب، التقرير التفصيلي ٢٠٠٩، ص١٤- ٢٩.

٤. إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة، تحقيق احمد عبد الغفور عطارد، ج٤، دار العلم، بيروت، بلا تاريخ، ص١٥١٨.

٥. جبران مسعود، معجم الرائد اللغوي، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٧ ص٥٢٤.

٦. أبي الحسين احمد ابن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ج٣، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ، ص٤١٩-٤٢٠.

٧. بـدران أبو العينين بـدران، أحكام الـزواج والطلاق في الإسـلام، مطبعة دار التأليف، مصر، ١٩٦١،ص٢١٣.

٨. احمد فراج حسين، أحكام الأسرة في الإسلام (الطلاق وحقوق الأولاد ونفقات الأقـارب)، دار الجامعة، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٣.

٩. علي خالد دبيس، انحلال عقد الزواج والآثار المترتبة عليه دراسـة مقارنة في القانون والفقه الإسـلامي، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، العدد الثاني، ٢٠١١، ص٢٠٠.

١٠. الأمم المتحدة، المعجم الديموغرافي متعدد اللغات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، الاتحاد الدولي للدراسات العلمية للسكان، بغداد، بلا تاريخ، ص١٠٥.

11- PAUL. AMATO، People's Reasons for Divorcing، (Gender، Social Class، the Life Course، and Adjustment). The Pennsylvania State University، 2003،p1.

Bulletin on population and vital statistics in the escwa region، (13) issue، united nations، new York، 2010، p83. (9)

١٢. وزارة العدل، الوقائع العراقية، المادة(٣٤) الفقرة(١-٢) قانون الأحوال الشخصية العراقي، نشر القانون رقم (١٥٦) في العدد ٢٧٩٥، ٢٢-٤-١٩٨٠.

العراق في مسرح الأحداث الدولية

السياسة الخارجية والهوية الوطنية في طور الانتقال*

موجز عن التقرير:

. يسعى التقرير الى تسليط الضوء على المفاتيح والعوامل والمساعي والقصص التي تحدد شكل وخيارات السياسة الخارجية للعراق في الوقت الذي تنهض البلاد من عقوبات دولية وتسعى لاعادة دورها الطبيعي على مختلف الصعد دوليا.

. تتشابك العلاقات الخارجية للعراق بشكل متزايد مع تقسيمات البلد الخاصة به، ويتزايد استقطاب دول الشرق الاوسط مع التهديد الذي يفرضه الوضع في سوريا بتصعيد الازمات داخل العراق.

. اصبحت الوضع في سوريا هو الشيئ الاكثر تسببا للخلاف الذي يواجه العراق، مع اجماع محدود حول كيفية الرد على الصراع للوقاية من خطر امتداده الى العراق. على الجماعات السياسية العراقية ان يطوروا على الاقل اتفاقيات اساسية تتعلق بردودهم الاستراتيجية لهذا الصراع.

. على الحكومات الغربية ان تحذر حلفاءها في الخليج من مغبة استغلال الخطاب الطائفي وتأثيره المسموم والذي يصيب على الاقل جيلا كاملا.

بقلم جين كنينموت، غاريث ستانسفيلد وعمر سري
معهد جاتهام هاوس / المملكة المتحدة / تموز ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: المعهد العراقي للحوار

ملخص تنفيذي

يراد من هذا التقرير تسليط الضوء على اللاعبين الاساسيين في السياسة الخارجية العراقية وعلى العمليات وما يدور من احاديث وأقاويل والتي تحدد في مجموعها شكل وملامح ممارسات هذه السياسة وخياراتها في وقت تسعى فيه البلاد جاهدة للخروج من طائلة العقوبات الدولية وإستئناف دورها في الشؤون الدولية بشكل طبيعي اكثر. كما يعاني العراق في الوقت ذاته من إنقسامات داخلية حادة حول وضع وموقف البلاد في منطقة شرق اوسطية تشهد استقطابا متزايدا ما بين مؤيد لأيران وآخر مؤيد للخليج.

إستندت هذه الدراسة التحليلية على خلفية المناقشات التي جرت خلال سلسلة من الإجتماعات المباشرة التي عقدت في العراق (بغداد، اربيل، والسليمانية) للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وعلى ضوء النتائج التي خرجت بها ورشتا عمل نظمتا على مستوى الخبراء واللقاءات التي جرت في كل من لندن وواشنطن مع شخصيات عراقية وغير عراقية شملت العديد من الدبلوماسيين والسياسيين والمحللين والمؤرخين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني.

السياسة الخارجية بوصفها مرتعا للنزاعات

كان من نتائج سياسة العداء الطويل للعراق ضد دول الجوار في الثمانينات والتسعينات، ان ولدت الرغبة لدى العديد من القوى الاقليمية والدولية – بما في ذلك الولايات المتحدة، ايران ودول الخليج – لإحتواء وتحجيم قدرة البلاد على العمل كقوة عسكرية قوية او حتى ان يكون لاعبا اساسيا في السياسة الإقليمية الخارجية. إلا ان قلق ومخاوف دول الجوار هذه لم يعد يكمن الآن وبعد مرورعشر سنوات على غزو دول التحالف للبلاد في التوجه العدواني الذي عرف به العراق وإنما بحقيقة الضعف الذي حل بالعراق ولازمته طويلا حتى لم يعد ليكون في نظر هذه البلدان إلا مجرد وكيل لأيران. كما ان مخاوف تلك الدول باتت لها علاقة بالأعمال والسلوكيات الغير متوقعة التي تحدث داخل اراضيه وتقف وراءها اطراف ناشطة وقوية من خارج الحكومة العراقية. وبينما يهدد الصراع في سوريا ويلّوح بالمزيد من زعزعة الأوضاع فيهذه البلاد، هنالك ايضا قلق ومخاوف متزايدة من انهيار الدولة العراقية الوطنية تباعا والتهديد بتفكيك وإنهيار المشهد الاقليمي لمرحلة ما بعد الحكم العثماني.

يعد غياب العراق في الفترة الأخيرة كلاعب في السياسة الخارجية خروجا تاريخيا عن المألوف بعد ان كان العراق، مثله في ذلك مثل مصر وسوريا،

واحدا من اكثر البلدان تاثيرا في العالم العربي وكان بالمقابل بلدا ترغب البلدان الاخرى التأثير فيه. على نحو متبادل. وقد وفر النزاع والجدل الشديد الدائر حول الموقف من احتلال البلاد عام ٢٠٠٣ والمرحلة الإنتقالية التي اعقبت ذلك الفرصة والأرضية المناسبة لدول الجوار لتشكيل تحالفات قوية مع كيانات داخلية بما يلبي ويستجيب لمصالح وطموحات كل واحدة منها في المنطقة. وقد اسهمت هذه التحالفات الفئوية في تعميق وإبراز عيوب ونقاط الضعف التي تعتري هيكليات مؤسسات الدولة المحلية وفي تعقيد الجهود والمساعي الرامية لبلوغ حالة الإجما في السياسة الخارجية.

اتسمت وجهات النظر المتعلقة بهذه المواضيع بالتنوع والإستقطاب، بما يتماشي الى حد كبير مع ما يجري ويدور من تقولات حول الإنموذج الامثل الذي ينبغي ان تكون عليه سياسة العراق الداخلية. يجد الحراك الإقليمي تعبيرا واضح له، في رأي جميع من يعتبر العراق منشغل بعملية التحول الديمقراطي وبتشكيل حكومة اغلبية منتخبة في المقام الأول،وفي ردود الفعل المعادية الجهود والمساعي التي تبذلها القوى الاقليمية الاخرى من اجل عرقلة المسيرة الديمقراطية للبلاد ومنعها من الإستمرار حماية لأساليبها وسلوكياتها الإستبدادية والإبقاء على انظمتها السلطوية في سدة الحكم. من جانب آخر، هناك العديد من مساندي الحكومة العراقية يخشون الإطاحة بنظام بشار الأسد في سوريا الى حد بعيد ويعتبرون نجاح اي مغامرة بهذا الإتجاه رصة لتمكين القوات المعادية وللحكومة العراقية ولدولة العراق الوطنية، في الداخل والخارج ولعل من المفارقات المأساوية ان يتبنى العديد من انصار الحكومة العراقية حاليا موقفا معارضا لفكرة الإطاحة بحكومة البعث المستبدة في بلد مجاورللعراق على الرغم من إنتقادهم لدول الخليج لإتخاذها موقفا مماثلا حيال تغيير النظام في العراق نفسه. من جانب آخر، ينظر المناوؤن للحكومة العراقية الحالية إلى المشكلة من منظور مختلف تماما. انهم يتهمون حكومة نوري المالكي بالسعي وراء عزل وأستبعاد دول الجوار ذات الأغلبية السنية والأغلبية العربية من خلال سياسة التهميش التي يتبعها ضد العراقيين السنة في البلاد وإحتضان تلك الحكومة لأيران. كما ان المالكي و من خلال دعمه الفعلي للنظام السوري إنما يسعى الى عزل العراق داخل معسكر الأقلية الموالي لأيران. ويعزز هذا الإستقطاب في وجهات النظر كم هائل من المعلومات البائسة والمسيسة وبعملية صنع قرارغير شفافة تسعى لتحقيق مآرب ومقاصد شخصية يكتنفها الغموض. ولعل من الأمثلة على ذلك تسهيل الحكومة لمهمة نقل المواد والمقاتلين الى داخل الأراضي السورية اوغض النظر عنها كليا، احيانا.

ومما يزيد المشهد السياسي الخارجي تعقيدا تشكيل الحكومة في إقليم كردستان ومنح هذه الحكومة الصفة القانونية وإنتهاجها لسياسة خارجية مستقلة تسمح لها بمواصلة المطالبة بالإستقلال الذاتي الناجز وانتهاجا ايضا لسياسة خارجية تتعارض مع أهداف وطموحات السياسة الخارجية لحكومة المركز في بغداد. وبينما تستبعد حكومة كردستان الإفصاح الصريح الرسمي عن تنفيذها لسياسيات خارجية، راحت هذه الحكومة تسعى وتثابر لتطوير سياسيات مختلفة الغرض منها تشجيع الإستثمارات الخارجية المباشرة والتفاوض بشأن عقود النفط والغاز مع الشركات النفطية االدولية والتوسط بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردي وتقحم نفسها في امور تخص الأحزاب الكردية في سوريا.

. البحث عن مخرج ثالث

يوحي وضع الصراع الحالي في سوريا بأن حدة النزاعات الداخلي الدائر في العراق حول الإنحياز الأقليمي للبلادي تزداد سوءا وتدهورا. ومع ذلك هناك خيار ثالث للعراق يتيح له الخروج من هذا المأزق، الا وهو تبنيه لموقف يستند على عدم الإنحيازلجهة محددة وعدم التدخل في شؤون منطقة باتت تشهد نزاعات وصراعات متزايدة.

تعكس الحرب في سوريا غياب القيادة الدبلوماسية الإقليمية المتوازنة في وقت يسعى الشرق الأوسط الى إجراء تحولات بعيدا عن النفوذ والهيمنة الأحادية للولايات المتحدة(ولكنليس قبل تمكنه من تطوير بنيات اوعمليات فعالة لدعم الأستقرار الأقليمي والتنمية الإقتصادية). ولعل العراق هو البلد الوحيد الذي يفتقر الى إستراتيجية محددة ازاء ما يجري في

سوريا من احداث ويفتقد ربما الى ما يشكل فرصة نادرة لواحدة من الحكومات الإقليمية القليلة المنتخبة والممثلة لكافة الطوائف والأعراق للتحرك الى ما هو ابعد من الصراعات والإنقسامات الإقليمية الى حيث تستقر وتتوارى خلفها مصالح الدول العظمى الممتدة في التاريخ الى حقبة الحرب الباردة وراء ستار السياسات الطائفية المسمومة المتعاضمة.

يعتبر ما يجري في سوريا من اكثر المسائل الخلافية في السياسة الخارجية للعراق. غير ان هناك مصالح اساسية مشتركة تجمع هذه الفئات الطائفية المتنازعة اليائسة لعل في مقدمتها الحاجة لحماية البلاد من امكانية وصول طوفان العنف في سوريا الى الأراضي العراقية. وبحسب تقديرات الأمم المتحدة فإن ما يزيد على الف شخص عراقي قتلوافي اعمال العنف التي جرت في البلاد في مايس من عام ٢٠١٣ فيما تزال إلتهديدات بتجدد الحرب الأهلية في العراق قائمة على نحو كبير وخطير. وبدلا من السعي وتكثيف الجهود بإتجاه إيجاد حل سياسي للأزمة الكبيرة والخطيرة التي باتت تهدد وتؤثر بشكل مباشر على مستقبل العراق، فإن المسؤولين في الحكومة والمعارضة يرفضون على ما يبدو اتباع نهج تفاعلي حتى في حال مشاركة اوتورط مجاميع عراقية من خارج الدولة مع طرفي الصراع في سوريا.

اما النهج الآخر الأكثر أيجابيا من النهج اعلاه فقد تمثل في عودة العلاقات بين العراق والكويت والتقدم الذي احرزه البلدان في مجال التجارة ومن خلال إعادة تسيير الرحلات الجوية بينهما بعد توقفها لفترة طويلة استمرت عقدين من الزمن، وفي دعوة الكويت للأمم المتحدة لإخراج العراق من طائلة البند السابع. هذه الخطوات باتت حقيقة وبدأت تفعل فعلها في مداواة جراحات التاريخ المؤلمة بين كلا البلدين.

. خطر الإهمال

غالبا ما تعاني صناعة السياسة الخارجية من مشكلة العمل والتخطيط لآجال قصيرة في اوقات الأزمات. ينبغي على الحكومات الغربية ان تعي وتدرك امرا وهو أن المشاكل التي تعصف بالعراق في الوقت الحاضر تسبب بها الغزو والإحتلال والحكم الدكتاتوري السابق لصدام حسين بدعم الذي قدمت له الدعم والإسناد ذات مرة لما كان يمثله لها من ثقل في المنطقة يحفظ لها توازن القوى مع أيران. ولعل في تاريخ العراق الحديث شاهدد من بين شواهد عديدة تؤكد بطلان المزاعم والإدعاءات القائلة بإن وجود الحكومات القمعية مهم لحفظ الإستقرار بدلا من ان تعتبره واجهة وهمية زائفة تتوارى خلفها المعارضة والإنشقاق.

تحاول حكومات الدول الغربية المهمة اليوم لاسيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة شرح وتوضيح عبارة « إعياء العراق «ذات الصلة والمساس المباشر بتدهور وضع سياسات الحكومات الحالية لبلدانها. فقد وصفت هذه الدول غزو العراق بانه خطأ كبير ارتكبته الإدارة السابقة، مع كل ما قطعته تلك الحكومات من وعود كبيرة زائفة ومن آمال علقتها على نتائج ذلك الغزو والتي لم يتحقق اي منها على ارض الواقع، حيث لا يمكن للتورط في الحرب مع العراق ان تكون إنعكاسا لسياسة خارجية رشيدة وراجحة أو ان تلقى ترحيبا كبيرا وإقبالا شعبي واسعا أو حتى لسلوكا متزن ونزيه بالمرة. غير ان من الضروري لتلك الحكومات الغربية الأبقاء على هذا التورط قائما من اجل مساعدة العراق وتمكينه من حماية حدوده والحفاظ على وحدة وسلامة اراضيه ضد موجات العنف القادم من سوريا. كما ان الحكومات الدولية والمؤسسات متعددة الجنسية يهمها كثيرا ان تضم العراق مع ولبنان وتركيا في السعي لإيجاد حل لأزمة اللاجئين السوريين الذين ارتفعت اعدادهم الى ما يزيد على ١,٥ مليون نسمة.

ويبقى لثروات العراق المستقبلية مساس كبير بالعديد من المصالح والأطماع الغربية الإستراتيجية في المنطقة ابتداءمن حفظ الأمن ومحاربة التطرف ومرورا بالتنمية الإقتصادية والسياسة النفطية وكل ما لدى هذه الدول من وافكار تتعلق بالديمقراطية. كما إن من شأ ن اي صراع مدني جديد في العراق ان يعرض الأهداف والتطلعات الغربية للخطر ويدفع بالعديد من الناس الى الإعتقاد بأن حدوث مثل هذا الصراع لا يمكن له الا ان يسجل نقطة ضعف تحسب على السياسة الغربية وإضافة مكملة لأرث الفشل الذي منيت بهدول الغرب في المنطقة. ولذلك يتوجب على حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة

وغيرها من الدول الأوربية ان تعيد النظر في حسابتها إزاء ما يجري في العراق وتبذل كل ما بوسعها لمنع حلفائها في الخليج من إستغلال التوجهات الطائفية ضد الشيعة وإستغلالها في إطار الجهود التي يبذلها الحلفاء من اجل تحشيد الرأي العام العربي ضد الحكومات في كل من سوريا وايران. ان إتخاذ مثل هذه التدابيرالإحترازية يعد امرا مكلفا وباهض الثمن إذا ما اخذنا بعين الإعتبار الوضع الذي ستؤول اليه حالة التطرف والصراع في المنطقة على المدى الأبعد والذي ربما سيدفع بالعراق إلى زيادة تقاربه من ايران في حال عجزه عن تحقيق مثل هذا التقارب مع دول الجوار الخليجية على الرغم من اهمية وجدوى هذا التقارب بالنسبة للحكومة العراقية.

. المقدمة

لم يكن العراق على مدى العقدين الماضيين لاعبا مهما واساسيا في مجال السياسة الخارجية من الناحية التقليدية على الرغم من انه كان واحدا من اكثر الدول تاثيرا وثقلا في العالم العربي. وكان للأحداث التي وقعت في العراق منذ عام ٢٠٠٣ تأثيرا كبيرا على بقية دول المنطقة غير ان ذلك التأثير حصل والى حد كبير بفعل تغييرات حصلت على هيكليات السلطة في البلاد وليس نتيجة لجهود مكثفة بذلتها الدولة العراقية لأجل تحقيق شيء في مجال السياسة الخارجية في المنطقة. كانت الدول المجاورة تخشى في السابق من تأثير العراق القوي المعروف باهدافه ومطامعه العدوانية التوسعية، غيران مخاوف هذه البلدان قد تبددت منذ عام ٢٠٠٣ لتحل محلها مخاطر من نوع جديد منشاها الخوف والخشية من العراق الجديد الضعيف واللاعبين الأقوياء في البلاد من خارج الدولة ناهيك عن إنهيار الدولة الوطنية وما يعنيه ذلك من إمكانية ظهور وإنتشار حركات انفصالية في اجزاء اخرى من المنطقة.

ومع ذلك فقد شكّل غياب دور العراق كلاعب سياسة خارجية في العقدين الماضيين خروجا تاريخيا عن المألوف. وكدولة وطنية، يحتل العراق في الوقت الحاضر موقعا جغرافيا وإستراتيجيا مهما ويحتفظ بموارد طبيعية هائلة وتعداد سكاني كبير يصل الى ٣٣) مليون نسمة(، بالقياس الى دول عربية اخرى صغيرة نسبيا.

. التأثير الإقليمي للعراق

لعب العراق في بداية حكم البعث للبلاد دورا مهما سواء على مستوى العلاقات الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط أم على مستوى مسرح الأحداث الأوسع للعالم. غير ان نهج العراق في السياسة تغير ليتخذ شكلا عدائياموجها بإتجاه زيادة نفوذ البلاد في المنطقة. وقد تمادى النظام السابق حينها بنهجه العدائي الى الحد الذي اقحم فيه نفسه في حربين كبيرتين مدمرتين. وكانت اول هاتين الحربين الضروسين قد شنت ضدالجارة ايران للفترة ١٩٨٠-١٩٨٨ بدعم خليجي وغربي واسع. فيما أنتهت الحرب الثانية ممثلة بغزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ بتدخل قوات عسكرية بزعامة الولايات المتحدة التي أعادت للكويت سيادتها على اراضيها، ليدخل العراق بعدها مرحلة إستثنائية صعبة من العزلة الدولية.

. السيادة، الإستقلال والمخاوف الإقليمية

تستمر مسائل السيادة والإستقلال على الطاولة والبقاء وبما لا يبعث على الدهشة والإستغراب في دولة تجاوزت مرحلة الإحتلال والإستعماروسط منطقة تحضى بإهتمام كبيرمن لدن قوى العالم القديمة والحديثة الا وهي العراق، الذي استطاع وتمكن من الوقوف ثانية على قدميه رغم الضرر الكبير الذي لحق باجهزة الدولة العراقية على مدى عقدين من الزمن ليعيد بناء دولته وهو يخوض غمار عملية البناء لمرحلة ما بعد الإستعماروذلك بعيد عدة سنين من خوض بلدان المنطقة الأخرى لغمار هذه التجربة، فيما يحاول في ذات الوقت ايضا حث الخطى في مرحلة الإنتقال من الحكم الإستبدادي ليتقدم على الدول العربية الجديدة الأخرى السالكة لذات النهج بعقد من الزمن. وبعد غزو العراق للكويت كانت هناك توجسات لدى القوى الإقليمية من وجود توجهات توسعية لدى الحكومة العراقية تسعى من ورائها الى فرضوبسط هيمنة البلاد على المنطقة بقوة السلاح وآلة الحرب. هذه المخاوف والتوجسات انقلبت وتبددت الآن وباتت هذه البلدان تخشى بدلا

عن ذلك من الهشاشة والضعف الذي اصاب الدولة العراقية الحالي ومن إعتماد العراق المتزايد على ايران ال الحد الذي راح معه يصف الحكومة على انها مجرد وكيل لأيران، على الرغم من ان ايران هي ليست البلد الوحيد الذي يسعى الى التأثير على الدولة العراقية والتدخل والتغلغل بشؤونها الداخلية.

. الآمال في إستعادة النفوذ

بينما يسعى العراق الى إلتقاط انفاسه وإعادة بناء نفسه بعد ما يقرب من عقد على الإحتلال، يتحدث العديد من المسؤولين العراقيون والفئات العراقية عن الرغبة في إستعادة البلاد لموقعها ودورها الفاعل والمؤثر في المنطقة. وقد ظهر ذلك واضحا من خلال إستضافة العراق لقمة الجامعة العربية عام ٢٠١٢ ومن الأمور التي تشجع وتدفع العراق بهذا الإتجاه الثروات الهائلة المتنامية التي يمتلكها العراق وبما يسمح لحكومة هذه البلاد بالدخول في شراكات تجارية مع دول الجوار. كما بدا ذلك واضحا من خلال تغليب الخيارات المتعلقة بممارسة وتطبيق ما يسمى بالسلطات المعتدلة (على سبيل المثال عن طريق المساعدات الخارجية أو حتى صندوق الثروة السيادية)، في ذات الوقت الذي يحاول فيه التأثيرو بشكل تدريجي على ميزان القوى مع ايران. ولعل في النجاح الذي حققته حكومة اقليم كردستان من خلال إقامتها لعلاقات دبلوماسية وإقتصادية متينة مع تركيا، على الرغم من استمرار غياب الثقة بين الطرفين لفترة طويلة أحد الأمثلة على التأثير الذيما انفك يمارسه اللاعبون العراقيون على الساحة الإقليمية، ليتحسن وضع العلاقات بين الطرفين ويتحول من مجرد علاقات محفوفة بالمخاطر والمخاوف من الجانب التركي إزاء ما تقوم به حركة الأكراد الإنفصالية التركية من اعمال وتصرفات الى للمرحلة التي بدأ عندها الأكراد في شمال العراق يمدون يد العون الى تركيا لتسهيل مهمتها في التعامل مع مشكلة الأكراد داخل تركيا.

ومع ذلك، ما يزال التوافق في الآراء بسيطا فيما يتصل بالطريقة التي يمكن من خلالها زيادة فاعلية السياسة لما يكتنف هذه المسألة من جدل كبير وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات ضمن المنطقة المحيطة بالعراق مباشرة. كما ان تكرارترديد الحديث حول سياسة الهوية العرقية–الطائفية وتكراره يعني تعقد وتشابك الجدال الدائر داخل العراق حول سياسيات الهوية وتعد وجهات النظر حول المكان المرغوب والمفضل لتطبيق هذه السياسة في المنطقة. لا سيما العلاقة مع ايران التي موضع خلاف وجدل كبيرين وكذلك الحال بالنسبة للطريقة التي ينبغي التعامل بها مع الصراع في سوريا والتي يدور حولها خلاف كبير داخل العراق وبالنظر لأهمية سوريا في المنطقة يصبح الصراع فيها امر يحسب الآخرين له حساب وربما يصبح واحد من اعلى مستويات الإختبار بالنسبة للعراق بل واحد من اصعب الإختبارات التي يتعين على هذا البلد التعامل معها.

ومما يزيد صياغة السياسة الخارجية تعقيدا الخلافات والنزاعات الدائرة حول توزيع الصلاحيات والسلطات بين مختلف مؤسسات الدولة واللاعبين فيها، بما في ذلك التنافس بين كل من مكتب رئيس الوزراء، وزارة الخارجية، حكومة اقليم كردستان والمجموعات السياسية العراقية على اختلاف اشكالها وتعدد وجهات النظر حولها. ففي الوقت الذي ركزت فيه وزارة الخارجية الجهود على مسائل تحضى باجماع نسبي وفي المقدمة منها التفاوض مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة لإستعادة السيادة القانونية للبلاد ووضع نهاية للعقوبات الدولية المفروضة على العراق، نجد ان المسؤول عن تولي امر التحالفات الإستراتيجية الرئيسية المتجادل بشانها وبخاصة التحالفات مع الولايات المتحدة وايران هو مكتب رئاسة الوزراء في اغلب الأحيان.

. سياسة الهوية والشخصية وسياسية الجغرافية الدولية

تركز غالبية الأدبيات المتوفرة والمتعلقة بسياسة العراق الخارجية على الفترة السابقة لعام ٢٠٠٣ ومن بين المواضيع التي كانت تناولتها هذه الأدبيات مرارا وتكرارا المواضيع الأربعة التالية: التحديات المحلية ذات الصلة بالهوية، البلاد، والدولة، سياسة الشخصيات، امور جغرافية سياسية واقليمية، وسياسة السلطة/ القوة الدولية. وقد جاءت القرارات التي اتخذها العراق في مجال السياسة الخارجية

كمحصلة نهائية لتنافس هذه المواضيع الأربعة فيما بينها خلال العقود الزمنية التي شهدت المراحل التأسيسية للعراق في ظل الإدارة الإستعمارية، سنوات الدكتاتورية لحكم صدام حسين، والتجارب الصعبة التي مربها العراق تحت ربقة الإحتلال.

كما ولدت النزاعات الداخلية حول سياسة العراق الخارجية لفترة ما بعد عام ٢٠٠٣ الإنطباع، وكما تردد على لسان العديد من المشاركين في الورش البحثية لهذا المشروع، بعدم امتلاك العراق لسياسة خارجية، تارة أو بتطبيقه للعديد من السياسات الخارجية المتناقضة، تارة ثانية أو إحتفاظه بعلاقات خارجية وعدم إمتلاكه لسياسة واضحة، تارة ثالثة. لا يراد من وراء وصف هذا التقرير للمحددات والديناميات وذلك اثناء مناقشته لوجهات نظر اللاعبين والفئات المختلفة حول سياسة العراق الخارجية بانها خلافية وذات طابع فئوي ومشخصنة القول او الأيحاء بأن هذا الموقف فريدا من نوعه على العراق. وقد ابتعدت التحليلات السياسة الخارجية وخاصة خلال فترة الـ ٢٥ عاما المنصرمة عن النهج التقليدي (الواقعي) الذي يتعامل مع الدول على اساس انها جهات فاعلة عقلانية متآلفة لها مصالح ثابتة(مثلما شككت فيه ميادين العلوم الإجتماعية الاخرى وبخاصة الإقتصاد بالمناهج التقليدية المستندة على «الخيار العقلاني»). ان التركيز ينصب الآن وعلى نحو اوضح على عملية صنع القرارات الإنسانية في إطار معلومات ناقصة وتنافس بين المؤسسات او الفئات وعلى سوء فهم وعوامل اخرى تسهم جميعها في خلق حالة من فقدان م الثقة او اليقين والنزاع، ليس على السلطة فحسب بل على المصالح والهويات ايضا. ان فكرة تحقيق سياسة خارجية تتسم بالمؤسساتية الكاملة والموضوعية والاخلافية إنما هي ضرب من ضروب الخيال بغض النظر عن المكان او البلد الذي يراد تطبيقها فيه.

وعلى اي حال، فأن الضرر الذي حل بمؤسسات الدولة خلال السنوات الأخيرة من حرب العراق والعقوبات التي فرضت عليه ساعدت سويتا في تفاقم حالة الإنقسامات الحاصلة في صناعة السياسة الخارجية. كما ان الدوافع التي شجعت اللاعبين الخارجيين ودفعت بهم للتاثير على السياسة الخارجية للعراق ومن خلال الحلفاء او الوكلاء المحليين هي الاخرى كثيرة في هذا السياق.

وقد اصبحت مناقشة السياسة الخارجية في ادبياتنا وكذلك في لقاءاتنا البحثية التي اصبحت وعلى نحو لا مفر منه شائكة ومتداخلة مع الديناميات السياسية المحلية ومع مصالح وهوية الدولة المتنازع عليها في كلا المجالين من قبل العديد من الشخصيات المتنافسة على النفوذ. ولعل من الشواهد المتوفرة على ذلك هذا اليوم ما يجري بين مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي – مع كافة لإجراءات الواضحة المتخذة لتركيز قدر اكبرمن السلطة بيد ئيس الوزراء نوري المالكي – وبين وزارة الخارجية، التي تحاول وتدفع باتجاه زيادة دورها المؤسساتي في عملية صنع السياسة من خلال الدوائر والمكاتب العائدة لهذه الوزارة. وبعيدا عن المنافسة السياسية المحضة،حرص المحللون ومن تم استضافتهم للإجتماعات ايضا الرجوع والتركيز مرارا على مواضيع الهوية الوطنية» مشروع الدولة الوطنية»، او لمحاولة تحويل المجتمع المتعدد الأعراق والمتعدد الطوائف الى مجتمع وطني. وقد جرت مناقشة ساخنة لصلة وتأثير لعوامل الإقليمية في هذا المجال ومنها على سبيل المثال مدى الصلة بين الهوية الدينية والثقافية المحلية للمسلمين الشيعة في العراق و ايران.

اما سياسة الشخصيات فهي موضوع آخر اساسي ومهم في أدبيات العراق. وقد وصف النهج العدائي للعراق ضد دول الجوار بأنه نابع في احد جانب من شخصية صدام حسين ولكن ايضا من اهمية ذلك النهج في دولة تتركز فيها السلطة وبشكل كبير بيد حاكم واحد كان من الناحية العملية في قلب عملية صنع القرار على مدى ٣٥ عاما وبيد» الناس الثقة من حوله». وتجدر الإشارة هنا إلى ان الحرب التي شنها صدام حسين ضد ايران كانت تحضى بدعم سناد من الغرب ودول الخليج بدلا من ان تقف تلك الدول على الضد حينها من خوض تلك الحرب وتعتبرها مجرد سلوك شاذ لطاغية جامح، حتى لو كان السرد الأخير أكثر ملائمة للذكريات. وعلى الرغم من ان هوية الدولة لن تعد لتحدد بسلوك بحكم او ارادة رجل واحد، تبقى سياسة الشخصية واحدة من المسائل التي ينبغي ايلائها الأهمية التي

تستحقها هذا اليوم.، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات المتشنجة بين المالكي ورئيس حكومة اقليم كردستان مسعود البارزاني، والملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك السعودية. وعلى اية حال، فقد يميل البعض الى المبالغة في وصف وتقييم دور حكم الفرد الواحد في دولة لم تعد مركزية.

وعلى النقيض من ذلك فأن قضايا الجغرافيا السياسية والموارد تبقى عاملاً داعماً لبعض الإستمرارية في علاقات العراق في المنطقة. أن إستمرارية الأوضاع الجيوسياسية على حالها بعد غزو عام ٢٠٠٣ وإحتلال العراق تبقي قضايا الخلافات الحدودية والموارد الطبيعية مثل النفط والغاز ومخزون المياه العذبة في الوقت الذي ظهرت فيه مبادرات أقليمية تجارية وإستثمارية مع بزوغ الإنفتاح الليبرالي الإقتصادي الجديد للعراق. أن تلك القضايا الأقليمية الواسعة تؤثر على علاقات العراق الثنائية مع جيرانه الستة – تركيا وإيران والكويت والمملكة العربية السعودية والأردن وسوريا. وفي خلال العقد المنصرم كان لدى العراق نتائج مختلطة من خلال محاولته عقد أواصر علاقات ودية مع تلك الدول، إذ تمت مناقشة تلك العلاقات الثانية مع جيرانه لاحقاً وخاصةً كيفية تناسب كل منها في الديناميكية الإقليمية والمستمرة في التطور لإكثر من سنتين منذ بدء الإنتفاضات العربية.

وفي الحقيقة فأن التحركات الإقليمية وتأثير نتائجها على السياسة الداخلية قد وصلت إلى درجة أنه قد تم وصف العراق «بالدولة المخترقة» حيث أن الدولة المجاورة قد سعت للتأثير على السياسات الداخلية من خلال مساندة مجموعات ولاعبين معينين. أن التفاعل بين السياسة الداخلية والإقليمية قد ساهم في ما يعرف بمنظور «الموازنة الشاملة» بما يخص السياسة الخارجية والتي يكون فيها اللاعبون المختلفون في داخل الدولة يسعون للترويج لإهتماماتهم الداخلية خارج الحدود في نفس الوقت الذي يستخدمون العلاقات الخارجية من أجل تسويق أنفسهم قانونياً في العراق.

وأخيراً فأن القوى السياسية العالمية قد لعبت دوراً ضخماً في تطوير سياسة العراق الخارجية. لقد كانت ولا تزال قضية غزو وإحتلال العراق المحور الرئيسي في التعامل مع المجتمع الدولي طوال العقد الأخير، ومنذ جلاء آخر الجنود الأمريكان في ديسمبر ٢٠١١ بدأت الحكومة العراقية وببطء التواصل مع القوى الأخرى مثل روسيا والصين في محاولة منها للمضي في طريق أقل إعتماداً على الحكومة الأميركية. أن الكثير من مما يكتب عن العلاقات العراقية – الأميركية قد تمت صياغته من قبل المحللين والأكاديميين الأميركيين وقد كان التركيز فيه على نشاطات قرارات صناع السياسة الأميركية والسياسيين والشخصيات العسكرية والعاملة في العراق في القعد السابق. ومع ذلك وبما يقابل ما هو معمول به في بلدنا بما يخص العمل الميداني فأن هنالك إحساسٌ قد بدأ بالظهور ومفاده: أنه بعد مرور عقدٍ من الزمن على الغزو الأميركي للبلد فأن تأثير ذلكً الغزو قد بدأ بالتضاؤل.

. اللاعبون والمؤسسات والبنى

أن مؤسسات وسبل معالجات السياسية الخارجية العراقية تحتاج إلى النظر إليها من خلال سياق التحديات الكبيرة التي تواجه كافة مؤسسات الدولة بعد الضرر الذي لحق بها جراء العقوبات الإقتصادية والإحتلال، وكذلك تظل قضايا السيطرة على الحدود والمجال الجوي من المشاكل العالقة: في أحدى المراحل في العام ٢٠١١ وعندما كانت القوات الأميركية متواجدة في العراق شنت إيران وتركيا هجمات عسكرية داخل شمال العراق مدعيتين الحق في متابعة مطاردة ساخنة للجماعات المتشددة المتورطة في الحركات الإنفصالية في مناطقهم. وبشكل عام، فأن جيران العراق لا يعدون العراق على أنه دولة ذات سيادة. لقد بدأت هذه الفكرة مع الإحتلال في العام ٢٠٠٣ وإستناداً إلى علي العلوي وهو وزير مالية سابق، أنه أثناء فترة الإحتلال المباشر «قامت سلطة قوات التحالف وواشنطن بتحديد ملامح سياسة العراق الخارجية في كل القضايا المهمة... وفي العديد من دول العالم قامت السفارة الأميركية بمضاعفة جهودها من خلال عملها بصفة ملحقية العراق غير الرسمية. وقد ذكر علاوي أيضاً أن تلك الفكرة قد طال إعتمادها: وحتى بعد تشكيل الحكومة «ذات السيادة المفترضة»

المؤقتة، فأن الوزراء العراقيين لم يتم التعامل معهم من قبل المسؤولين الأجانب على أنهم يمثلون السيادة الوطنية بالضرورة. أن مثل تلك المفاهيم لا زالت تشكل عاملاً لحد هذا اليوم ولكن لإسباب أخرى مختلفة. أن المسؤولين في حكومات أخرى وخاصة في العالم العربي يدّعون وبصورةٍ روتينيةٍ أن إيران تتدخل في العراق لدرجة تمنعه من أن يكون ذو سيادة كاملة، وفي هذه الإثناء فأن المراقبين الأميركيين يقولون أن الحكومة العراقية لا تزال تعتمد على المسؤولين الأميركيين وخاصةً على ملاك مجلس الأمن الدولي من أجل تمثيل مصالحه في بالولايات المتحدة الأميركية وكذلك (وأحياناً أكثر من ذلك) بدبلوماسيه.

ولسنين متعاقبة من ضعف الدولة، قام رئيس الوزراء بتعزيز صلاحياته والتي تتضمن تركيز الصلاحيات بما يخص السياسة الخارجية، إذ يميل هو وأتباعه إلى تفسير التحديات التي تحتج عليها المعارضة الداخلية والمجموعات المتشددة من منظار علاقات العراق الخارجية إلى منافسيه – وبالإخص المملكة العربية السعودية وقطر– كونهما القوتين الوحيدتين المحركتين لهؤلاء الذين يتحدون الحكومة. أن مفهوم كون دول الخليج تحاول تقويض مساعي الحكومة العراقية في الداخل هو عامل قوي في العلاقات العراقية الخارجية مع تلك الدول.

. الأحكام الدستورية الخاصة بالسياسة الخارجية

بالرغم من أن الدستور العراقي يحدد صلاحيات رئيس الوزراء ورئاسة الوزراء والوزراء أنفسهم وكذلك دور البرلمان، غير أن تلك المؤسسات المختلفة تتنافس وتتفاوض حول حصتها من الصلاحيات الخاصة بالسياسة الخارجية وكما هو الحال في حقول أخرى من السياسة، أما التنافس السياسي الداخلي بين النخبة السياسية يمكن رؤيته في أغلب الأحيان في الحكومات وخاصةً في الأنظمة البرلمانية. وتتواجد تلك القضايا التنافسية في العراق، وخاصةً بسبب كون النظام تحت ظل «العراق الجديد» هو لا يزال حديث الولادة. نوري المالكي هو أول رئيس وزراء منتخب لشغل فترة إنتخابية كاملة منذ سقوط صدام حسين، وسيمضي بعض الوقت لكي تتمكن الأعراف التي تحكم الوضع السياسي من أن تترسخ، إذ لايوجد هنالك إجماع في الرأي على تفسير الدستور أو الفصل بين السلطات سواءاً من الناحية القضائية أو السياسية.

لقد تمت صياغة الدستور العراقي الجديد وتمت الموافقة عليه من خلال إستفتاء جماهيري عام ٢٠٠٥ وبدأ العمل به في العام ٢٠٠٦، وبالرغم من عملية الصياغة كانت أقل من الممكن تسميتها بالكافية، فقد تمت صياغة النص بصورة متسرعة من خلال اللجان في غضون أقل من شهرين والتي كانت خاضعة للمزايدات السياسية بين النخبة السياسية تحت أنظار السفارة الأمريكية اليقظة وخلف الأبواب الموصدة، حيث تم التصويت عليه بالرغم من مقاطعات ورفض من قبل جزء لا بأس به من السكان؛ فقد حدد الدستور بشكل عام ما يجب أن تكون عليه هيكلية الدولة ومهام عملها. لقد تم منح جزء معلن من نطاق صلاحيات الحكومة الإتحادية وهو السلطة الحصرية بما يخص السياسة الخارجية والتي من ضمنها: تشكيل تلك السياسة والتمثيل الدبلوماسي والدخول في المعاهدات والإتفاقيات الدولية.

. إقليم كردستان وجمهورية العراق

داعبت خيال الكرد، خلال حقبة تسعينيات القرن الحالي، فكرة صياغة دستورهم الخاص بهم.ولكنهم تخلوا أخيرا عن فكرتهم تلك بالنظر الى حقيقة مكوناتهم وإلى المشاكل التي ستنشأ عن ذلك من قبل جيرانهم في حال عمدوا إلى إتخاذ خطواتهم العملية باتجاه ذلك والتي قد تؤول ويستشف منها على أنها تمثل الخطوة الأولى بأتجاه تحقيق الأستقلال. في إطار إدارة شؤونه الداخلية، عمد المجلس ألوطني الكردستاني (KNA) الى إصدار ساسلة من القوانين الرامية الى وضع البناء الهيكلي لحكومة أقليم كردستان والشروع بممارسة أعمالها وأنشطتها. وفي مجال الشؤون الخارجية، فأن الهيكل التنظيمي يتسم – بدواعي معلومة– بكونه محدود. عوضا عن إنشاء وزارة للخارجية– والذي يحمل على إنه تصريح واضح بالسيادة الكردية في شمال العراق– سمح للمجلس الوطني الكردستاني إنشاء دائرة للعلاقات الخارجية تحت إشراف وإدارة أجهزة وزارية عليا.

ارضت، هذه الحركة السحرية الماهرة الماكرة، بعض المطامح الخجولة بما يكفي للسماح للمجلس الوطني الكردستاني في إنشاء هيأة ممثلين دبلوماسيين(ليسوا سفراء) وفتح ممثليات(ليست سفارات) في عدد من البلدان.بادئ الأمر، لم يحقق هؤلاء الممثلون الدبلوماسيون، إلا النزر اليسيرنسبيا- يكونون دائما نفس الأفراد كما هو الحال بالنسبة لممثلي الحزبين المهيمنين; الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الأتحاد الوطني في مدن معينة- لكنهم ارتقوا بعملهم، مع مرور الوقت، ليصبحوا أطرافا فاعلة ومؤثرة مقبولة على مستوى التمثيل الدبلوماسي الدبلوماسي لدى العواصم الغربية لبعض البلدان- لاسيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية- غالبا ماكان ممثلوا المجلس ألوطني الكردستاني أكثر لباقةوقدرة كلاميةمن نظرائهم في السفارة العراقية.لكن حكومة أقليم كردستان لم تتمكن من إيجاد صوت السياسة الخارجية المعبر للأقليم، فقط لحقيقة انها لم تكن القوة الفضلى والأكثر اهمية وتأثيرا في المشهد المحلي.بدلا عن ذلك،كانت العلاقات الخارجية لأقليم كردساتان بمثابة الأداة الحافظة للحزبين الكرديين، الذين سعى كل منهما بدوره للحفاظ على حزمة العلاقات التي تربطة بالقوى المؤثرة الأخرى في المنطقة والعالم. وكان لذلك الأمر معنا وتأثيرا خلال حقبة التسعينيات. كان لأقليم كردستان وحكومته – في المجتمع الدولي موقفايمثل واقع الحال فحسب; باقليم لايعامل معاملة الدولة او انه يوصف بكونه «دولة واقع الحال»،يقع خارج نطاق نظام الدولة العالمي،وما يفضي إليه ذلك من تشكيله لما يعبر عنه بالتحد أو حتى التهديد لبقية الدول التي تتشابه اوضاعها وديناميتها الداخلية مع تلك التي داخل العراق.بالنسبة الى الدول الأخرى، فأن التعامل مع حكومة إقليم كردستان من شأنه أن يتطلب ويستلزم الأعتراف بقانونية وحتى سيادة تلك الحكومة،وعلى صعيد منطقة الحكم الذاتي، فأن التعامل مع ممثلي الحزبين الكرديين حتى إذا نظر اليهما على قدم المساوات مع ممثلي حكومة إقليم كردستان سيكون متقبلا جدا.(وهو مثال واحد فحسب للسبل العديدة قد تشذبت عبرها ميول ونزعات المكونات السياسية لأداء دورها في ميدان العلاقات الخارجية بتأثير عامل التاريخ والخبرات المكتسبة من التعامل المتبادل مع الجهات الأجنبية،وليس هو فقط عارض أو انعكاس لدولة يتسم وضعها الداخلي بالضعف والهشاشة). أزدواجية التعاطي فتحت السبيل امام الأختلاف والتمايز بالأحكام والواجبات فيما بين حكومة اقليم كردستان والأحزاب ليستمر ذلك بشكل ملحوظ حتى يومنا هذا-برغم إزدياد الأهمية النسبية لآقسام ودوائر حكومة الأقليم (لاسيما دوائر رئاسة الوزراء ومدير العلاقات الخارجية.من ناحية التأثير فقد أنجز الحزبين الديمقراطي والأتحاد مهمات دبلوماسية متينة وعزز قدرات مسؤوليه وقابلياتهم في تمثيل الأقليم وتحقيق مصالحه خارجيا ومتابعة السياسات الدولية التي أريد لها ان تبدو معنية باقليم كردستان ولكن، وبمقتضى العادة، طغى عليها كثيرا الميل والأنحياز الحزبي الحزبية ولاسيما إبان حقبة الحرب الأهلية.

أخذ تركيز ممثلي حكومة إقليم كردستان يتعاظم على حقيبة إدارة الشؤون الخارجية داخل الأقليم – في مجال التخطيط، وإستقبالها وتضيبفها لكبار الشخصيات السياسية، وإطلاقها البيانات والتصريحات العامة بشأن الأحداث العالمية المهمة على مسؤوليتها. لكن يبقى التعاون والتبادل المنسجم بين الحزبين الكرديين المهيمنين بشأن الشؤون الخارجية في ميدان السياسة الخارجية الكردية أمرا جليا وواضحا للعيان.يؤدي البعض من الأفراد دورا مزدوجا(في نطاق حكومة الأقليم والحزب)،وإن الكثير من الأفراد الأخرين – من بينهم مدراء العلاقات الخارجية في حكومة الأقليم ممن لايزالون في الخدمة حاليا- كفلاح مصطفى، الذي تبوأ منصبا رفيعا في دوائر ومؤسسات العلاقات الخارجية للحزب الديمقراطي الكردستاني قبل أن ينقل الى موقعه في حكومة إقليم كردستان.

تلى تغيير نظام الحكم في العراق،بروز القيادة البرزانية – الطلبانية إلى السطح كنتيجة للحرب الأهلية، وتمكنت من تشكيل جبهة موحدة في خضم المحادثات التي جرت خلال فترة مابعد صقوط نظام صدام. عوضا عن السعي لأيجاد دولتهم المستقلة،واصل الكرد السير قدما في إندفاعهم الضاغط لتطويرأقليمهم، خططت القيادة الكردية

للدفاع عن إقليمهم ضد بغداد عوضا عن حمايته من «الخط الأخضر» الفاصل للآقليم من بقية مناطق البلاد.

كانت النتيجة الحصول على دستور يتصف بكونه مؤثرا عليه بشدة من قبل الكرد- إن لم يكن خاضعا لهيمنتهم -. منذ البداية، وبموجب الفقرة (١) التي نصت على كون العراق فيدرالية وخولت اقليم كردستان بأنشاء دستوره الخاص به ضمن الأطار العام للدستور العراقي.٥١ في نطاق السياسة الخارجية،تنص الفقرة (١١٠) بوضوح على ما يلي:

يتعين على الحكومة الفيدرالية أن تمتلك سلطات تنفيذية ضمن نطاق المجالات التالية:

تشكيل السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي،وإجراء المحادثات، وإبرام الأتفاقيات والمعاهدات الدولية والمصادقة عليها إجراء المحادثات بشأن سياسة القروض والتوقيع والمصادقة عليها، وصياغة سياسة الأستقلال الأقتصادي والتجاري. وتنص الفقرة(١٢١)- بالأضاف ألى ذلك- على أنه يتعين تأسيس دوائر الأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية من أجل متابعة وتفقد الشؤون الثقافية والأجتماعية والتنموية.ونتيجة لذلك يبدو المنصب تام الوضوح ويحظى أيضا بقبول الساسة في كردستان.وصرح ايضا السيد كريم- رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الكردستاني- بشكل صريح ومباشر- بما مفاده «أن حكومة إقليم كردستان تمثل جزءا من ألعراق وأن السياسة الخارجية تمثل، بشكل حصري، مجال أو مهمة عمل العاصمة بغداد».٥٤ على اية حال،فيما يتعلق بأي دستور،فقد ثبت أن هنالك فسحة من المجال تتيح للكرد فرصة المناورة كما وأن حقيقة كون العراق مايزال في طورالنشوء والتكوين قد منحت الأكراد فرصة الأستمرار في إتباع الأساليب والنماذج السابقة،بغض النظر،عما تبديه بغداد من. إمتعاض وعدم رضا حيال الفعاليات والأنشطة التي يمارسونها.ما يتعلق بالتمثيل الخارجي،فأنه وعلى سبيل المثال،فأن القليل-إن كان موجودا- من ممثليات حكومة أقليم كردستان تتخذ من سفارات العراق مقارا لها، ولكنها فضلت، عوضا عن ذلك، ممارسة اعمالها في دوائر أكثر تفرغا ونشاطا، وإختارت لأنشطتها مقارا أكثر- في الغالب- تأثيرا وفعالية أذا ما قورنت بالسفارات العراقية بذاتها. وذهبت حكومة أقليم كردستان إلى ما هو أبعد من ذلك بأستقبالها، على ارض الأقليم، لأكثر من عشرين قنصلية تمثل الحكومات الأجنبية - أحيانا حتى قبل أن تفتتح الأخيرة سفارات لها في بغداد.

أستنادا إلى ما ينص عليه الدستور،فأن حكومة إقليم كردستان وقادتها تقع على عاتقهم مسؤولية إدارة شؤون المؤسسات والدوائر الداخلة ضمن نطاق إقليمهم، ويشمل ذلك الجوانب الأمنية، ويضمن ذلك ايضا السماح لهم بأتباع سياستهم بشأن الغاز والنفط المستقلة عن مثيلتها المتبعة في بغداد.ولم تتضمن الفقرة (١١٠)من الدستور إعتبارأن إدارة شؤون النفط والغاز أهلية وجدارة حصرية بحكومة العراق، وكبديل لذلك، ورد تفصيل الأمر في الفقرة(١١٢)،التي تنصعلى أن الحقول النفطية «الحالية»(الفاعلةوالتي هي قيد الأنتاج في الوقت الحاضر) يتعين إدارة شؤونها بشكل مشترك من قبل الحكومتين الفيدرالية والأقليمية- يقترن ذلك بأدعاء الكرد بأن قلة ذكر حقول النفط «المستقبلية» يفهم منه أن مسؤولية إدارتها والأشراف الكلي عليها(مثال ذلك الحقول التي تقع ضمن نطاق ارض أقليم كردستان) على عاتق الأقليم.

هذان المثالان المتعلقان بالجانب الأمني وإدارة الموارد، يساعدان في بيان وتوضيح نطاق قدرة حكومة كردستان على تبرير ركوبها موجة المجازفة والمخاطرة حينما يحدد الدستور،بجلاء،السياسة الخارجية بأعتبارها مقدرة وكفاية وأهلية للحكومة الفيدرالية.تعمد إلى فعل ذلك لا على أساس وضع وصياغة حزمة من المصالح ألوطنية التي تتبع من قبل وزارة الخارجية بأعتبارها سياسة خارجية.ولكنها تفعل ذلك إستنادا إلى مصالح قطاعية محدده،لتعمد بعدذاك ألى تقفي ومتابعة ابعاد ومديات تلك المصالح التي هي خارج العراق من خلال مكاتب وزراء محددين.،رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان،ورئيس حكومة الأقليم،إضافة إلى الجهات المفصلية التي ما زالت تتمتع بأعلى مستويات السلطة والنفوذ في الجناح السياسي للحزب. يتمكن الكرد، بفعلهم ذلك، من تبرير تصريحهم بكونهم ملتزمين حرفيا بنص

الدستور،إن لم يكن بتمام روح الدستور كما عرفه وحدده نظرائهم العرب، وكما جرى إقراره والأتفاق عليه عام ٢٠٠٥.

منحت هذه الأستراتيجية الكرد الفرصة لأتباع سياسة خارجية (على ارض الواقع ودون إعتراف رسمي).تشجيع الأستثمار الأجنبي في إقليم كردستان،٥٧ مناقشة عقود النفط والغاز مع شركات النفط العالمية، التوسط بين الحكومة التركية و قيادة حزب العمال الكردستاني(PKK)) المتمركز في شمال أقليم كردستان(جبل قنديل)،كونه متورطا بشؤون الأحزاب الكردية أحداث الحرب الأهلية التي تعصف بسوريا حاليا (إلى جانب أمثلة كثيرة أخرى) قد أولت بجملتها من قبل حكومة إقليم كردستان على أنها تقع قانونيا ضمن نطاق مسؤوليتها وتخصصها – على أساس أن لهذه القضايا تأثيرا مباشرا في الشؤون الداخلية للأقليم.

ومن هذا المنطلق، تمتلك حكومة إقليم كردستان حزمة من السياسات الخارجية المتينة، والمخطط لها بدقة وتمعن كبيرين، تبني بعناية وإهتمام علاقاتها الخارجية، وتراعي بحرص كبير المصالح الوطنية– لكنها لم يبد منها الى الملأ أو يعبر عنها علنا ما يبين أنها كذلك مطلقا.

–الأحزاب السياسية على المستوى الأقليمي والدولي

أدت المجاميع السياسية العراقية المختلفة ايضا دورها على المستويين الأقليمي والدولي، حيث توخت الحصول على الدعم الدولي، علاوة على إكتسابها موقعا مميزا فيما يتعلق بالمسائل التي تهم مؤيديها المحليين. ظهر العون الدولي بأجلى صورة عبر تغيير النظام عام ٢٠٠٣ ومن خلال ما تبع ذلك من دعم وتقوية لقادة المعارضة في المنفى بلندن وواشنطن. ما تزال تركيبة الطبقة السياسية في العراق– في يوما هذا– تتفعل وتتأثر بشدة بالأستراتيجية السابقة التي تتبعها ألولايات المتحدة وبعض البلدان الأوربية في تشكيل أولى مؤسسات الدولة لفترة ما بعد سقوط نظام صدام. اليوم، يجنح الساسة العراقيون العرب إلى السعي للحصول على الدعم والمساعدة ضمن نطاق المنطقة عوضا عن لهاثها لأحراز ذلك عبر الولايات المتحدة أو البلدان الأوربية. بينما تمكنت حكومة كردستان الأقليمية من إكتساب تمثيل دبلوماسي فاعل ومؤثر ساعية لتحقيقات المكتسبات السياسية في العواصم الأوربية الغربية، واضعة نصب عينيها، حاجتها، كونها مكونا صغيرا لاينتمي إلى العرب، لأن تبقي على خيارتها مفتوحة وقائمة ضمن حدود إقليمها و ما هو ابعد من ذلك. وما حقيقة بقاء منصب السفير العراقي لدى لندن شاغرا منذ العام ٢٠٠٧ حتى العام ٢٠١٣، إلا مثالا واضح الدلالة على ذلك.

أحدى الفوارق السياسية المركزية بين السيد نوري المالكي ومنافسه الرئيس في إنتخابات عام ٢٠١٠،السيد اياد علاوي – رئيس الوزراء السابق في حكومة العراق الأنتقالية، مؤسس حزب الوفاق الوطني و الشخصية القيادية في الحركة الوطنية العراقية(العراقية) – كانت تتمحور حول الدور الذي يتوجب أن يؤديه العراق في المنطقة التي أخذت تستقطب بشكل متزايد من قبل إيران العربية السعودية.أصبحت التحالفات الأقليمية تمثل جزءا واضحا وملموسا في الحملة، بالنظر إلى ألجولة الواسعة التي قام بها السيد علاوي في دول الخليج، والتي تعد بأخراج العراق من عزلته وإعادته مجددا الى الصف العربي– وهو أمر يناقض، بشكل يمكن أدراكه ضمنا،علاقة السيد المالكي الوثيقة بأيران. أما ما يتعلق بالمعارضة،فأن طريقة تعاطي السيد المالكي مع إيران تمثل بحدذاتها عقبة كأداءتعترض سبيل تطوير العلاقات مع بلدان الخليج.وعلى العكس من ذلك،فأن مؤيدي السيد رئيس الوزراء يجنحون إلى توصيف المانع الرئيس الذي يحول دون تطويرتلك العلاقات بكونه قلة الرغبة من جهة دول الخليج في قبول حكومة منتخبة يقودها الشيعة لأسباب تتعلق بالمعاضدة الطائفية والعرقية.

أوجدت هذه الفوارق دائرة من العوامل والأسباب التي يعضد بعضها بعضا والتي فسحت المجال أمام القوى الأقليمية للدخول في تحالفات ضمنية(غير معلنه)مع المكونات العراقية مبدية دعمها الأستثنائي على أمل أن حدوث تحولات في ميزان القوى سوف يفضي إلى تعزيز مصالحها ألخاصة في البلاد.

بصيغة ما(بشكل من الأشكال) أطر العراق هؤلاء المتنافسين الأقليميين بالأطار الداخلي (جعل لهؤلاء المتنافسين الأقليميين إنعكاسا داخليا أثر في الأوضاع الداخلية). خلال فترة التحضير لأنتخابات عام ٢٠١٠، أشارت تقارير الى إن قيام الساسة العراقيين بزيارات إلى بعض العواصم الأقليمية أذكت التكهنات بالحصول على تمويل مالي من بعض دول الجوار بكيفية تعيد إلى الأذهان الأسلوب الذي أنتهجته السياسة اللبنانية أنذاك للحصول مثل هذا التمويل. برغم حقيقة إمتلاك العراق لسلطة أقوى وتأثير أكبر من لبنان وما يستوجبه ذلك من إحتكامه على قدرة تفاوض ومساومة أعلى. وعلى ذات المنوال، زيارات المسؤولين الأيرانيين ونظرائهم الأمريكان، على وجه الخصوص،للعراق قد ولدت إنطباعا بأن كلا الطرفين كانا يرومان تأدية دور اللاعب الأكبر(الأكثر سيطرة وهيمنة على الأحداث) والعنصر الأكثر تاثيرافي ميدان تشكيل الحكومة الجديدة. في نفس الوقت،فأن العلاقات بين المكونات والطوائف العراقية والقوى الأكبر، وبحكم العادة،تشتمل أيضا على عناصر غير موثوقة، ويوصف التعامل معها بكونه مقامرة غير مأمونة العواقب أوغير مضمونة النتائج، لا يرغب أحدا في الأعتماد الكامل على قوة أحادية عظمى، وإن التاريخ السسياسي العراقي يشير إلى إحتمالية وإمكانية تشكيل تحالفات تعمل على أحداث التحولات والتبدلات.

هذه الحالة من الضعف النسبي تعكس حقيقة كون العراق مايزال يمر بعملية تشكيل دولة مابعد الأستعمار، تعتريها التدخلات والتقاطعات، بحالة من الدمار الكبير بأعتبار أن ذلك يمثل جزءا من تغيير النظام. منذ عملية حل الجيش،كافحت السلطات من أجل بسط سيطرتها على الحدود رغم انها ما زالت تفتقر إلى إمتلاك تلك القوة القادرة على بسط سيطرتها الحصرية على كافة مناطق العراق. سبب ذلك توترا كبيرا في العلاقات مع دول الجوار، على سبيل المثال. عندما عمدت كتائب حزب الله، المجموعة المنشقة من جيش المهدي، على تهديد مشروع ميناء الكويت عام ٢٠١١ .علاوة على ذلك،وما بعد ملف أمن الدولة الذي تكتنفه المصاعب،فأن هنالك توافق بسيط بالرأي على حقيقة عدم إتضاح الرؤية بشأن الهوية الوطنية– متضمنا ذلك مايمكن أن يمثله أو يعنيه هذا الأمر بالنسبة إلى موقع العراق في المنطقة حيث يسعى القادة فيها، جزئيا الى تشكيل التحالفات استنادا الى إنتمائهم العربي، أحيانا، أو إنتمائهم الطائفي كسنة أو شيعة، أحياناأخرى، دون النظر إلى إنتمائهم الوطني.

معضلة إتصاف أعمال الطوائف بالفردية وغياب صفة التنسيق الجماعي المشترك فيما بينها في الميادين وألأوقات التي تستشعر فيها كل طائفة من الطوائف حاجتها للبحث عن مصادر للدعم الخارجي ضمن مساعيها لتحقيق حالة من التوازن مع ما، تعتقده جزما، قد حظيت به الطائفة المنافسة الأخرى من ذلك الدعم الخارجي.

ـ ما وراء السياسة الطائفية

يبدو ان الربط بين السياسة الداخلية والإقليمية – وهو موضوعٍ متكرر في تحليل الوضع في العراق – يزداد ترسّخاً، ومع ذلك فأن تأكيد صُنّاع السياسة العراقية و العديد من المحللين الخارجيين على اعتبار العراق ضحية للتلاعب من قبل الدول المجاورة يغفل قوة العراق وخياراته الخاصة. مما لا شك فيه ان مجموعة متنوعة من المصالح بما في ذلك المنافسة الجيوسياسية، و الانتماء العرقي و الطائفي والتخوف من انتشار الديمقراطية في المنطقة، قاد بعض القوى الإقليمية للعمل على التأثير في نتائج الوضع في العراق لاضعاف أجهزة الدولة الوطنية، ولكن المبالغة في نسبة تأثير جيران العراق يمنع من تقييم ونقد كاملين لدور العراق نفسه، فكما أُستخدمت سياسة الهوية كـأداة من قبل الآخرين للعمل على زعزعة استقرار البلد، فان أعضاء من النخبة السياسية في العراق اصبحوا خبراء في هذه الممارسة، وغدا تسييس التجمعات العرقية والطائفية جزءاً من لعبة سياسية أوسع بهدف الحصول على السلطة والنفوذ، ولكن أولئك الذين ينخرطون في هذا الخطاب أدركوا أنفسهم أنهم أصبحوا ضحايا لمشاعر التمييز و الكراهية من قبل «الآخر» – سواء العرب السنة، أو العرب الشيعة أو القوميون الكرد–، الامر الذي يؤثر ضمنا أو صراحة في معالجة العلاقات الخارجية ويقلل من الخيارات أمام واضعي السياسات. فعلى

سبيل المثال، تعتقد بعض الأحزاب السياسية الشيعية كحزب الدعوة الإسلامية بقيادة المالكي أو المجلس الأعلى في العراق أن العائلة المالكة السعودية السنية ذات التوجه الإسلامي المحافظ ستكون دائما معادية لهم، و هذا يشجع الأحزاب السياسية الشيعية على اقامة علاقات أقوى مع الحكومة الدينية الشيعية في إيران.

ومع ذلك، فمن السهل الوقوع في تحليل الإفراط في حتمية تأثير الهوية الدينية في سياسة العراق الداخلية والخارجية. تبدو صورة الطائفية مبسطة نظراً لأن بعض الشخصيات البارزة في المعارضة العراقية، مثل إياد علاوي، هم من الشيعة، وأن الانتماءات العرقية والحزبية هي أكثر أهمية في السياسة الكردية العراقية من الهوية الدينية، وأن معظم القادة السياسيين في العراق، بما فيهم الشيعة، يعارضون النموذج الإيراني الديني و السياسي القائم على ولاية الفقيه. وعندما يتعلق الأمر بالعلاقات الخارجية، ففكرة أن المملكة العربية السعودية سوف تكون حتما معادية لحكومة شيعية عراقية منتخبة هي فكرة قدرية اكثر من اللازم، و هي تتناقض بشكل صارخ مع تجارب أخرى، مثل تطور العلاقات بين تركيا و والقيادة الكردية في العراق و التي كانت تبدو عند نقطة ما محفوفة بالتوترات القائمة على أساس الهوية، ولكنها حققت تقدما ملحوظا. و مثال آخر هو العلاقات الناشئة بين المملكة العربية السعودية والحكومة المصرية ما بعد مبارك، والتي – على الرغم من العديد من نقاط التوتر بما في ذلك المعارضة السعودية الصريحة للإطاحة بمبارك – قد أحرزت بعض التقدم. لكن ما يناسب السياسيين هو أن يفترضوا أنه في حين أنهم يتصرفون بموضوعية وعقلانية، فأن الدافع الذي يحرك منافسيهم هو المشاعر الطائفية أو العرقية، و يبدو هذا الافتراض اللاعقلاني ملائماً لأنه يعفيهم من ضرورة تحمل المسؤولية أو تغيير السياسات.

إن التركيز على الايمان بالقضاء والقدر على أساس الهوية يهمل دور القيادة والشخصيات و الخيارات السياسية، والتركيز على الهويات الدينية والعرقية المختلفة في السياسة يتنوع مع مرور الوقت، و الصعود الاخير للطائفية في سياسة المنطقة له مجموعة متنوعة من الأسباب السياسية والوظائف.

إن الاعتماد على التضامن الطائفي و المخاوف يظهر فائدته في تعبئة الناس و تشكيل التحالفات، كبديل على المدى القصيرعن خيار آخر من العمل الجدي والبطيئ والشاق لبناء الدولة في مرحلة ما بعد الحرب في سياق من الانقسام و انعدام الثقة.

كان على المالكي – كأول رئيس وزراء منتخب لولاية كاملة منذ سقوط نظام صدام حسين – أن يتعامل مع تركة الدكتاتورية، و على الرغم من أن حجة الثقافة السياسية محفوفة بالتعقيدات، فان فترة الحكم الاستبدادي التي سادت المجتمع العراقي لمدة ٣٥ عاما قد خلقت تحديات غير مسبوقة امام الولايات المتحدة في محاولتها لفرض الديمقراطية. لكن نهج المالكي في الحكم قد أدى إلى مخاوف من عودة الانزلاق نحو الاستبداد، الامر الذي أدّى – صواباً أو خطأً – إلى تحدي شرعيته الديمقراطية، وخصوصا بعد اعادة انتخابه المطعون بها في ٢٠١٠، والتي أيدتها كل من الولايات المتحدة و إيران في نهاية المطاف بعد ثمانية أشهر من المشاحنات السياسية. وإستجابة لهذا التحدي، عاد المالكي وحزبه مراراً إلى اللجوء لسياسة الهوية الطائفية، على أمل أنها سوف تستمر في تزويدهم بالقوة التي كانت تمدهم بها في الماضي وهي: تعبئة قاعدتهم السياسية. وقد تجلى ذلك بدرجات متفاوتة في نهج الحكومة في تسيير علاقاتها الخارجية، فقد اتهم المالكي– على سبيل المثال– تركيا بالتدخل في الشؤون الداخلية العراقية واذكاء الانقسامات الطائفية من خلال دعم السياسيين السنة، ومن ضمنهم نائب الرئيس السابق المنفي طارق الهاشمي.

على الرغم من أن تركة الدكتاتورية لا تزال قوية، فان ارث هيمنة القوى العظمى المعاصرة وعدم الاستقرار الذي رافق عملية غزو و احتلال العراق لا يقل عن ذلك اهمية، في التاثير على ديناميكيات القوة الإقليمية. اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة بسذاجة – على الرغم من أن آخرين يحاججون بان في الامر شراً مضمراً وليس سذاجة – بأنهما عن طريق تثبيت الديمقراطية من خلال استخدام القوة في العراق، فإن بإمكانهما فرض الظروف اللازمة لقيام حكم يزدهر بسرعة و يحظى بمشروعية و دعم شعبي، و الحصول

بالتالي على حليف جيواستراتيجي واقتصادي جديد في المنطقة، ربما يمكن الاعتماد عليه أكثر من دول الخليج التي لا تزال شرعيتها يعتريها النقص بسبب انعدام الديمقراطية. ومع ذلك فان الشرعية الديمقراطية لا تأتي فقط عن طريق إجراء انتخابات تنافسية، بل هي نتيجة تفاعل بين الدولة والمجتمع من خلال عملية تفاوض مستمرة، و هذا ينطبق بصورة على الدول التي تشهد حالة صراعات او التي خرجت من صراعات كما هو الحال في العراق، حيث الاحتكام الى مفهوم الاغلبية المجرد يحمل مخاطر زعزعة التسويات السياسية الهشة التى تعقب الحرب والصراع. و بدلا من دعم هذه التسويات من خلال الاستجابة لمطالب تحسين الخدمات، وتوفير الأمن والفرص الاقتصادية، استغلت القوى السياسية العراقية الفاعلة قضية الانتماء الطائفي، ثم سعت الى الدعم الخارجي من دول الجوار لدعم مواقعها – أوتصوير هذه الدول كوحوش وغيلان، كما يتضح من عداء الحكومة العراقية للمملكة العربية السعودية وقطر و تركيا، أو عداء معارضي الحكومة لإيران.

ان «الاحتجاجات السنية» في المناطق الغربية من البلاد منذ بداية عام ٢٠١٣ تمثل أشكالاً بديلة يمكن أن يتخذها التعبير الديمقراطي. وتضمنت مطالب المحتجين الإفراج عن المحتجزين بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وإصلاح عملية استخدام المخبرين السريين الذي يؤدي إلى سجن أعداد كبيرة من السنة، ووضع حد للقوانين التي التي تحرم أعضاء حزب البعث السابقين، و معظمهم من السنة، من الوظائف والمنافع الحكومية – وهي القوانين والتدابير التي تم تنفيذها من قبل الولايات المتحدة خلال فترة الاحتلال. من جانبها سعت الحكومة الى نزع الشرعية عن الاحتجاجات من خلال الزعم بأنها قد تم الايعاز بها و دعمها من قبل جهات خارجية، أو أنها في الواقع من نشاط الجماعات الإرهابية السنية مثل تنظيم القاعدة في العراق. ورغم احتمال وجود دعم خارجي لعناصر من الحركة الاحتجاجية، الا أن السلطات يمكنها الحد من التدخل الخارجي عبر معالجة بعض مطالب المحتجين المشروعة، بدلا من وصم احتجاجهم بالمؤامرة (وهو تكرار نمطي لما شهدناه في بلدان عربية أخرى).

ـ إعادة بناء مصلحة وطنية عراقية

في نهاية المطاف هناك طريقة ثالثة للعراق: نهج عدم الانحياز الذي طالما أشاد به العديد من أعضاء النخبة السياسية، سواء في الحكومة والمعارضة، والذي يقوم على أن العراق يحترم سيادة جيرانه ولكنه سوف يحمي نفسه أيضا من التدخل والمخاطر الأمنية التي تهدده. و يبدو أن هذا النهج قد ساد في تجديد العلاقة مع الكويت، والذي تجسد في توقيع اتفاقيات عديدة لتشجيع مزيداً من التعاون والتجارة، و دعوة الكويت الأمم المتحدة لالغاء البند السابع الذي يخضع له العراق – وهي تطورات إيجابية بين البلدين اللذين كانا قبل ما يزيد قليلا عن عقدين من الزمن في حالة حرب، كما يشير أيضا تطور العلاقات بين حكومة إقليم كردستان و تركيا من خلال التعاون الاقتصادي الى مدى قدرة الأساليب الإبداعية في حل النزاعات التقليدية.

رغم عدم وضوح نتائجه الفورية، الا ان الصراع في سوريا يثير أيضا لدى جميع الفئات السياسية العراقية بعض المصالح المشتركة تتركز حول القلق العميق من أن امتداد العنف قد يؤدي الى حرب أهلية متجددة في العراق لم نشهد لها مثيلاً منذ أيام ٢٠٠٦–٢٠٠٧،ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فان أكثر من ١،٠٠٠ شخص قد قتلوا في العراق خلال شهر أيار ٢٠١٣، ومن الناحية التقنية فان هذا الرقم يتجاوز عتبة المعيار الدولي لوصف اي صراع يجري على الساحة الدولية بالحرب الاهلية.

ويتوقع تقرير (تشاتام هاوس) «العراق بعد عشر سنوات» بأن الحرب في سوريا يمكن أن تصبح المحرك الرئيسي للديناميكيات السياسية والاجتماعية العراقية خلال السنوات القادمة، ولكن بدلا من تضافرالجهود لإيجاد حل سياسي للأزمة و هو أمر ذو أهمية قصوى لأمن العراق وسلامة أراضيه، يبدو أن هناك تقاعساً من الحكومة والشخصيات المعارضة على حد سواء في بذل ما في وسعهم، وعدم الاكتفاء برد الفعل السلبي على التطورات في سوريا، او الظهور بمظهر غير القادر أو غير الراغب بمنع الجهات غير الحكومية من الانخراط في جانبي الصراع – أو أحياناً التورط بفاعلية في اذكائه.

يظهر الصراع السوري بصورة عامة عجز في قيادة العلاقات الإقليمية – وكذلك الدولية – حيث سادت عقلية الحرب الباردة بين القوى الإقليمية. إذ نرى تركيا وقطر و المملكة العربية السعودية تمد معارضي الاسد بالاموال والسلاح من اجل الاطاحة بحكمه، بينما تقاتل إيران و وكيلها حزب الله من اجل إنقاذه. علاوة على ذلك، فان هذه البلدان هي ذاتها تفتقرالى الشرعية، أو في أحسن الأحوال ينظر إليها على أنها شرعية من قبل جانب واحد في الصراع. وتقوم كل من إيران و السعودية بتصعيد الخطاب الطائفي في الصراع السوري ويرجع ذلك جزئيا الى انه لايستطيع أيّ منهما أن يدّعي أنه يدافع عن الخيار الديمقراطي في سوريا. أن هذا الاستقطاب الاقليمي وغياب أي قيادة حقيقية لحل الصراع في سوريا هو فرصة ضائعة للسياسة الخارجية في العراق الذي تقوده حكومة تطمح رسميا إلى أن تكون جهة غير منحازة، وقد تدخلت كل القوى الإقليمية الأخرى، وانحازت الى أحد جانبي الصراع منخرطة في المعادلة بعقلية صفرية. ورغم أن السياسات والسلوك و المواقف تجاه الصراع في سوريا هي من بين القضايا الأكثر إثارة للجدال والانقسام بين الساسة العراقيين اليوم، إلا انه يمكنهم أن يبنوا إجماعاً حول تحديد استراتيجية للسياسة الخارجية وشعور بالمصلحة الوطنية حول علاقات العراق مع القوى الصاعدة، وخاصة الدول المستوردة للنفط والناهضة صناعياً في آسيا، و مع البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية.

ـ خطوات عملية إلى الأمام

هناك إدراك لدى الفصائل العراقية بأن البلاد تواجه العديد من القضايا التي تتجاوز الهوية السياسية التي تهيمن حاليا على الجدال الإقليمي. إن قضايا الموارد – تطوير النفط وضمان المياه و الأمن الغذائي – يمكن أن تؤدي الى التعاون والتنافس مع الدول المجاورة. أن اتجاهات سوق النفط على المدى الطويل تشير الى تحول التحالفات الخارجية شرقا مع مرور الوقت، وقد يرغب العراق، كغيره من الدول الأخرى في المنطقة، في تنويع تحالفاته ومصادر تسليحه بعيداً عن الولايات المتحدة. و يشترك في هذا الصدد مع بعض من جيرانه الخليجيين، و يمكنه إستعاره بعض الأفكار منهم تتعلق بالاستثمار في الطلاب الذين يذهبون للدراسة في الخارج، وتعلم لغات القوى الصاعدة، أو تطوير استثمارات سيادية في الخارج لضمان ترابط اقتصادي يذهب أبعد من النفط باعتباره مورد محدود وقابل للنضوب.

ومع ذلك، فمن المرجح و المفهوم على حد سواء أن تظل القضايا في الدول المجاورة، وعلى رأسها سوريا، تشغل صانعي القرار العراقي. ومن اجل حماية البلد من مخاطر الأنفجار الكامل للصراع، ينبغي على المجموعات السياسية في العراق وضع اتفاق أساسي على الأقل حول استراتيجيتها لمواجهة الصراع. إن الحكومة العراقية تفتقر حاليا الى أية خطة احتياطية لسيناريو أنهيار نظام الأسد، خاصة ان البديل سيكون في المستقبل على الارجح جاراً عدائياً جدا. ويمكن لدول الخليج أن تساعد في خلق بيئة أكثر ملاءمة لعملية التسوية السياسية والمصالحة بارسال إشارات الى الحكومة العراقية بأنها ستكون أكثر قبولا بالمالكي لمنصب رئيس الوزراء المنتخب إذا ما رأت توجهاً حقيقياً نحو التسوية (في حين إذا بقيت العلاقات متدهورة بصورة حتمية، فان هؤلاء الجيران ليس لديهم ما يقدمونه من حوافز). ويمكن أن تشمل تدابير بناء الثقة إعادة السعودية سفيرها إلى بغداد، ومبادرات لتهدئة التوترات الطائفية، أو، كحد أدنى، كبح جماح الخطاب الطائفي المثيرة للقلق بصورة متزايدة من الشخصيات الدينية البارزة في جميع دول الخليج. إن صُنّاع السياسات و المحللين الدوليين بحاجة إلى دراسة السبل التي يمكن بواسطتها إنتاج الطائفية كأيديولوجية سياسية، و عدم المبالغة في دورها بوصفها أحد العوامل الأساسية. و ينبغي لهم أن يحذروا حلفاءهم بأن استغلال الخطابات الطائفية هو أمر يمكنهم البدء به بسهولة ولكن من الصعب انهاؤه، و يمكن أن يكون له آثار سامة على المنطقة لفترة جيل على الأقل.

وسيتم تحديد آفاق العلاقات الخارجية العراقية على المدى الطويل جزئيا من حقيقة أن العراق لم يعد وحده يمر بمرحلة انتقالية بعيدا عن النموذج الجمهوري العربي الاستبدادي الذي ساد في المنطقة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وليس مؤكداً الى

أين يمكن أن تؤدي هذه التحولات و الذي سيقرر ذلك هو اذا ما أذا كانت القرارات والسياسات و أنماط السلوك يتم تحديدها من خلال تركة الدكتاتورية، أو انتهاج سبل أكثر إبداعا نحو مستقبل مختلف. ان الصراع في سوريا و العنف السياسي الجاري في العراق هما جزئيا نتيجة ميراث من الحكومات الاستبدادية التي أعتمدت اعتمادا كبيرا على الإكراه والقوة وأدوات الدولة البوليسية للحفاظ على السلطة، و رفضت إعطاء مساحة للمعارضة السلمية لتصبح فعالة أو ذات مصداقية في الساحة المحلية. ان إرث الدكتاتورية والاستعمار في المنطقة قد ساهم أيضا على نطاق واسع في خلق وعي من الايمان بالقضاء والقدر، و الشعور بالمظلومية، والاحساس بمحدودية القدرة وبأن القرارات يتم اتخاذها في مكان آخر – روايات يمكن أن تصبح بسهولة جدا نبوءات تتحقق ذاتيا. ولكن هذا هو فشل في تمثيل تطلعات و آمال الناس. و لغرض وضع أجندة وطنية متماسكة للسياسة الخارجية، ينبغي على النخبة السياسية في العراق أن تقبل بشعب عراقي متماسك و أن تقدّر بل و تدعم التنوع الديني و العرقي في البلاد.

على الرغم من أن صنع السياسة الخارجية غالبا ما يعاني من الآجال القصيرة خلال أوقات الأزمات، فإنه أمر ضروري بالنسبة للحكومات الغربية أن تتذكر أن مشاكل العراق الحالية هي نتيجة كل من الغزو والاحتلال، ومن قبلهما الحكم الديكتاتوري السابق لصدام حسين الذي دعمته الحكومات الغربية سابقاً كقوة موازنة لإيران. إن تاريخ العراق الحديث هو واحد من العديد من الأمثلة التي تفنّد الافتراض القائل بأن الحكومات القمعية تحقق الاستقرار، بدلا من واجهة سطحية تخفي وراءها الانشقاقات والمعارضة.

أن الحكومات الغربية الرئيسية وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، تظهر اليوم مايمكن تسميته «الاعياء العراقي » الذي كان له صلة بما آلت اليه سياستهما الداخلية، حيث يُصوّر غزو العراق عام ٢٠٠٣ إلى حد كبير نتيجة خطأ من الإدارة السابقة، وحيث الوعود الكبيرة التي عُلّقت على ذلك الغزو والتي لم يتحقق أيٌّ منها لحد الآن. إن الانخراط في الوضع العراقي ليس سياسة خارجية تحظى بالشعبية كما أنها ليست واضحة. ولكن من الضروري أن تبقى الحكومات الغربية مساهمة قبل كل شيء في المساعدة على حماية حدود البلاد و سلامة أراضيها ضد التهديد الذي يمكن ان يمتد اليها من الصراع في سوريا. كما ان على حكومات العالم والمؤسسات المتعددة الأطراف ان تسعى الى دمج العراق ولبنان و تركيا في استجابة منسقة لأزمة اللاجئين السوريين الذين وصل عددهم الآن الى أكثر من ١,٥ مليون شخص.

تبقى فرص العراق المستقبلية متصلة بصورة عميقة بمجموعة من الأهداف الاستراتيجية الغربية في المنطقة تتراوح من الأمن ومكافحة التطرف الى التنمية الاقتصادية و السياسة النفطية و والايمان بالديمقراطية. ومن شأن حرب أهلية جديدة في العراق ان تعرض هذه الأهداف للخطر و سوف ينظر كثير من الناس اليها على انها إرث مركب من الفشل الغربي هناك. وعلى حكومات الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة و الحكومات الأوروبية الرئيسية ان تشجع الحكومة العراقية للتركيز على المصالحة الداخلية و معالجة حقيقية للمظالم التي تكمن وراء «الاحتجاجات السنية «المحلية كما يجب على هذه الحكومات ان تسعى جاهدة للحد من استخدام حلفائها في الخليج للتصعيد الطائفي ضد الشيعة كجزء من جهودهم الرامية إلى تعبئة الرأي العام العربي ضد سوريا و إيران وهو الامر الذي يمكن أن يجعل من التقارب الضروري جداً بين العراق ودول الخليج أمراً بعيد المنال. وبصورة عامة، يجب على جميع الأطراف المعنية أن تعي أن الاعتماد على التضامن الطائفي والمخاوف قد يكون خطوة تكتيكية ناجحة على المدى القصير، ولكن سيكون له تكاليف هائلة على المنطقة والعالم على المدى الطويل.

* البحث مترجم بشكل كامل في صفحة المعهد العراقي لحوار الفكر على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك.

وزارة التخطيط

خطة التنمية الوطنية

2017 – 2013

ملاحظات حول خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧

في يوم ٢٠١٣/٩/١٦ تم إطلاق خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ في ندوة رسمية عقدت في فندق الرشيد، اقتصرت على القاء الكلمات الرسمية والترحيبية مع عرض مركز لأهم ما جاء في الخطة من قبل الوكيل الفني لوزارة التخطيط، وكنت اتوقع فتح باب النقاش والحوار، ولكن يبدو ان الخطة مقرة رسمياً ولم يكن الحضور سوى لأعلان اطلاق الخطة للتنفيذ. لذلك وجدت من المناسب طرح ما تولد لدي من افكار وملاحظات في هذا اللقاء بهدف التوضيح وإثارة بعض التساؤلات، من خلال المؤشرات الآتية؛

أ.د. كامل الكناني

استاذ التخطيط واستراتيجية التنمية ـ جامعة بغداد

اولاً: نظرة اجمالية

١. ان مايثير الالتباس وعدم الفهم هي المدة الزمنية للخطة بالمقارنة مع الخطة السابقة لها، حيث تبدء الخطة المقترحة عام ٢٠١٣، في حين تنتهي الخطة السابقة عام ٢٠١٤، اي ان هناك تداخل زمني بين الخطتين، إذ ان اعداد الخطة يفترض ان يتم بعد انتهاء المرحلة الزمنية للخطة السابقة لها. وان التبرير الوارد «بان تكون المتابعة التنموية لاهداف خطة ٢٠١٠-٢٠١٤، منتصف عام ٢٠١٢ أستنادا الى قرار مجلس الوزراء المرقم ١٨٩ لسنة ٢٠١٠»، لا يعني الغاء هذه الخطة واعداد خطة جديدة، قبل انتهاء المدة الزمنية لها، مع اعتقادنا هنا ان هذا القرار ذا طابع سياسي اكثر مما هو تخطيطي.

٢. على ضوء ما ورد في (١) اعلاه، جاءت مؤشرات التقييم للخطة السابقة لغاية عام ٢٠١١ وفي بعض الاحيان لعام ٢٠١٢، في حين ان عام ٢٠١٤ هي التي يفترض ان يتم تقييم التنفيذ لها، على ضوء ما مخطط له، ولذلك لم تترك الفرصة للخطة السابقة لمعرفة كفاءة تنفيذها على ضوء آليات الاعداد لها، وبذلك نكون قد اخفقنا في ترسيخ احدى الركائز الاساسية في أعداد الخطط التنموية في العراق، والذي يتمثل بشكل اساسي في مرونة الخطة ضمن مرحلة المراجعة والتقويم...او ما يطلق عليه «التغذية الاسترجاعية» (Feed back).

٣. على ضوء ما ورد اعلاه، يمكن ان نصل الى استنتاج مفاده، «فشل خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤ مما تتطلب إعادة رسم هذه الخطة وبالتالي التراجع عن اهداف تلك الخطة». وإذا ما صح هذا الاستنتاج، فان فيه من الاجحاف الكبير لما تم اعتماده من آليات عمل في اعداد هذه الخطة تتماشى والتوجهات التنموية المطروحة لمرحلة ما بعد ٢٠٠٣، وبعد خبرة تخطيطية لوزارة عتيدة في رسم ملامح هذه المرحلة منذ عام ٢٠٠٥، في التعامل مع المعطيات الجديدة نحو اقتصاد السوق ومعالجة ريعية الاقتصاد العراقي اضافة الى اعتماد الادارة اللامركزية للاقتصاد الوطني.

٤. ان المشكلة المزمنة في الاقتصاد العراقي هي ليست في اعداد الخطط التنموية وانما هو في تنفيذ هذه الخطط على الواقع، العراق يمتلك من الكفاءات التخطيطية والخبرة منذ عام ١٩٥٨، ما يجعله قادر على ضمان رصانة العملية التخطيطية، ولكن غلبة الفعل السياسي «المضطرب» في العراق هو الذي يعرقل انجاز وتحقيق اهداف الخطط التنموية، فكيف الحال اذن إذا ما اضفنا الى ذلك الوضع الامني غير المستقر في العراق، واستشراء الفساد الاداري والمالي في مفاصل الدولة المختلفة كل ذلك ساهم في عرقلة تنفيذ الخطة، وهذا يعني ضمناً رفض فكرة فشل خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤، وكان من الاجدر ان يتم دراسة وتحليل المعوقات وتشخيص مكامن الاخفاق وإعادة هيكلة الخطة بما يتماشى ومرونة العمل التخطيطي، مع

اسناد ودعم السلطة السياسية للخطة. وليس في اعداد خطة جديدة (٢٠١٣-٢٠١٧) ارتكزت على مؤشرات جديدة- قديمة في تقييد حركة الاستثمار الخاص ووضع الضوابط والقيود ضمن سقف استثماري محدد، هو أقل بكثير مما جاء في الخطة السابقة، وتداول مفهوم «الاشتراكية» من جديد كما جاء في كلمة نائب رئيس الوزراء د.حسين الشهرستاني في الندوة اعلاه.

. ثانياً، بعض المؤشرات التفصيلية

انطلاقا من شعار الندوة اعلاه، اقتصاد عراقي متنوع تنافسي ومستدام، جاءت معطيات خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، لتثير التساؤلات حول أبرز المنطلقات والتوجهات الأساسية للخطة، وكما يلي:

١. في موضوع: اقتصاد عراقي متنوع، ما يثير الحسرة في النفس، مرافقة هذا الهدف لكل الخطط التنموية في العراق منذ الستينات، وكأنه حالة ملازمة لها دون تحقيق نتائج ملموسة مؤثرة في إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي كأقتصاد ريعي، والتقليل بنسب متدرجة من هيمنة قطاع استخراج النفط،وجاءت هذه الخطة لتطرح ذات الهدف وبسياقات عمل كلاسيكية تخلو من التجديد والابداع في اقتراح آليات عمل جديدة، سواء على مستوى «التوزيع القطاعي للاستثمار» او/و على مستوى الاولويات التي اخفقت الخطة في تحديدها امام الجهات التنفيذية على وفق المراحل الزمنية للخطة.

٢. على مستوى التوزيع القطاعي جاءت الصناعة والطاقة، وكما هو متعارف عليه منذ الستينات، لتحتل الصدارة، بالرغم من كلهذا الارث في الاخفاق للنهوض بالصناعات التحويلية وما ترتب على ذلك من ضياع في الموارد و الفرص دون ان نحقق نتائج ملموسة في بناء قاعدة صناعية فاعلة ومؤثرة في بنية الاقتصاد الوطني، وان ما تحقق في مرحلتي الثمانينات والتسعينات من نهضة في النشاط الصناعي كان في حقيقته أقرب ما يكون الى «زوبعة في فنجان»، في اقتصاره على «التصنيع العسكري، مع بعض الومضات في هذه الصناعة او تلك، بحيث انهار كل شيء في اول تجربة قاسية للاقتصاد العراقي. هذا من جانب ومن جانب آخر، إذا كان المُخطط يسعى الى بناء القاعدة الصناعية فانه يفترض ان يتم التركيز على الصناعات التحويلية وان تبرز وبوضوح كقطاع قائم بذاته في التخصيص، لمعرفة مدى جدية هذا التحول وامكانيات تنفيذه تبعا للطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، لما يحتله هذا القطاع من اولوية استثنائية ليس للقطاع الصناعي فحسب وانما لمجمل الاقتصاد الوطني، في حين لم تستحوذ على اكثر من (٨٥, ٥٪) من تخصيصات هذا القطاع، بزيادة طفيفة عن تخصيصات الخطة السابقة؛ ٢٠١٠ -٢٠١٤ (٥٪).

٣. استرسالاً مع ما ورد في (١) اعلاه، وبالرغم من ان الخطة تدعو الى «تخضير الاستثمار والتحول نحو الاقتصاد الاخضر»، غير ان ما خصص للقطاع الزراعي وكل ما يرتبط به من فعاليات وانشطة اقتصادية (٤, ١٣٪)، لا يتناسب ليس فقط مع هذا التوجه، وانما ايضا هو بعيد عن ما يفترض ان يقوم به هذا القطاع في تحقيق النهوض التنموي للعراق، وما يمتلكه هذا البلد من موارد واعدة، يبدو انها بدأت تتأكل مع الأسف، بمرور الزمن بفعل هذا التجاهل لاولوية الزراعة في مسارات التنمية في الاقتصاد العراقي. وكان يفترض في هذه الخطة اعتماد الموارد المتوفرة اقتصادياً في البلد كمحور اساسي في منهجية التوزيع القطاعي للتخصيصات الاستثمارية، علاوة على ما يتطلبه تنمية هذا القطاع من حزمة استثمارية في بناء البنية الاساسية لهذا النشاط (Pig push) من استصلاح الاراضي وبناء السدود ومخازن المياه اضافة الى تبني اساليب الانتاج الحديثة ورفع كفاءة المزارع العراقي، في حين ان فارق الـ (٤٪) عن ما مخصص في خطة ٢٠١٠-٢٠١٤، لا يعكس الطموح الذي جاء في متن الخطة في ان يكون القطاع الزراعي «قطب تنموي يساهم في تعزيز الأمن الغذائي وتوليد فرص العمل والمساهمة الفاعلة في تطوير الريف والحد من الفقر»، وهذا يذكرنا بالمنهج الاستثماري الذي اعتمده مجلس الاعمار، في مرحلة الخمسينات، في تخصيص ما يقارب (٣١٪) من تخصيصاته الاستثمارية لهذا القطاع. اضافة الى ان التقسيم الدولي الجديد للعمل قد اتخذ مساراً جديداً في منح الاولوية للأمن الغذائي وامتلاك البيئة النظيفة وإعادة توطين الصناعة في تلك الدول التي تتمتع باهمية نسبية في انخفاض التكاليف المباشرة، ويبدو ان الدول النامية، ومنها العراق، ما زالت «مغرمة» بالصناعة بالرغم من تأثيراتها البيئية علاوة على ان مفاتيح التقانة لهذه الصناعة هي خارج هذه الدول.

٤. اما في موضوع تفعيل المنافسة في الاقتصاد العراقي، فان ما يثير الاستغراب، هو هذه العودة الى وضع الضوابط والقيود في حجم الاستثمار للقطاع الخاص في ٢١٪ فقط، وهنا نتساءل هل يتماشى ذلك مع ما جاءت به الخطة اساساً من ديباجة في المتن والاهداف في التأكيد على «تحفيز

القطاع الخاص ليكون شريكاً أساسياً وفاعلاً في عملية التحول والتنمية في البلاد»، كيف يكون هذا التحفيز مع تراجع واضح وملفت للنظر عنماخصصلهذاالقطاعوالتيكانت (٤٦,٢٪) منحجمالاستثمارخلالسنوات خطة ٢٠١٠-٢٠١٤، فهل هذا تحفيز امتثبيط لهمم القطاع الخاص؟ ام ان هناك عودة الى توجهات البناء الاشتراكي للمنظومة الاقتصادية في العراق؟ وهو ما يعكس هذه الهيمنة الاستثمارية للقطاع الحكومي، وفي هذا وذاك تراجع نحو ما كان عليه التخطيط في الثمانينات وبداية التسعينات. أما من يطرح فشل القطاع الخاص في الاستثمار، فهو يتجاهل تماماً، المعاناة الراهنة للاقتصاد الوطني فيعدمالاستقرارالسياسيوتردي الوضع الامني وتغلغل ظاهرة الفساد الإداري والمالي في كل مفاصل الدولة، بل وفي تذبذب الاستثمار الحكومي ذاته وعجزه عن اثبات المبادرة في الاستثمار لمشاريع استراتيجية منذ عام ٢٠٠٣. علاوة على سياسة الباب المفتوح في تجارة العراق وعدم وضوح السياسة الكمركية واغراق السوق المحلية و افتقار الجدية في آليات التنفيذ لقانون الاستثمار والتسهيلات المرافقة له فيما يطلق عليه بـ «سياسة الباب المفتوح»، ازاء ذلك كله وغيرها الكثير هي التي حددت من انطلاقة الاستثمار الخاص، مع ملاحظتنا في الاتفاق على افتقار القطاع الخاص العراقي للمبادرة والمخاطرة في الولوج الى القطاعات الانتاجية وبالذات الصناعة التحويلية، ولكن كان من الممكن فسح المجال لهذا القطاع في الولوج الى نشاطات اخرى، وخاصة في الزراعة و السياحة وقطاع الطاقة والاسكان وخصخصة العديد من النشاطات الساندة التي عجز الاستثمار الحكومي على توفيرها في العديد من الخدمات الحضرية المتنوعة. فكيف أذن نخلق اجواء المنافسة في ظل هذه الارجحية للاستثمار الحكومي؟ ولماذا لا نعترف بفشل القطاع العام (الحكومي) في النهوض التنموي للاقتصاد العراقي، بعد كل هذا الانحياز التام له طيلة اكثر من خمسة عقود؟

٥. أما التوجه نحوالاستدامة فقد جاء مبهج ومفرح في متن الخطة وبالصياغات الانشائية لها دون ان نتحسس مؤشرات هذه الاستدامة في منهجية عمل يمكن الاسترشاد بها في متابعة التنفيذ لمحتويات الخطة، مع تأشير التحول النسبي المهم في تخصيصات التربية والتعليم الى (١٠,٣٪)، ولكننا ما زلنا بحاجة الى التعامل مع البيئة كـ « حاوي ومحتوي» في عناصرها المتنوعة؛ ومن ابرزها التنمية البشرية والاجتماعية، فالانسان يُعد مدمر للبيئة إذا كانت محتوياتها لا تتماشى وطموحاته في الحياة Live style))، فهناك، مثلا، مشكلة البطالة، التي هي اكبر بكثير مما اعتمدته هذه الخطة من بطالة مقنعة اضافة الى بروز ظاهرةالبطالة الهيكلية في المرحلة الراهنة علاوة على البطالة الموسمية، مع تحفضنا على الارقام الواردة حول معدلات البطالة الواردة في الخطة سواء الراهنة او المستهدفة. وهناك ايضا مشكلة الفقر وهي مرتفعة، وحتى ان المستهدف في تخفيضها الى (١٦٪) لا تتناسب مع ما يمتلكه العراق من موارد وامكانيات، والتي يفترض مغادرتها باسرع وقت ممكن، لان من المعيب ان نتداول هذه المفردة بعد كل هذه الإيرادات النفطية منذ عام ٢٠٠٣.

أما قطاع السياحة فانه يشكل محور مهم في التعامل مع البيئة في حين افتقرت الخطة الى موازنة واضحة لهذا القطاع، حتى انه لم يظهر اساساً في التوزيع القطاعي للاستثمار في الخطة!!! بالرغم من تشخيص هذه الخطة لمحدودية الاستثمار الموجه لهذا النشاط في الخطة السابقة ٢٠١٠-٢٠١٤، ومع ما جاء في المتن على التأكيد على دور السياحة في خلق التنوع الانتاجي للاقتصاد الوطني، إلا انه لم يترجم الى ارقام ومؤشرات استثمارية يمكن الاهتداء بها.

مع الاشارة هنا، الى حاجة العراق الى جهود اكبر في ردم فجوة التخلف في تقديم الخدمات الحضرية للسكان، ومعالجة ظاهرة التصحر والتغيرات المناخية ومعالجة النفايات.

٦. اكتفاءاً بما ورد اعلاه، كنا نتطلع الى اعتماد آليات عمل متجددة وغير تقليدية في اعداد هذه الخطة تتماشى مع التحول الجذري للاقتصاد العراقي وانفتاحه على الاقتصاد العالمي من جهة، والاستفادة من التجارب السابقة في اعداد الخطط التنموية منذ الستينات من جهة أخرى. فالنفط مازال هو المهيمن على ايرادات الدولة وسحر الصناعة، وخاصة الاستخراجية و الثقيلة، ومغرياتها هي التي تثير اعجاب المخُطط العراقي.

كنا نأمل ان نرى انحياز استثماري للزراعة....للسياحة... لبناء القدرات البشرية كأولويات تثير الانتباه الى قفزة نوعية في تخطيط الاقتصاد العراقي، الذي يعاني من سوء الأدارة والاخفاق في تنفيذ الخطط التنموية، ومع ذلك فالامل يراودنا والثقة عالية بقدرات وزارة التخطيط على المتابعة والتقييم لهذه الخطة لتحقيق اهدافها، والله المستعان في ظل وضع اقتصادي غير مستقر.

ومن الله التوفيق

العراق في وثائق وزارة الخارجية الأمريكية ١٩٥٥-١٩٥٧

زيارة ولي عهد العراق
و الوفد المرافق الى واشنطن
في ٥ شباط ١٩٥٧

ترجمة/ أحمد صادق

. ملاحظات المترجم

١ـ كانت زيارة الوفد العراقي برئاسة ولي العهد الأمير عبد الإله قد جرت بعد أكثر من ثلاثة أشهر على العدوان الثلاثي على مصر. وفي رأي بعض المحللين إن هذا العدوان أشر إنكفاء دور بريطانيا و فرنسا في الشرق ألأوسط و بزوغ دور الولايات المتحدة و ألأتحاد السوفييتي في هذه المنطقة وكان واجبا على الحكومة العراقية التي أحست بالتغيير إرسال و فد رفيع المستوى إلى العاصمة ألأمريكية من أجل شرح وجهات نظر الحكومة العراقية حول مشاكل المنطقة و طرق حلها.

٢ـ كان الوفد العراقي برئاسة ولي عهد العراق وخمسة من رؤساء الوزارات وهم صالح جبر و توفيق السويدي و علي جودت ألأيوبي و أحمد مختار بابان و فاضل الجمالي و كان أول أربعة منهم أعضاء في مجلس ألأعيان في حين كان فاضل الجمالي نائبا في مجلس النواب. من المعروف أن المجلس التشريعي في العهد الملكي في العراق كان يتكون من مجلس ألأعيان و فيه يتم التعيين الشخص بإرادة ملكية أما مجلس النواب فيتم إختيار عضوه بإلإنتخاب من قبل الشعب. وإختير فاضل الجمالي كمتحدث رئيسي لطرح القضايا على الجانب ألأمريكي ربما لكونه وزيرا سابقا للخارجية و لإجادته اللغة ألأنكليزية الدبلوماسية.

٣ ـ حضر ألإجتماعات من الجانب ألأمريكي وفد برئاسة وزير الخارجية ألأمريكية و عضوية عدد من كبار الموظفي الدبلوماسيين ألأمريكيين و المتخصصين في الخارجية ألأمريكية.

٤ـ عرض الجانب العراقي وجهة نظره في المشاكل ألأقليمية التي تواجه الحكومة العراقية وأسترسل في شرح عدد من المواضيع في حين مر مرور الكرام على الباقي. وكان المتحدث العراقي الرئيسي هو فاضل ألجمالي ولم يتدخل رئيس الوفد العراقي إلا قليلا وذلك لتوضيح بعض النقاط. هذا و قد ركز الجانب العراقي في طروحاته على الوتر ألأمريكي الحساس ألا وهو التهديد الشيوعي للمصالح الغربية.

٥ ـ شرح وزير خارجية الولايات المتحدة و جهة نظر الولايات المتحدة في الأمور التي طرحها الوفد العراقي و كان المتحدث الرئيسي عن الوفد ألأمريكي هو وزير الخارجية وقد أعرب عن عدم إرتياحه للسياسات ألبريطانية و الفرنسية تجاه الشرق ألأوسط و شمال أفريقيا.

٦ ـ عند إعداد الجانب ألأمريكي لوثائق زيارة الوفد العراقي إلى أمريكا قام بتقسيم الوثائق إلى ستة وثائق حسب المواضيع التي عرضها الجانب العراقي أصلا وذلك لوجود تخصص ضمن وزارة الخارجية ألأمريكية.

٧ ـ تم تمثيل ألخارجية العراقية بموظفين رفيعي المستوى وهما السفيروالقنصل العراقيين في واشنطن بدون أن يتدخلا نهائيا بالمباحثات.

. المقدمة

بعد ألأطلاع على أرشيف وزارة ألخارجية ألأمريكية تبين وجود عدد من ألوثائق ألرسمية ألأمريكية العائدة لوزارة ألخارجية ألأمريكية و المتعلقة بالعراق وهي الوثائق التي سمحت الوزارة بإطلاع ألجمهور عليها.

تم إختيار ٦ وثائقمنها وترجمتها لتسليط الضوء على وجهة النظر ألأمريكية ألرسمية عن زيارة ولي عهد العراق الى واشنطن في ٥ شباط ١٩٥٧ قسم منها غير معروف أو إن وجهة النظر ألأمريكية و/ أو وجهة النظر العراقية الرسمية غير معروفة في العلن وهذا بحد ذاته يشكل فائدة لمن يرغب بإلأطلاع أو الباحث المتخصص. جرى ترجمة الوثائق حرفيا للحفاظ على سلامة النص.

. كيف نقرأ الوثائق

جميع الوثائق صادرة عن مكتب المؤرخ التابع لوزارة الخارجية ألأمريكية و هي تحمل في صفحتها ألأولى ختم شعار الولايات المتحدة ألأمريكية. يأتي بعدها رقم المجلد ألذي تعود له الوثيقة و الفترة الزمنية التي تنتمي اليها و المنطقة و الدول ذات العلاقة. بعدها يأتي الرقم المتسلسل ضمن وثائق المجلد وعنوان الوثيقة و من ثم يأتي النص تليه قائمة بأضابير ألاشخاص ذوي العلاقة مع الوثيقة. والوثيقة عادة ماتحتوي على حواشي توضيحية. عند ترجمة ألأقواس في النص ألأصلي جرى إستخدام {...}أما عند إضافة عبارة توضيحية فقد أستخدمت(...).

. الوثائق المختارة هي:

١ ـ الوثيقة ٤٤٥ المتعلقة بزيارة ولي عهد العراق الى واشنطن مع الوفد المرافق له و مباحثاته مع وزير الخارجية ألأمريكية حول فلسطين.

٢ـ الوثيقة ٤٤٦ المتعلقة بزيارة ولي عهد العراق إلى واشنطن مع الوفد المرافق له والنقاش حول الوضع في سوريا.

٣ـ الوثيقة ٤٤٧ المتعلقة بمباحثات زيارة ولي عهد العراق إلى واشنطن مع الوفد المرافق له حول مصر.

٤ ـ الوثيقة ٤٤٨ المتعلقة بمباحثات زيارة ولي عهد العراق إلى واشنطن مع الوفد المرافق له حول ألأردن.

٥ ـ الوثيقة ٤٤٩ المتعلقة المتعلقة بمباحثات زيارة ولي عهد العراق إلى واشنطن مع الوفد المرافق له حول ألمملكة العربية السعودية.

٦ ـ الوثيقة ٤٥٠ المتعلقة المتعلقة بمباحثات زيارة ولي عهد العراق إلى واشنطن مع الوفد المرافق له حول دول شمال أفريقيا.

بعون ألله سيتم ترجمة كافة الوثائق المتعلقة بالعراق في المجلد ١٢ و نشرها في كتاب

. الوثيقة الاولى:

وزارة الخارجية ألأمريكية

مكتب المؤرخ/ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، ١٩٥٥-١٩٥٧

المجلد ١٢، منطقة الشرق ألأدنى: إيران، العراق، الوثيقة ٤٤٥

٤٤٥. مذكرة حوار، وزارة الخارجية، واشنطن، ٥ شباط ١٩٥٧

واشنطن، ٥ شباط،١٩٥٧

الموضوع / زيارة ولي العهد ألأمير عبدإلاله من العراق

١ ألقضية الفلسطينية

الحضور

ـ المشاركون من الولايات المتحدة

وزير الخارجية

السيد وليام راونتري- مساعد وزير الخارجية لشوؤن الشرق ألأدنى و جنوب آسيا و أفريقيا

السفير والدمار غالمان-السفير ألأمريكي إلى العراق

السيد روبرت ميمنغر- المساعد الخاص لشوؤن حلف بغداد

السيد هرمان آيلتس-مكتب شوؤن الشرق ألأدنى و جنوب آسيا و أفريقيا في وزارة الخارجية

ـ المشاركون من العراق

عضو مجلس ألأعيان صالح جبر

عضو مجلس ألأعيان توفيق السويدي

عضو مجلس ألأعيان علي جودت ألأيوبي

النائب محمد فاضل جمالي

عضو مجلس ألأعيان أحمد مختار بابان

السفير موسى الشابندر-سفير العراق في واشنطن

السيد هاشم خليل- القنصل في سفارة العراق في ألولايات المتحدة

بعد الترحيب بألأمير، ذكر الوزير أن زيارته تأتي في وقت واعد وإن حقيقة وجود الملك سعود هنا (في الولايات

المتحدة) يضيف أهمية إلى وجود الوفد العراقي. و قبل ذلك كان الوزير (الخارجية ألأمريكي) قد قابل الرئيس (ألأمريكي) الذي أخبره بأيجاز حول مقابلته مع ألأمير.
بعد ذلك دعا (الوزير) ألأمير لإبداء و جهات نظره التي يود إيصالها لنا.
لاحظ ألأمير أن الوفد العراقي جاء لينقل وجهة النظر العراقية إضافة لوجهة نظر الدول المسلمة الثلاث ألأخرى في حلف بغداد و إنه سيطلب من زملائه مراجعة عدة أمور مثيرة للقلق. و إستنادا على ذلك حدد الدكتور الجمالي هذه ألأمور بما يلي (أ) فلسطين (ب)سوريا (ج) ألأردن (د) العربية السعودية (ه) شمال أفريقيا.
بعد ذلك أوضح الجمالي الخطوط العريضة للمواقف العراقية المعروفة من فلسطين وإن المليون لاجيء سيكونون وقودا للشيوعية ولإعادة بعض الحق للعرب، و ألأحتفاظ بهيبة للأمم المتحدة، و إستعادة الثقة بالولايات المتحدة فإنه يجب تطبيق قرارات ألأمم المتحدة للسنوات ١٩٤٧-١٩٤٨ و إن وجود شرطة ألأمم ألمتحدة ستجعل من ذلك ممكنا. و أضاف (توفيق) السويدي رأيه بأن ميل (جمال) عبد الناصر نحو السوفييت يعود الى تبدد الوهم بموقف الغرب من فلسطين. أعقبه (صالح) جبر من إنه مالم تطبق قرارات ألأمم المتحدة حول فلسطين فإن المنظمة ستفقد إحترامها في المنطقة. أما(أحمد مختار) بابان فقد شعر إن إحتفاظ إسرائيل بالتفوق العسكري هو أساس المشكلة. أكد الجميع على إن المشكلة تتضمن تهديدا للسلام و ناشدوا ألولايات المتحدة العمل على حلها.
أجاب وزير (الخارجية ألأمريكي) بأن الجميع يعلم بأن وجود إسرائيل يشكل صعوبة في المنطقة و إن ألللاجئين (الفلسطينيين) هم مصدر محتمل للخطر. و أستذكر بأن العرب في البداية رفضوا قرارات ألأمم المتحدة و منذ ذلك الوقت ظهرت العديد من الترتيبات التي لا يمكن تغييرأي منها بدون قبول الطرفين وشكك الوزير في فائدة إستخدام العنف في إرغام (أحد على) القبول بالقرارات فهي قد تكون مقبولة للبعض فيما لا يجدها آخرين كذلك وعندما ألقى الوزير كلمته قبل سنة و نصف بتأريخ ٢٦ آب ١٩٥٥ فإنه كان يأمل أن يكون ذلك بداية الشروع في حل بعض أوجه المشكلة إلا إن هذا ألأحتمال يبدو بعيد المنال أليوم. إن ألأدارة (ألأمريكية) الحالية أثبتت أنها أكثر تصميما في إتخاذ مواقف حيادية في هذا الموضوع من سابقاتها. لقد رفضت أن تخضع لوجهة النظر ألأسرائيلية. نحن جاهزون لمقاربة حل يخضع لوجهة النظر ألأسرائيلية. نحن جاهزون لحل المشاكل ألعربية-ألأسرائيلية و ألللاجئين عندما تظهر إمكانية بروز إمكانية تحقيق شيء مفيد. إن أي مقاربة يجب أن تأخذ بألأعتبار كل ما حصل سابقا. في هذه ألللحظة فإنه ربماعلينا العيش مع الموضوع و نحن نعلم إن ذلك يوفر فرصة للسوفييت للتدخل وعرض المعونة. وكما أوضح الوزير إلى ألملك سعود فإن الذي أنقذ مصر هو النفوذ ألأمريكي و ليس السلاح السوفييتي وإ ن دول ألمنطقة يجب أن تعلم ذلك. نحن نتعاطف مع الحاجة الى حل وربما يمكننا أن نحل مشكلة ألللاجئين أولاوربما يمكن للبعض منهم و ليس ألكل أن يعودوا لدورهم في إسرائيل. و على أي حال يجب التعامل مع المشكلة ضمن إطار ألأمم المتحدة و بشكل تدريجي.
تم تناول المواضيع ألأخرى في المباحثات ضمن مذكرات أخرى.
. ألأشخاص
عبد ألإله
هيرمان آيلتس
والدمار غالمان
محمد فاضل ألجمالي
هاشم خليل
روبرت ميمنغر
جمال عبد ألناصر
وليام راونتري
سعود بن عبد العزيز
توفيق السويدي
ولي العهد محمد بن أحمد البدر (اليمن)
موسى الشابندر

. الوثيقة الثانية:

وزارة خارجية الولايات المتحدة
مكتب المؤرخ/ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ١٩٥٥-١٩٥٧
المجلد ١٢ منطقة الشرق ألأدنى: إيران و العراق الوثيقة ٤٤٦
٤٤٦. مذكرة حوار وزارة الخارجية واشنطن ٥ شباط ١٩٥٧
واشنطن ٥ شباط ١٩٥٧(١)
الموضوع/ زيارة ولي عهد العراق ألأمير عبدإلاله إلى واشنطن

٢. الوضع في سورية
{قائمة ألأشخاص الذين حضروا هذا ألإجتماع هي ذاتها الواردة في الوثيقة ٤٤٥}
إشارة إلى الوضع في سوريا ذكر الدكتور جمالي أن العراق يخسر يوميا ٧٠٠٠٠٠ دولار امريكي بسبب إيقاف (تصدير) النفط (العراقي عبر ألأنابيب المارة من كركوك الى ميناء طرطوس السوري على البحر المتوسط)وإن العراق لا يستطيع تحمل مثل هذه الخسارة في حين يتحمل النظام السوري المعادي للعراق مسؤولية تدمير هذه ألأنابيب. وأوضح (أنه في داخل سوريا) جرى سجن أصدقاء العراق وأصدقاء الغرب أو تم نفيهم (حيث) بدأت سوريا بالتحول الى بقعة خطر جدية للعراق (لأنها) مصدر ألأشعاع الشيوعي. عقّب عضو مجلس ألأعيان (توفيق) سويدي أنه خلال ألمؤتمر ألأخير للدول ألأسلامية ألأربعة في حلف بغداد (ألعراق وتركيا و إيران و الباكستان) لاحظ إنزعاجا شديدا لدى ألأتراك من سوريا و إنه إذا بقي الوضع الحالي بدون تغيير فإنه سيكون قلقا من إحتمال إشتباك تركي-سوري و مثل هذا التطور (المحتمل) سيضع ألعراق في وضع صعب و إن قيام الجيش السوري بتدمير أنابيب النفط (العراقية المارة عبر سوريا) كان موجها نحو العراق إضافة لبريطانيا و فرنسا. (إضافة لذلك) فإنه لايوجد تحسن في الوضع الداخلي السوري ويأمل العراق في أن تجد الولايات المتحدة حلا مبكرا لهذه المشكلة.
أجاب وزير ألخارجية (ألأمريكية) بأننا قلقون للغاية من إتجاه التطورات في سوريا و نراقب أية فرصة لقلب هذه التطورات في ذات الوقت فإننانعمل ما بوسعنا لإعادة فتح خط ألأنابيب وقد ظهر بعض ألأمل بهذا ألأتجاه مؤخرا. (بعدها) أضاف السيد راونتري بأنه خلال مباحثات سفيرنا (ألأمريكي) مع رئيس وزراء سوريا في ألأيام القليلة الماضية فقد أظهرألأخير ليونة في موقفه و يأمل بأن يظهر الوزراء السوريون ألآخرون ردود فعل مشابهة.
في مداخلة للأمير (عبد إلإله) أوضح أن رئيس وزراء سوريا أو الوزارة السورية لايملكان اليد العليا في هذا الموضوع وأن ألأمر بيد العقيد (عبد الحميد) السراج و عصابته من العسكريين اليساريين.لاحظ (أحمد مختار) بابان بأن العراق يدفع ثمنا باهظا لصداقته مع الغرب وإن العراق وسوريا كانا تأريخيا معا وإبتعادهما عن بعضهما كان بسبب تلك (الصداقة) وإنزلاق سوريا نحو الشيوعية.
أكد الوزير بأننا يجب أن نراقب الوضع في سوريا بدقة و أن نسعى لعمل شيء ما بصدده.
- ألأشخاص
عبد ألاله
هيرمان آيتس
محمد فاضل جمالي
ويليم راونتري
محمد بن أحمد البدر ولي عهد اليمن.

. الوثيقة الثالثة:
وزارة خارجية الولايات المتحدة
مكتب المؤرخ / العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ١٩٥٥-١٩٥٧
المجلد ١٢ منطقة الشرق ألأدنى: إيران و العراق الوثيقة ٤٤٧
٤٤٧. مذكرة حوار وزارة الخارجية واشنطن ٥ شباط ١٩٥٧(١)
واشنطن ٥ شباط ١٩٥٧
الموضوع / زيارة ولي عهد العراق ألأمير عبدإلاله إلى واشنطن
٣. الوضع في مصر
{قائمة ألأشخاص الذين حضروا ألأجتماع هم نفسهم الذين وردت أسماؤوهم في الوثيقة ٤٤٥}
لاحظ الدكتور جمالي أن مصر أصبحت مصدرا للدعاية ضد كل من العراق و حلف بغداد والعراق ليس لديه شيء ضد مصر ولكن سياسة مصر تجاه العراق مصدر قلق كبير. إلا إن (الجمالي) لم يكن يشعر بالحاجة لعقاب مصر بسبب سياسة قادتها و أشار إلى إنه يجب ألا يكون هنالك إحتلال إسرائيلي لمصر و أسف لوجود مشكلة إحتلال إسرائيلي لإجزاء من ألأراضي المصرية وعدم حلها لغاية اليوم. في مداخلة لعضو مجلس ألأعيان (صالح) جبر بين إن التحالف السري الفرنسي-ألأسرائيلي قد فاقم المشكلة.
كان رأي الوزير أن بعض مشاكل المنطقة جرى تعقيدها بسبب السياسة البريطانية ولم يكن (يرغب) في توجيه ألأنتقاد(الى بريطانيا) وفي حين تم أقتراف أخطاء في الماضي إلا إنه يجب النظر إلى المستقبل وعلى أية حال لا يوجد إختلاف كبير بين العراق و الولايات المتحدة فيما يخص موقفيهما تجاه مصر.
- ألأشخاص

عبد ألأله
هيرمان آيلتس
محمد فاضل جمالي

. الوثيقة الرابعة:

وزارة خارجية الولايات المتحدة
مكتب المؤرخ/ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ١٩٥٥-١٩٥٧
المجلد ١٢ منطقة الشرق ألأدنى: إيران و العراق الوثيقة ٤٤٨
٤٤٨. مذكرة حوار وزارة الخارجية واشنطن ٥ شباط ١٩٥٧
واشنطن ٥ شباط ١٩٥٧
الموضوع / زيارة ولي عهد العراق ألأمير عبدإلاله إلى واشنطن
٤. قال الدكتور (محمد فاضل) الجمالي إن ألمال السعودي و الدعاية المصرية و النفوذ السوفياتي قد إجتمعت لإنشاء وضع خطير في ألأردن. ألعراق يرغب في إنقاذ ألأردن وإحدى الطرق المقترحة لتحقيق ذلك تكمن في إقناع الملك سعود (ملك المملكة العربية السعودية)، عندما يكون ضيفا على الولايات المتحدة في التوقف عن ألتمويل المالي لجهود الدعاية المناوئة في ألأردن و لبنان.
يستذكر (الجميع) إنه قبل أيام وافقت أسرائيل على عدم ألأعتراض على إرسال القوات العراقية إلى الضفة الشرقية لنهر ألأردن. إستفسر ألوزير (الخارجية ألأمريكية) وديا عن ألأسباب التي منعت إرسال القوات العراقية الى ألأردن في ذلك الوقت. أجاب ألأمير على ألفور بأن العراق لم يرسل قواته إلى ألأردن بسبب «الشروط» المفروضة من قبل ألأردنيين. حيث أصر ألأردنيون على تحرك القوات العراقية إلى الضفة الغربية لنهر ألأردن وهناك سيكونون وجها لوجه مع ألأسرائيليين وهذا ربما سيؤدي إلى إحتمال نشوب حرب مع إسرائيل. تم إتهام ألعراق بأنه لديه الرغبة في تقسيم ألأردن، وكان من شأن حركة القوات العراقية إلى ألضفة الغربية لنهر ألأردن أن يتم تفسيرها من قبل ألأعلام المصري على إنها حركة في هذا ألأتجاه.
قام الوزير (خارجية أمريكا) بتدوين ملاحظة مناسبة حول وجهات النظر العراقية.

. الوثيقة الخامسة:

وزارة خارجية الولايات المتحدة
مكتب المؤرخ / العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ١٩٥٥-١٩٥٧
المجلد ١٢ منطقة الشرق ألأدنى: إيران و العراق الوثيقة ٤٤٩
٤٤٩. مذكرة حوار وزارة الخارجية واشنطن ٥ شباط ١٩٥٧(١)
واشنطن ٥ شباط ١٩٥٧

الموضوع / زيارة ولي عهد العراق ألأمير عبدإلاله إلى واشنطن

٥ الوضع في العربية السعودية
{قائمة ألأشخاص الذين حضروا ألأجتماع هم ذاتهم الذين وردت أسماؤهم في الوثيقة ٤٤٥}
قال الدكتور جمالي إن العراق يرغب في علاقات ودية مع العربية السعودية وفي الحقيقة فإنه سيكون مسرورا لو إنضمت العربية السعودية إلى حلف بغداد. على أية حال يرغب العراق بإقامة تعاون مع العربية السعودية في الجهود المضادة للشيوعية.
بين الوزير (الخارجية ألأمريكية) أنه لايعتقد بإمكانية إقناع العربية السعودية في الوقت الحاضر بالإنضمام إلى حلف بغداد و إن أي دعوة (موجهة إلى السعوديين) سيتم رفضها. و على أية حال فإنه سيكون مكسبا كبيرا إن أمكن إقناع العربية السعودية بإتخاذ موقف أكثر تفهما من الحلف و يجب أن نعمل على إنجاز ذلك و في هذا المجال ربما يستطيع ألأمير (عبد ألإله) المساعدة في تحقيق هذا الهدف.
«لقد سألني ولي العهد عن أفكاري حول الموقف الحقيقي للملك سعود إتجاه العراق و حلف بغداد و قد كررت (عليه) رأيي بأنه سيكون خطأ جسيما في توجيه الدعوة اليه للإنضمام إلى الحلف ولكنني أشعر بأن الملك سعود يرغب في وجود علاقات ودية وقريبة مع العراق. أعتقد بأنه يمكن أن نعمل شيئا ما في هذا ألإتجاه» «نفس المصدر السابق أضابير ألإجتماع: الوجبة ٦٢ القسم١٨١،سي أف ٨٣» (٢)
وافق ألأمير وقال إنه سيلتقي الملك سعود غدا
. ألأشخاص
عبد الاله
جون فوستر دالاس
هيرمان آيلتس
محمد فاضل جمالي

سعود بن عبد العزيز
محمد بن أحمد البدر ولي عهد اليمن

. الوثيقة السادسة:

وزارة خارجية الولايات المتحدة
مكتب المؤرخ / العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ١٩٥٥-١٩٥٧
المجلد ١٢ منطقة الشرق ألأدنى: إيران و العراق الوثيقة ٤٥٠
٤٥٠. مذكرة حوار وزارة الخارجية واشنطن ٥ شباط ١٩٥٧(١)
واشنطن ٥ شباط ١٩٥٧

الموضوع/ زيارة ولي عهد العراق ألأمير عبدإلاله إلى واشنطن

٦ الوضع في شمال أفريقيا
{قائمة ألأشخاص الذين حضروا ألأجتماع هم ذاتهم الذين وردت أسماؤهم في الوثيقة ٤٤٥}
قال الدكتور جمالي إن دول شمال أفريقيا الحديثة-المغرب وتونس و السودان - يمكن إستدراجهم إلى صفنا.
علق وزير (الخارجية) بأنه توجد أسس قوية للأمل في هذا الهدف ولكنه تبقى مشكلة الفرنسيين في الجزائر و نحن نعتقد إنه إذا جرى النقاش في الجمعية العامة (للأمم المتحدة) بروح العقل و ليس العاطفة فإن ذلك سيكون مفيدا في المساعدة في دفع الفرنسيين(لقبول قرارالجمعية العامة حول ألجزائر).(و ذكر) إننا لا نشعر بأن قرارا واقعيا ومتينا سيقنع الفرنسيين أو الجزائريين. وكان وزير الخارجية (ألأمريكية) قد ناقش هذا الموضوع مع السفير التونسي في لقاء (جرى بينهما) أمس.(وأستطرد الوزير) نحن (ألأمريكان) منقسمون حول موضوع ألأستقلال حيث قاتلنا من أجله أثناء الحرب الثورية (حرب ألأستقلال ألأمريكي عن ألأمبراطورية البريطانية) في حين قاتلنا ضده أثناء الحرب ألأهلية (بين الشمال و الجنوب الامريكيين) و أعترف إن الوضع في الجزائر في غالبيته يختلف عن ذلك الذي كان موجودا في الولايات المتحدة عام ١٨٦١(تأريخ بدء الحرب ألأهلية ألأمريكية) من زاوية إن غالبية سكان الجزائر من غير الفرنسيين. إلا إنه على الرغم من ذلك فإن الوزير يشعر بأن قيمة تصور ألأمم المتحدة للمشكلة سيعتمد على قدرة ألأقناع من خلال كيفية صياغة وجهات نظر منطقية.

ألأشخاص
- عبد الاله
-هيرمان آيلتس
- محمد فاضل جمالي

. نسخة من الوثائق

U.S. DEPARTMENT OF STATE
OFFICE of the HISTORIAN

HOME historical DOCUMENTS department HISTORY key MILESTONES guide to COUNTRIES more RESOURCES

Home › Historical Documents › Foreign Relations of the United States, 1955–1957, Near East Region; Iran; Iraq, Volume XII › Document 445

HISTORICAL DOCUMENTS
Volumes: 1955-57, Volume XII, Near
Browse by Administration: Choose administration

Near East Region; Iran; Iraq
Preface
Contents
List of Unpublished Sources
List of Abbreviations
List of Persons
General United States Military and Economic Policies Toward the Middle East
U.S. Interest in the Baghdad Pact, U.S. Response to the

Doc List | No. 445 | Prev | Next

FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1955–1957
VOLUME XII, NEAR EAST REGION; IRAN; IRAQ,
DOCUMENT 445

445. Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, February 5, 1957

Washington, February 5, 1957

SUBJECT
Visit of Crown Prince Abdul Ilah of Iraq

I. PALESTINE SITUATION

PARTICIPANTS
For the United States:
The Secretary
Mr. Rountree—NEA
Ambassador Gallman
Mr. Memminger—NEA
Mr. Eilts—NEA

View Image: Page 1029, Page 1030

Persons: Abdul Ilah, Eilts, Hermann F., Gallman, Waldemar J., Jamali, Muhammed Fadil, Khalil, Hashim, Memminger, Robert B., Nasser (Nasr, Nassir), Gamal Abd al, Rountree, William M.

U.S. DEPARTMENT OF STATE
OFFICE of the HISTORIAN

HOME historical DOCUMENTS department HISTORY key MILESTONES guide to COUNTRIES more RESOURCES

Home › Historical Documents › Foreign Relations of the United States, 1955–1957, Near East Region; Iran; Iraq, Volume XII › Document 446

HISTORICAL DOCUMENTS
Volumes: 1955-57, Volume XII, Near
Browse by Administration: Choose administration

Near East Region; Iran; Iraq
Preface
Contents
List of Unpublished Sources
List of Abbreviations
List of Persons
General United States Military and Economic Policies Toward the Middle East
U.S. Interest in the Baghdad Pact, U.S. Response to the

Doc List | No. 446 | Prev | Next

FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1955–1957
VOLUME XII, NEAR EAST REGION; IRAN; IRAQ,
DOCUMENT 446

446. Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, February 5, 1957

Washington, February 5, 1957

SUBJECT
Visit of Crown Prince Abdul Ilah of Iraq

II. SYRIAN SITUATION

[Here follows the same list of participants as Document 445.]

Referring to the Syrian situation, Dr. Jamali stated Iraq is currently losing $700,000 per day because of the stoppage of oil. Iraq cannot afford this loss. The anti-Iraqi regime in Syria is responsible for the destruction of the pipeline. Friends of Iraq and friends of the West in Syria are either jailed or in exile. Syria is

View Image: Page 1030, Page 1031

Persons: Abdul Ilah, Eilts, Hermann F., Jamali, Muhammed Fadil, Rountree, William M., al-Badr ben Ahmad, Crown Prince Muhammad

U.S. DEPARTMENT OF STATE
OFFICE of the HISTORIAN

HOME | historical DOCUMENTS | department HISTORY | key MILESTONES | guide to COUNTRIES | more RESOURCES

Home › Historical Documents › Foreign Relations of the United States, 1955–1957, Near East Region; Iran; Iraq, Volume XII › Document 450

HISTORICAL DOCUMENTS
Volumes: 1955-57, Volume XII, Near
Browse by Administration: Choose administration

Near East Region; Iran; Iraq

Preface
Contents
List of Unpublished Sources
List of Abbreviations
List of Persons
General United States Military and Economic Policies Toward the Middle East
U.S. Interest in the Baghdad Pact, U.S. Response to the

Doc List | No. 450 | Prev | Next

View Image: Page 1034

Persons: Abdul Ilah; Eilts, Hermann F.; Jamali, Muhammed Fadil

Abbreviations & Terms: UN

FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1955–1957 VOLUME XII, NEAR EAST REGION; IRAN; IRAQ, DOCUMENT 450

450. Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, February 5, 1957[1]

Washington, February 5, 1957

SUBJECT
Visit of Crown Prince Abdul Ilah of Iraq

VI. SITUATION IN NORTH AFRICA

[Here follows the same list of participants as Document 445.]

Dr. Jamali stated that Iraq hoped that the new states in North Africa—Morocco, Tunis and the Sudan—could be won over to our side.

The Secretary remarked that there were good grounds for hope on this score. There

U.S. DEPARTMENT OF STATE
OFFICE of the HISTORIAN

HOME | historical DOCUMENTS | department HISTORY | key MILESTONES | guide to COUNTRIES | more RESOURCES

Home › Historical Documents › Foreign Relations of the United States, 1955–1957, Near East Region; Iran; Iraq, Volume XII › Document 447

HISTORICAL DOCUMENTS
Volumes: 1955-57, Volume XII, Near
Browse by Administration: Choose administration

Near East Region; Iran; Iraq

Preface
Contents
List of Unpublished Sources
List of Abbreviations
List of Persons
General United States Military and Economic Policies Toward the Middle East
U.S. Interest in the Baghdad Pact, U.S. Response to the

Doc List | No. 447 | Prev | Next

View Image: Page 1031; Page 1032

Persons: Abdul Ilah; Eilts, Hermann F.; Jamali, Muhammed Fadil

FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1955–1957 VOLUME XII, NEAR EAST REGION; IRAN; IRAQ, DOCUMENT 447

447. Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, February 5, 1957[1]

Washington, February 5, 1957

SUBJECT
Visit of Crown Prince Abdul Ilah of Iraq

III. SITUATION IN EGYPT

[Here follows the same list of participants as Document 445.]

Dr. Jamali noted that Egypt had become a principal source of propaganda both against Iraq and against the Baghdad Pact. Iraq has nothing against Egypt, but Egyptian policy against Iraq is a matter of grave concern. He did not feel, however, that Egypt should be penalized for the policy of its leaders. There should be no

U.S. DEPARTMENT OF STATE
OFFICE of the HISTORIAN

HOME | historical DOCUMENTS | department HISTORY | key MILESTONES | guide to COUNTRIES | more RESOURCES

Home › Historical Documents › Foreign Relations of the United States, 1955–1957, Near East Region; Iran; Iraq, Volume XII › Document 448

HISTORICAL DOCUMENTS
Volumes: 1955-57, Volume XII, Near
Browse by Administration: Choose administration

Near East Region; Iran; Iraq

Preface
Contents
List of Unpublished Sources
List of Abbreviations
List of Persons
General United States Military and Economic Policies Toward the Middle East
U.S. Interest in the Baghdad Pact, U.S. Response to the

Doc List | No. 448 | Prev | Next

View Image: Page 1032; Page 1033

Persons: Abdul Ilah; Ben Gurion, David; Eilts, Hermann F.; Jamali, Muhammed Fadil; Saud, ibn Abd al-Aziz; al-Badr ben Ahmad, Crown Prince Muhammed

FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1955–1957 VOLUME XII, NEAR EAST REGION; IRAN; IRAQ, DOCUMENT 448

448. Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, February 5, 1957[1]

Washington, February 5, 1957

SUBJECT
Visit of Crown Prince Abdul Ilah of Iraq

IV. SITUATION IN JORDAN

[Here follows the same list of participants as Document 445.]

Dr. Jamali stated that Saudi Arabian money, Egyptian propaganda and Soviet influence have all joined to bring about a serious situation in Jordan. Iraq is anxious that Jordan be saved. One way to accomplish this would be to persuade King Saud, while a guest in the United States, to cease financing hostile propaganda

U.S. DEPARTMENT OF STATE
OFFICE of the HISTORIAN

HOME | historical DOCUMENTS | department HISTORY | key MILESTONES | guide to COUNTRIES | more RESOURCES

Home › Historical Documents › Foreign Relations of the United States, 1955–1957, Near East Region; Iran; Iraq, Volume XII › Document 449

HISTORICAL DOCUMENTS
Volumes: 1955-57, Volume XII, Near
Browse by Administration: Choose administration

Near East Region; Iran; Iraq

Preface
Contents
List of Unpublished Sources
List of Abbreviations
List of Persons
General United States Military and Economic Policies Toward the Middle East
U.S. Interest in the Baghdad Pact, U.S. Response to the

Doc List | No. 449 | Prev | Next

View Image: Page 1033

Persons: Abdul Ilah; Dulles, John Foster; Eilts, Hermann F.; Jamali, Muhammed Fadil; Saud, ibn Abd al-Aziz; al-Badr ben Ahmad, Crown Prince Muhammed

Abbreviations & Terms: SA

FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1955–1957 VOLUME XII, NEAR EAST REGION; IRAN; IRAQ, DOCUMENT 449

449. Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, February 5, 1957[1]

Washington, February 5, 1957

SUBJECT
Visit of Crown Prince Abdul Ilah of Iraq

V. SITUATION IN SAUDI ARABIA

[Here follows the same list of participants as Document 445.]

Dr. Jamali said Iraq would like to be on friendly terms with Saudi Arabia, and in fact would be delighted if Saudi Arabia would join the Baghdad Pact. In any event, Iraq would like to establish cooperation with Saudi Arabia in anti-Communist efforts.

مؤتمرات في طريق البناء

١ : تقرير مشاركة الوفد العراقي الرئاسي في أعمال القمة (العربية ـ أفريقية) الثالثة ١٩ ـ ٢٠ /١١/ ٢٠١٣ دولة الكويت

إعداد/ لجنة العلاقات الخارجية النيابية

الوفد العراقي....

بدعوة من صاحب السمو امير دولة الكويت الشيخ صباح الاحمد السالم الصباح، وبمبادرة من نائب رئيس الجمهورية الدكتور خضير الخزاعي، شاركنا ضمن الوفد الرئاسي لحضور اجتماع القمة العربية الافريقية الثالثة في دولة الكويت للفترة ١٨-٢٠ / ١١ /٢٠١٣. والتي تميزت بحضور أكثر من ٣٧ من ملوك ورؤساء وممثلين لدول عربية وأفريقية. الذين اجتمعوا على مدى يومين لمناقشة جدول الاعمال وبلورة التوصيات تحت عنوان ((شركاء في التنمية و الاستثمار)).

تألف الوفد العراقي برئاسة الدكتور خضير الخزاعي نائب رئيس جمهورية العراق وكل من:

الشيخ د.همام حمودي رئيس لجنة العلاقات الخارجية النيابية.

معالي هوشيار زيباري وزير الخارجية.

الدكتور علي الشكري وزير التخطيط وزير المالية وكالة.

الدكتور نصير العاني رئيس ديوان الرئاسة.

الدكتور سامي الاعرجي رئيس هيئة الاستثمار.

بالاضافة للسيد وكيل وزارة الخارجية السيد نزار الخير الله وعدد من السادة السفراء وكبار موظفي السلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية المحترمين.

كان في استقبال الوفد العراقي بعد وصوله السيد وزير خارجية الكويت، والسيد سفير جمهورية العراق وموظفي السلك الدبلوماسي العراقي، وبعد انتهاء مراسم الاستقبال تم نقل الوفد الى محل الاقامة في قصر بيان.

. انطلاق اعمال المؤتمر....

بدأ المؤتمر صباح يوم ١٩ تشرين الثاني باستقبال امير دولة الكويت للسادة رؤوساء الوفود المدعوين للمشاركة في القمة العربية أفريقية، اذ التقطوا صورة تذكارية، وتوجهوا بعدها الى قاعة الاجتماعات الكبرى لبدأ اعمال القمة. (ونرافق طيا جدول الاعمال كاملا ومشروع التقرير المشترك لرئيسة مفوضية الاتحاد الافريقي والامين

العام لجامعة الدول العربية للانشطة، وتقرير الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية الذي سبق المؤتمر. والبيان الخاص بفلسطين صادر عن القمة العربية الافريقية الثالثة ومشاريع القرارات التي تبناها المؤتمرين بضمنها اعلان الكويت).

. لقاءات الوفد العراقي....

للوفد العراقي لقاءات مهمة مع عدد من رؤوساء الدول والوفود العربية التي شاركت في المؤتمر. اذ التقى الوفد العراقي مع وفد الاردن، وبعد الترحيب المتبادل بين الجانبين، عبر رئيس وزراء المملكة الاردنية الهاشمية عن حرصه بتطوير وتعزيز العلاقات بين الجانبين، واهمية توحيد الرؤى في ما يخص ايجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها المنطقة، واهمية تعزيز التعاون السياسي والامني بين العراق والاردن، وتحدث الجانب الاردني عن خطوط نقل النفط التي تصل بميناء العقبة مطالبين ان يتحمل العراق نفقات نصب هذا الخط، اذ تم التباحث في الموضوع. كما اعتذر رئيس وزراء الاردن عن سوء التعامل مع بعض العراقيين في مطارات الاردن مؤكدا انه اصدر تعليماته المشددة والمتضمنه حسن التعامل.

والتقى الوفد العراقي بنظيره المصري، رحب الرئيس المصري المؤقت د.عدلي منصور بلقاء الوفد العراقي متمنيا تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين. وتحدث الجانب المصري في الوديعه التي يجري التفاوض حولها والتي تقدم لمصر والبالغه مليار دولار، والضمانات المطلوبة لهذا الشان، ورغبة الجانب المصري باستيراد نفط من العراق باسعار تفضيلية. وفي الشأن السياسي أكد الجانبان على أهمية حل المشاكل الداخلية في بعض البلدان العربية سلميا ودون تدخل خارجي.

وكان للوفد العراقي لقاء مع وفد جمهورية الجزائر، الذي يرأسه رئيس البرلمان، تحدث الجانبان في اهمية ايجاد حلول لقضايا الدول العربية بشكل سلمي ودون تدخل خارجي، مؤكدين تطابق المواقف ووجهات النظر بين العراق والجزائر ازاء الوضع في سوريا، كما تم الحديث في تفعيل الزيارات والتعاون بين البلدين، وطلب الجانب الجزائري ابرام اتفاقية لتسليم المدانيين الجزائريين في العراق.

كما تم لقاء وفد السودان، وتمحور الحديث على اهمية تعزيز العلاقات بين البلدين ورغبة السودان بالحصول على وديعه مالية في بنوكها والحصول على النفط العراقي بأسعار تفضيلية.

لقاء أمير دولة الكويت، تم التباحث في أهمية تمتين العلاقات بين البلدين الجارين، والاشادة بما تم تحقيقه في هذا الشان في السنوات الماضية، وعبر الوفد العراقي

عن امتنانه لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافه منذ وصوله الكويت. وتم بيان رغبة الجانب العراقي في تسهيل منح سمة الدخول للعراقيين الراغبين في التجارة او المستثمرين الى الكويت، بما يعزز من التعاون والثقة بين البلدين، ووعد الأمير خيرا في هذا المجال.

كلمة نائب رئيس جمهورية العراق....

القى د.خضير الخزاعي نائب رئيس جمهورية العراق كلمته امام القادة والزعماء المؤتمرين، والتي جاء فيها:

« إن التجمعات والاتحادات الاقليمية والدولية تختزن فعالية وحيوية الدول المكونة لها وتعبر عن ارادة شعوبها في التواصل والحوار والتضامن البناء من اجل مواجهة التحديات والصعوبات والمشاكل التي تعترض طريقها نحو التنمية والتقدم والازدهار وفي جميع المجالات، وحيث هذا المؤتمر محطة في مسيرة العمل العربي - الأفريقي المشترك الهادف إلى تبني برامج تنموية واستثمارية تتناول المواطن والمجتمع والدولة في العالم العربي والأفريقي وتعزز فرص نجاح التكامل الاقتصادي والتبادل والاثراء الثقافي والحضاري بينهما».

وأضاف د.خضير الخزاعي في كلمته إن «التغلب والانتصار على ما تواجهه اغلب شعوبنا ودولنا من بطء في التنمية وقصور في الخدمات والاستخدام غير الرشيد والفعال لثرواتنا الاقتصادية والبشرية الهائلة، وكذلك ظواهر العنف المسلح والإرهاب أمر مرهون بما تحاول هذه القمة ردم فجوته، وهو افتقار المنظومة العربية الأفريقية إلى برامج تنموية مشتركة تمتلك فلسفة ومضموناً واضحين في دمج القوى الاجتماعية وتحول هذه الفلسفة والمضمون إلى ديناميات متحركة لكنها مستمرة ومتطورة انما ثابتة حتى تفرغ شعوب المنطقة من فكرة الصراعات العبثية سواء تلك الصراعات البينية بين دولة واخرى أو صراعات داخل الشعب والثقافة أو الثقافات المتعددة في البلد الواحد أو بين القوى الاجتماعية المهمشة وحكوماتها عندما لا تجد تلك القوى مجالاً لها في السلطة أو القرار أو حتى في العيش الكريم فتتحول إلى شعوب مغتربة وثقافات متصارعة وحواضن للعنف المنفلت من الشرعية قد تسفر عن مواجهة مستترة أو مكشوفة بين الدولة ومجتمعها».

وأشار د.خضير الخزاعي إلى أنّ «الحاصل المأساوي لغربة الدولة عن المجتمع هو الانهيار الذي يقف الجميع مشدوهاً أمام رؤية تداعياته بإنهيار الدولة في عدد من البلدان الأفريقية والعربية وصعوبة ايجاد البديل نظراً لعدم تأصل مفهوم المؤسسة القانونية العقلانية في الدولة العربية والأفريقية الحديثة وهي نفسها نتيجة لسبب اعمق يتمثل بغياب تنميط الفكر العلائقي القانوني للفرد في مصفوفة المجتمع، وفي علاقة هذا المجتمع مع الدولة ضمن اطار تعاون جاد وحقيقي تتبلور فيه مفردات المسؤولية التضامنية بينهما».

وأضاف «كما تعلمون فلقد تطور مفهوم التعاون الحديث إلى اكثر من مجرد درء اضرار الحروب أو منع وقوعها أو تنفيس الاحتقانات من الحروب الاهلية إلى عملية ادماج واسع يساهم فيها الاقتصاد والثقافة والفنون والاداب والحوار الديني بخيال خلاق يستطيع أن يستكشف عوامل الرقي والتمدن في أي مجتمع وثقافة فيعمل على تنميتها وابرازها، وبهذه التنمية وذلك الابراز تضمر وتذوب عوامل الفرقة والتناحر والحروب العبثية».

قراءة في كتب وصلت مكتبة المجلة

١. القانون الاداري

كتاب من تأليف الدكتور (سعد محمد سعيد العنبكي) الأستاذ في الكلية الإسلامية الجامعة في النجف الأشرف وهو من إصدار مكتبة السيسبان لعام ٢٠١٠.

الكتاب عبارة عن دراسة حديثة تتضمن مواضيع القانون الإداري المنهجية في كليات القانون، أتبع فيه الباحث الإسلوب المقارن بين مواضيع القانون الإداري في فرنسا ومقارنتها بالعراق. ويقع الكتاب في جزئين الجزء الأول عنونه المؤلف (القانون الإداري. دراسة مقارنة. إطارات النشاط الإداري) قسم المؤلف الجزء الاول من هذا الكتاب الذي يضم الباب الاول الى فصل تمهيدي وثلاثة فصول أخرى تناول في الفصل التمهيدي البحث في مفهوم الشخصية المعنوية وتنظيم العلاقة بين السلطات العامة بين المركزية واللامركزية. أما الفصل الأول تناول فيه منابع الشرعية والفصل الثاني خصصه للبحث في مرافق الدولة ومختلف التشكيلات والمؤسسات والهيئات التي تتكون منها وفي الفصل الثالث تناول المبادىء والنظم الأساسية وهيئات الجماعات الإقليمية في العراق.

أما الجزء الثاني من الكتاب والذي عنونه الباحث (القانون الإداري. دراسة مقارنة. غايات النشاط الإداري) فضم البابين الثاني والثالث من الكتاب ضم الباب الأول فصلين تناول في الفصل الأول المرفق العام نشأة ومفهوماً أما الفصل الثاني فخصصه للبحث في البوليس الإداري.

الباب الثالث قسمه الباحث الى فصلين بحث في الفصل الأول القرار الإداري الأحادي الجانب أما في الفصل الثاني تناول فيه الباحث العقد الإداري.

٢. تأثير العملية الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي

كتاب من تأليف مجموعة من الباحثين وهم (د. صالح ياسر ورياض غازي وأيمن أحمد وجاسم الحلفي وزاهر ربيع) يقع في (٢٩١) صفحة وهو من إصدار مؤسسة فريدريش أيبرت عام ٢٠١٢.

يلقي هذا الكتاب الضوء على أثر الإنتخابات في التحول الديمقراطي في العراق وكذلك يحلل تنفيذ العملية الإنتخابية على عدة مستويات منذ تغيير النظام السابق في عام ٢٠٠٣ وبالإضافة الى ذلك يناقش عدة جوانب منها التغييرات في قانون الإنتخاب ومشاركة الناخبين في العملية الإنتخابية. تنبع أهمية الكتاب بما يحمله من هدف طموح ومضمون فاعل لتعزيز عدالة ونزاهة وشفافية الإنتخابات في العراق وهو بذلك يشكل خطوة

هيأة التحرير

على تأسيس قاعدة للرقابة والمتابعة لضمان مسار عملية التحول الديمقراطي في العراق ومن أجل أن يتم التوجه بشكل عملي ومنهجي لإنتاج مسؤولية ديمقراطية وثقافة ديمقراطية يشكلان طوقاً لحماية هذه الممارسة الرائدة من كل المخاطر التي تهدد وجودها النبيل.

وأعتمد المؤلفون على دراسة الحالة كمنهج أساسي للبحث فضلاً عن المنهج الوصفي والتحليلي.

وتم تقسيم الكتاب الى ثلاثة فصول تناول الفصل الأول منه الإطار المفاهيمي لدراسة الممارسة الإنتخابية وعملية التحول الديمقراطي عبر أربعة مباحث تناول في المبحث الأول الممارسة الإنتخابية بين المشاركة والتمثيل السياسي أما المبحث الثاني فتضمن نظرة في النظم الإنتخابية والمبحث الثالث تضمن التحول الديمقراطي (المفهوم والآليات) أما المبحث الآخير للفصل الأول فقد خصص لدراسة النظم الإنتخابية في العراق.

وخصص الفصل الثاني لبحث التجارب الإنتخابية في العراق بعد التغيير وقد قُسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول قراءة في الممارسات الإنتخابية التي جرت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ أما المبحث الثاني تناول فيه سجل الناخبين وأثره في بناء الثقة في نتائج الإنتخابات وفي المبحث الثالث فقد ركز على اللآعبون الأساسيون في الإنتخابات العراقية.

أما الفصل الثالث من الكتاب فقد صمم على شكل إستطلاع للرأي حول العمليات الإنتخابية في العراق وأثرها في الإنتقال الديمقراطي بعد تغيير النظام في عام ٢٠٠٣.

كان الهدف هو معرفة آراء المجتمع (مجتمع العينة) أو (الفئة المستهدفة) من أعضاء وقادة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ونقابات وإتحادات وأعضاء برلمانيين وأعضاء مجالس محلية وصحفيين وإعلاميين وأساتذة جامعات فضلاً عن أطباء ومحامين عن مدى مساهمة الإنتخابات في عملية التحول الديمقراطي فضلاً عن تقييم عمل مفوضية الإنتخابات ومدى مساهمتها في زيادة وعي الناخبين. وقد أتبع في ذلك أسلوب عرض النتائج بصورة إجمالية وفقاً لبرنامج التحليل الإحصائي (SP SS)عند إستخراج النتائج وتحليلها.

وفي الخاتمة أشار الباحثين الى عدد من الإستنتاجات المهمة المتعلقة بالعملية الإنتخابية في العراق معتمدين فيها على أبرز ما تم التوصل إليه من إستطلاعات وإستبيانات قاموا بها.

المعهـد العراقي للحـوار

بغداد / الجادرية / شارع الوزراء
07905400123
Head@hewariraq.com

شروط النشر

• تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية , السياسية, الامنية, العسكرية, الاقتصادية .. والتي تتصف بالبعد التحليلي والستراتيجي وباللغتين العربية والانجليزية.
• يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره, أو قدم للنشر لجهات أخرى.
•يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
• ان لا يزيد البحث عن ٣٠ صفحة مطبوعة (A٤), بما في ذلك الهوامش, والمراجع , والملاحق.
• يقدم البحث بنسخة الكترونية مصححة طباعياً.
• يرسل الباحث موجزاً بسيرته العلمية , ورقم الهاتف والبريد الالكتروني.
• تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة , وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
• تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة , مع تحديد مصادرها ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
• تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية , وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

إجراءات النشر:

• يتم الاعلان عن ملف العدد والموضوعات الاخرى عبر موقع المعهد وصفحته على الفيس بوك ويعمم كتاب على الوزارات والجامعات والكليات ذات العلاقة وينشر في مواقع التواصل الاجتماعي .
• تعنون المراسلات والبحوث والدراسات باسم رئيس تحرير .
• ينم إخطار الباحث بتسلم بحثه.
• يقوم المحرر المختص براجعة وتحرير البحث بعد إجازته من هيئة التحرير.
• يخبر الباحث بصلاحية البحث للنشر من عدمه.
• ينم النقاش مع الباحثفيما اذا وجدت ملاحظات على البحث.
• تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً للمعهد العراقي للحـــــوار ومجلة حوار الفكر ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان اخر دون الحصول على موافقة تحريرية من المعهد.

هل سيعود التطرف الى العراق؟

Iraqi Institute For Dialogue
للحوار